المركز الديمقراطي
العربي
برلين- المانيا

أبعاد دول المغرب الكبير في إفريقيا

التحولات والتحديات

-كتاب جماعي-
اشراف وتنسيق
أ. كريمة الصديقي

رقم التسجيل: VR.3373.6358.B

المركز الديمقراطي العربي
أبعاد دول المغرب الكبير في إفريقيا

Dimensions of the Maghreb in Africa

Transformations and Challenges

Collective book

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

المركز الديموقراطي العربي

Democratic Arab Center

Strategic, Political & Economic studies

أبعاد دول المغرب الكبير في إفريقيا : التحولات والتحديات

Dimensions of the Maghreb Countries in Africa: Transformations and Challenges

إشراف وتنسيق:

أ.كريمة الصديقي

مؤلف جماعي

الطبعة 2020

رئيس المركز: د: عمار شرعان
المؤلف : مجموعة من المؤلفين.
عنوان الكتاب : أبعاد دول المغرب الكبير في إفريقيا : التحولات والتحديات
إشراف وتنسيق: كريمة الصديقي
ترتيب صفحات الكتاب: المصطفى بوجعبوط
رقم تسجيل الكتاب :VR. 3373.63.58 B
عدد الصفحات: 178 صفحة
الطبعة : الأولى

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين ـــألمانيا

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أوتخزينه في نطاق إستعادة

المعلومات أونقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة : للمركز الديمقراطي العربي برلين- ألمانيا

2020

All rights reserved to the Arab Democratic Center Berlin – Germany: No part of this book may be reproducted, stored in a retrieval System or transmitted in any form without prior Permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ .عمار شرعان

إشراف وتنسيق:

أ. كريمة الصديقي

باحثة في مركز الدراسات الدكتوراه جامعة محمد الخامس- أكدال- المملكة المغربية
ورئيسة المنتدى المغربي للدراسات السياسية والدولية

أعضاء اللجنة العلمية للكتاب الجماعي.

- د. عبد العزيز قراقي، أستاذ جامعي، جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- السويسي- الرباط – المملكة المغربية.
- د. أحمد مفيد، أستاذ جامعي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله – كلية الحقوق – فاس – المملكة المغربية.
- د.محمد جعفر، باحث في العلوم السياسية، جامعة عبد المالك السعدي– طنجة – المملكة المغربية.
- د. نادية البعول، باحثة في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- اكدال – الرباط- المملكة المغربية.
- د.السعدية لدبس، باحثة في القانون العام والعلوم السياسية-جامعة القاضي عياض- مراكش- المملكة المغربية
- د. خالد علي عبود الخفاجي، أستاذ التعليم العالي – كلية الصفوة-جامعة العراق.
- د. خالد خميس السحاتي، أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي- ليبيا.
- د. العويمر الحسين، باحث في العلوم السياسية- بجامعة محمد الخامس- كلية الحقوق السويسي- الرباط – المملكة المغربية.
- د.بوصاك نورالدين، باحث في العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال – الرباط – المملكة المغربية.
- أ.الحرش محمد، مدير المركز المغربي للحكامة التترابية – المملكة المغربية.
- أ.عيسات بوسلهام، باحث في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال - الرباط – المملكة المغربية.
- أ. زيار حاميد، باحث في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- السويسي – الرباط – المملكة المغربية.
- أ.علي الهامل، باحث في مركز الدراسات الدكتوراه- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال – الرباط – المملكة المغربية.
- المصطفى بوجعبوط، باحث في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال - الرباط – المملكة المغربية.

التدقيق اللغوي:

- أ. محمد أوراغ، أستاذ اللغة العربية- القنيطرة- المملكة المغربية.
- أ.أمل داني، أستاذة اللغة العربية- القنيطرة- المملكة المغربية.
- أ.نجاة جحيلي، أستاذة اللغة العربية- القنيطرة- المملكة المغربية.

مقدمة:

إن إحياء البعد الإفريقي داخل دول المغرب الكبير يعتبر من أهم مقاربات الهوية المغاربية خدمة لمبادئ وقيم وأهداف نبيلة بعيدا عن الحسابات السياسية، خاصة في ظل تنامي الحاجة الملحة لتنمية حقيقية ومستدامة بالقارة السمراء، وكذا في ظل تزايد مد الحركات الإرهابية والجماعات المتطرفة والتي تناسلت بشكل كبير بالعديد من الدول الإفريقية.

باعتبار إفريقيا فضاء جيوسياسيا بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة لدول المغرب الكبير على كافة الأصعدة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية والأمنية، فإن ذلك يستدعي الاندماج الحقيقي والتنسيق بين كافة الأعضاء لبناء صرح مغاربي متكامل في ظل بعد إفريقي شامل.

إن التحديات التي واجهتها دول المغرب الكبير للاستقرار سياسيا وبناء الدولة الحديثة، إضافة إلى تردي الأوضاع السياسية داخل بعض الدول الإفريقية التي عرفت مجموعة من الانقلابات والانقلابات المضادة، والعديد من الحروب الأهلية والانقسامات الإثنية، كل ذلك أثر بشكل سلبي على التكامل والاندماج المغاربي-الإفريقي. لكن تبقى العلاقة التاريخية في ظل الهوية الإفريقية والتي اتخذت أبعادا دينية وعرقية كمؤشر ودلالة واضحة على التلاحم بين دول المغرب الكبير والقارة السمراء.

وبالتالي وجب دراسة العلاقات المغاربية الإفريقية في ضوء المتغيرات الجديدة، مع الأخذ بتجربة كل دولة على حدى واستحضار أهم التحديات التي خاضتها لتحقيق التكامل والتعاون على المستوى الإفريقي.

إشكالية الكتاب:

في ظل هذه التحديات التي خاضتها دول المغرب الكبير، عرفت هذه التجارب مجموعة من المكتسبات التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق تنمية مستدامة على جميع الأصعدة وتحقيق التعاون المغاربي-الإفريقي، وبالتالي فالإشكالية الرئيسية لهذا الكتاب تتمركز حول أبعاد دول المغرب الكبير في القارة السوداء، إضافة إلى الإكراهات الداخلية والخارجية وإبراز مدى تأثيرها على مسار علاقتها بالدول الإفريقية، مع إبراز أهم التحديات والتعقيدات التي كانت حجرة عثرة حالت

دون توطيد العلاقات مع الدول الإفريقية، مع الوقوف على استراتيجية الدبلوماسية في الدول المعنية بالدراسة لتعزيز وتقوية الروابط مع المحيط الإفريقي بصفة عامة وتقوية آليات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بصفة خاصة انطلاقا من اتفاقيات التعاون والشراكة.

أهداف الكتاب:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء رصيد علمي أكاديمي ومرجعي للتعاون المغاربي-الإفريقي، خصوصا في ظل المتغيرات الجديدة وذلك من خلال:

- معرفة المحددات المتحكمة في العلاقات المغاربية الإفريقية؛
- تبادل الآراء المعرفية والخبرات الأكاديمية بين مختلف الباحثين المتخصصين والمهتمين والاستفادة من تجارب الدول محل الدراسة وكيفية انفتاحها على المحيط الإفريقي؛
- بناء رصيد معرفي وأكاديمي وتوثيقي في ظل الانفتاح الجديد على القارة السمراء؛
- الاطلاع على أهم العراقيل والتحديات التي عرفتها دول المغرب الكبير؛
- استخلاص أهم الدروس من كل تجربة.

الفهرس

التعاون الموريتاني الإفريقي: البعد التاريخي 9
كريمة الصديقي 9
البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية 9
ليلى الإدريسي العزوزي 9
العلاقات الليبية الإفريقية في عهد العقيد معمر القذافي 9
شناز بن قانة 9
Enjeux de la diplomatie religieuse marocaine en Afrique 9
Dr Jaafar Mohammed 9
البعد الدبلوماسي في العلاقات المغربية الإفريقية 9
د. نعيمة الظرفات 9
العلاقات المغربية الإفريقية في ظل إسهامات الدبلوماسية البرلمانية 9
بشرى عصودي 9
البعد الحقوقي في العلاقات التونسية الافريقية 9
زينب بالحصاد 9
وضع حقوق المهاجرين بالجمهورية الجزائرية 9
قديري مكي خلافة 9
البعد الحقوقي في العلاقات الليبية الإفريقية 9
اجبيري الزهرة 9
البعد الاقتصادي في العلاقات المغربية الإفريقية 9
إدريس بحير 9

التعاون الموريتاني–الإفريقي: البعد التاريخي

Mauritanian-African Cooperation: The Historical Dimension

كريمة الصديقي

باحثة بجامعة محمد الخامس –الرباط- المملكة المغربية

kariesse@hotmail.fr

ملخص:

تلعب الجمهورية الإسلامية الموريتانية دورا محوريا في التنمية الاقتصادية داخل القارة الإفريقية، لأنها تعتبر صلة وصل بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء. فهي منذ الأمد البعيد ارتبطت بإفريقيا عبر الحضارات القديمة، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من حضارات الساحل الإفريقي، حيث كانت قبائل الجيتول[1] قد قامت بدور جوهري في ذلك، أما في العصور الإسلامية فقد شكلت موريتانيا منطلقا هاما لبروز أهم الدول التي دافعت عن الإسلام والمسلمين. فرغم السياسة الهشة والهيمنة العسكرية والاختلافات الإثنية والعرقية والتي خلفت اضطرابا سياسيا وتمردا انفصاليا، وكذا مجموعة من الصراعات الاجتماعية والانقلابات والانقلابات المضادة، فإنها استطاعت أن تفلت من حلقة الأزمات التي هزت شمال إفريقيا والساحل والصحراء. لكن معاناتها من معوقات بنيوية وهشاشة الدولة كان له بالغ الأثر على الاقتصاد الموريتاني، من خلال تضارب المصالح الاقتصادية والسياسية، وبالتالي صراع اجتماعي وتصدعات عنصرية وانقسامات إثنية، مما انعكس على سياستها الخارجية.

الكلمات المفاتيح: الهيمنة العسكرية على السلطة، الانقلابات والانقلابات المضادة، التطرف ومكافحة الإرهاب، دور موريتانيا في المنطقة الإفريقية.

Abstract:

The Islamic Republic of Mauritania plays a pivotal role in economic development within the African continent, because it is considered as a connect between North Africa and sub-Saharan Africa. It has for a long time been associated with Africa through ancient civilizations, and it has become an integral part of the civilizations of the African coast, where the Gitol tribes have played a fundamental role in this, but in Islamic times, Mauritania formed an important platform for the emergence of the most important countries that defended Islam and Muslims. Despite the fragile politics, military hegemony, and ethnic and racial differences that left political turmoil and separatist rebellion, as well as a group of social conflicts, coups and counter-coups, they managed to escape from the cycle of crises that rocked North Africa, the Sahel and the Sahara. But its suffering from structural impediments and the fragility of the state has had a great impact on the Mauritanian economy, through the conflict of economic and political interests, and consequently social conflict, racial rifts and ethnic divisions. This reflected on its foreign policy.

Key words: military domination of power, coups and counter-coups, extremism and counter-terrorism, the role of Mauritania in the African region.

---

[1]- الجيتوليون أو كما تصفهم العرب بني جوالة هم بربر، قبائل نازحة من ليبيا. منهم القيطوليين الذين وصلت سفنهم إلى إنجلترا، كما تعتبر قبائل زناتة من الجيتول. اشتهر الجيتوليون في تاريخ المغرب القديم بكونهم رعاة نموذجيين، حتى شبههم سترابون بالعرب البدو، ووصف خيولهم وأبقارهم بأنها كثيرة العدد. كما أنهم ألفوا الانتقال نحو الشمال عبر العصور عندما تحل مواسم الرعي في بلاد التل. كما يستعمل مصطلح الجيتول لوصف جنوب الجزائر في عصر روما القديمة كانت منتشرة جنوب الممتلكات القرطاجية ومملكة نوميديا، وهي تمتد جنوبا حتى تحادي أطراف الصحراء من الشمال. نجد أول ذكر لها كان عن طريق المؤرخ اللاتيني سالوست في القرن الأول قبل الميلاد. ويبدو أن اسم الجيتول دخل عليه بعض التحريف عندما بدأ نقل هذا الاسم من اللغتين اليونانية واللاتينية إلى اللغة العربية، حيث كتب مرة بصورة جيتول، وكتب مرة أخرى بصورة عربية صرفة وهي جدالة، وهم أهل مدينة جزولة الحالية.

مقدمة:

تأتي الأهمية الكبيرة للجمهورية الإسلامية الموريتانية أو بلاد شنقيط[2] من موقعها الجغرافي، حيث تعتبر محورا جيوسياسيا في المنطقة الإفريقية، حيث تقع في غرب أفريقيا، على شاطئ المحيط الأطلسي الذي يحدها من الغرب، تحدها من الشمال الغربي الصحراء الغربية، ومن الجنوب السنغال، ومن الشرق والجنوب مالي ومن الشمال الشرقي الجزائر. وتغطي الصحراء أراضي البلاد ويشكل نهر السنغال الفاصل الطبيعي للحدود بين البلدين. مناخ موريتانيا صحراوي: حار وجاف بشكل دائم مع نسيم متواصل على السواحل، شديد البرودة شتاء مع أمطار موسمية. أما سطحها عبارة عن صحارى شاسعة يتروح ارتفاعها عن سطح البحر بين صفر . 200 متر في الغرب و200 . 400 متر في الشرق وتتوسط الرمال أراضي موريتانيا باتساع كبير.

خريطة الجمهورية الإسلامية الموريتانية[3]

[2]- **شنقيط** مدينة في موريتانيا تقع في شرق ولاية أدرار .وكانت تمثل مركز إشعاع علمي وثقافي منذ القرن 10 هـ حيث شهدت نهضة ثقافية شاملة إلا أن أهلها لم يهتموا بتدوين حركتهم العلمية وتوثيق أحداثها والتأريخ لها. كانت شنقيط مدينة واحات ومحطة هامة من محطات تجارة الصحراء وكان الحجاج يتجمعون فيها ثم ينطلقون في قافلة واحدة لأداء فريضة الحج فسمي سكان هذا القطر "الشناقطة" نسبة إلى مدينة شنقيط التي تعزز دورها التجاري والديني في أوائل القرن 11هـ حتى أصبحت العاصمة الثقافية لذلك البلاد. ويحكون أنه خرج يوما من شنقيط اثنان وثلاثون جملا محملة بالملح عشرون منها لأهل شنقيط واثنا عشر لأهل تيشيت فباعت الرفقة في (زارا) قرب كنبي صالح فتعجب الناس أي البلدين أعمر مع اتفاق الكلمة. لقد سبق العرب إلى إفريقيا وبلاد المغرب وحكموها أكثر مما حكمها أهلها الأقدمون، وأكثر مكان حكمه العرب كان بلاد شنقيط ودام الصراع الثقافي فترة طويلة. ورغم ذلك فلم يحدث انصهار عرقي ثقافي مثل الذي حدث في المجتمع الشنقيطي، وتحدث جميع الشناقطة اللهجة الحسانية العربية التي جاءت بها قبيلة بني حسان قبل ستة قرون فانتشرت واكتسحت اللغات القديمة ثم تولت القبائل الصنهاجية التي انسخلت عن لغتها القديمة تعميم العامية العربية الحسانية ونشرها وتطويرها ولعلها بذلك بذلت من الجهد وأنجزت ما لم ينجزه بنو حسان أنفسهم.

[3] https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7&rlz=1C1GCEU_frMA874MA874&oq=%D8%AE&aqs=chrome.0.69i59l2j69i57j0l4j69i61.2879j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8

أما بالنسبة للنظام السياسي الموريتاني، فهو لا يختلف عن التوجه العام للأنظمة السياسية للبلدان النامية. حيث خضع هذا البلد إلى الاستعمار الفرنسي في بداية القرن العشرين، وبالتالي فقد تأثر بالمؤسسات السياسية الفرنسية. ورغم الإعلان عن استقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية في 28 نوفمبر 1958 كدولة ذات استقلال ذاتي عضو في المجموعة الفرنسية، وتكليف لجنة بوضع دستور للبلاد، فإنها واجهت إشكالية اكتساب الاعتراف الدولي.

فميلاد الجمهورية الإسلامية الموريتانية طرح إشكاليتين جوهريتين، الأولى متعلقة بعدم وجود أرضية ملائمة لبناء الدولة ثم الدولة الحديثة، والثانية تتعلق بعدم اعتراف المنتظم الدولي بها. إضافة إلى أن الموقف المغربي الذي يعتبر موريتانيا جزءا من المغرب سيتم اعتماده بشكل واسع على المستوى الدولي. وبالتالي وجب تسليط الضوء على النظام السياسي الموريتاني حتى يتسنى للقارئ استيعاب طبيعة هذا النظام، ومخرجاته وأهم الأوضاع والتطورات السياسية التي من شأنها التشجيع والانفتاح على الدول الإفريقية.

فالإشكالية الرئيسية للموضوع تتجلى في معرفة تاريخ الجمهورية الإسلامية الموريتانية، واستجلاء أهم المعطيات التي ساهمت بشكل كبير في نسج العلاقات الموريتانية الإفريقية. وتطرح هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات المهمة:

- كيف تمكنت الجمهورية الإسلامية الموريتانية من تحقيق الاستقرار السياسي وبناء الدولة، خصوصا في ظل هشاشة النظام وانعدام الشرعية؟
- دور المؤسسة العسكرية في تأزم الأوضاع الداخلية، ومساهمتها في الانقسامات الإثنية والانقلابات والانقلابات المضادة، أية علاقة؟
- كيف ساهم الموقع الجغرافي الهام في تدعيم العلاقات الموريتانية الإفريقية؟
- كيفية تأثير تأزم الوضع السياسي والاجتماعي على المجال الاقتصادي، وضرورة الانخراط في إمكانية الإصلاح السياسي؟
- ممارسة السياسة الخارجية الموريتانية هل تتم على أساس وضعها التاريخي أم موقعها الجغرافي؟

وتكمن **أهمية موضوع** البحث، بكونه يعتمد على تسليط الضوء على تاريخ الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وأهم التحديات التي خاضتها لتحقيق الاستقرار وبناء الدولة، وبالتالي نسج

علاقات مع دول الجوار وتحقيق التنمية في جميع المجالات، خصوصا في ضوء موقعها الجغرافي الهام الذي يجعل منها محورا جيوسياسيا داخل القارة الإفريقية، وكذا إرادتها لتحقيق مجموعة من المكتسبات بعد الأزمات الداخلية التي مرت منها، والتي أثرت بشكل كبير في تدهور الأوضاع.

تستوجب طبيعة هذا البحث إعمال أهم **مناهج البحث العلمي** التي فرضت نفسها في مجال العلوم السياسية والدراسات السياسية المقارنة، ولعل من أهمها: المنهج التاريخي للتأكيد على أهمية التفاعلات والأحداث التي وقعت في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ومدى تأثيرها على علاقاتها الخارجية، ثم المنهج التحليلي لتفكيك جميع العناصر الأساسية داخل الدولة محل الدراسة وتحليلها واستخلاص أهم المعطيات التي ساهمت في بلورة السياسة الخارجية الموريتانية، ثم المنهج المقارن لمقارنة جميع المعطيات الجوهرية والتي كان لها دور كبير في تكريس عملية الإصلاح السياسي داخل موريتانيا.

وبالتالي سيتم تناول البحث من خلال ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: الأوضاع السياسية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المحور الثاني: استقلال موريتانيا ومحاولة بناء الدولة

المحور الثالث: السياسة الخارجية الموريتانية تجاه الدول افريقية

المحور الأول: الأوضاع السياسية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

منذ القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر خضعت الجمهورية الإسلامية الموريتانية للاحتلال الفرنسي، وفرض اتفاقية الحماية سنة 1903، ثم الخضوع العسكري لغاية سنة 1934 في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وقد ظلت موريتانيا طيلة هذه المرحلة تدار من خلال العاصمة السنغالية سان لويس لغاية سنة 1946.

وقد تمثل الحكم في الجمهورية الإسلامية الموريتانية بثلاث حقب رئيسية هي: **الحقبة المدنية** وهي ما سميت بالجمهورية الأولى، الممتدة من 1960 إلى 1978، **والحقبة العسكرية** الممتدة من 1978 إلى 1991. ثم **الحقبة المختلطة** بين العسكرية والمدنية 1991 إلى 2010، تميزت الحقبة الأولى بهيمنة الحزب الواحد على المجتمع، إذ انتقل شكل الحكم من النظام البرلماني الذي أقره دستور 22 مارس 1959 إلى النظام الرئاسي بموجب دستور 20 مايو 1961. ووجد هذا التوجه المؤسسي المركز للسلطة

بيد رئيس الجمهورية التعبير السياسي عنه خلال السنة نفسها بتبني نظام الحزب الواحد، عندما انصهرت الأحزاب الوطنية الموجودة حينها في حزب واحد وهو "حزب الشعب الموريتاني"، الذي أصبح من الناحية الدستورية المعبر عن الإرادة الشعبية ليكون مانعا لنزاعات التفرقة المختلفة، العرقية والقبلية والجهوية والطائفية، وأداة لصهر الوحدة الوطنية وتكاثف جهود الأمة[4]. ومنع أي تكتل آخر غير الحزب الواحد[5] من ممارسة العمل السياسي بصورة علنية.

وقد كانت هناك مرحلتين للكفاح الوطني الموريتاني من أجل تحقيق للحرية والاستقلال، متمثلة في مرحلة الكفاح المسلح ومرحلة الكفاح السياسي، والتي اتسمت بظهور أحزاب ومنظمات وطنية نتيجة تدهور الأوضاع الداخلية، وذلك بالارتكاز على المرجعية الدينية ومحاربة الانقسامات الإثنية والقبلية. حيث لعبت العوامل الداخلية والخارجية دورا جوهريا في ذلك مما أدى إلى نشأة الحكومة الوطنية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الوطنية، وإظهار الكيان السياسي للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وقد عرفت الجمهورية الإسلامية الموريتانية الهيمنة العسكرية على السلطة، مما مهد للانقلابات والانقلابات المضادة، وتفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتعدد الاختلافات العرقية والإثنية، فباءت كل مبادرات الإصلاح السياسي بالفشل، وبالتالي دولة هشة تفتقر لأهم مكونات الدولة مما طرح المشكل أمام المنتظم الدولي.

عانت موريتانيا من آثار الاستعمار الفرنسي بعد استقلالها سنة 1960، فوجود الأكثرية المطلقة المسلمة على رأس السلطة في موريتانيا برئاسة **المختار ولد داداه** الذي استمر في منصبه إلى إعلان الانقلاب العسكري في العاشر من يوليو1978، وتولي **مصطفى ولد السالك** رئاسة الجمهورية الموريتانية، الذي لم يستمر سوى عاما واحدا، إذ أبعد عن منصبه بانقلاب عسكري في يونيو 1979، وتولي **محمد محود ولد احمد** رئاسة الجمهورية غير أنه أطيح به على يد **محمد خونا هيدالة** سنة 1980[6].

[4]-محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق-الوقائع-آفاق المستقبل، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 149، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 21.

[5]-أحمد الوافي، السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني، مجلة المستقبل العربي، العدد 198، بيروت، أغسطس 1995، ص 82.

[6]- أ.د.حسين جبار شكر، م.د.كاظم حسن الأسدي، "الأوضاع السياسية في موريتانيا من خلال الوثائق العراقية 1979-1982"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، إنساني، 2015.

فكما تمت الإشارة سابقا فقد مرت الجمهورية الإسلامية الموريتانية بثلاث مراحل أساسية: المرحلة المدنية 1960-1978، والمرحلة العسكرية 1978-1991، والمرحلة المختلطة، وسيبين الجدول أسفله هذه المراحل، حيث يظهر بشكل واضح أهم المراحل في تاريخ النظام السياسي الموريتاني، وهيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة مما خلف مجموعة من الانقلابات والانقلابات المضادة، وولد عدة اختلالات على جميع الأصعدة.

الرئيس	المرحلة	طبيعة الحكم	كيفية تداول السلطة
المختار ولد داداه	المرحلة المدنية 28 نونبر 1960 إلى يوليو 1978	نظام سياسي يقوده حزب واحد منذ 1964 متمثل في حزب الشعب الموريتاني	عن طريق الانتخابات وتعبير عن الإرادة الشعبية، وكان الرئيس المختار ولد داداه أول رئيس في موريتانيا عن طريق الانتخاب.
مصطفى ولد محمد السالك	المرحلة العسكرية يوليو 1978 إلى يناير 1980	نظام الحكم عسكري مهيمن، أهم مميزاته السلطة المطلقة لكنه جد ضعيف	الهيمنة على السلطة كان بواسطة انقلاب عسكري قام به رئيس الأركان، واستولى عليها عبر اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني، حيث أوقف العمل بدستور 1961 وقام بحل الجمعية الوطنية.
محمد محمود ولد أحمد لولي	المرحلة العسكرية في يناير 1980	هذه المرحلة تميزت بنظام حكم عسكري تميز بعدم الاستقرار السياسي	استولى محمد محمود ولد أحمد لولي على السلطة بعد استقالة الرئيس مصطفى ولد محمد السالك بسبب الخلافات بين القادة العسكريين.
محمد خونا ولد هيدالة	المرحلة العسكرية من يناير 1980 إلى ديسمبر 1984	تميزت هذه الفترة بالإعلان عن مسودة دستور، كما أن النظام العسكري أعلن عن تشكيل حكومة مدنية	تداول السلطة نتج عن ثلاث محاولات انقلابية آخرها ناجحة، الانقلاب الأول يناير 1980، الانقلاب الثاني مارس 1981، الانقلاب الثالث 1984.
معاوية ولد سيدي احمد الطايع	المرحلة العسكرية ديسمبر 1984-1991 كما عرفت هذه المرحلة الإعلان عن	كانت هذه المرحلة مليئة بمجموعة من التناقضات، حيث أن نظام الحكم العسكري كان مهيمن بشدة	تداول السلطة في هذه المرحلة كان من خلال انقلاب عسكري، حيث عرفت هذه الفترة انقلابين: الأول في أكتوبر 1987، والانقلاب الثاني في نونبر

	دستور جديد	خلال هذه المرحلة	1990.
معاوية ولد سيدي احمد الطايع	المرحلة المختلطة	عرفت هذه المرحلة هيمنة المؤسسة العسكرية، فرغم محاولات إحداث تحولات في نظام الحكم ونهج التعددية الحزبية، إلا أن ذلك باء بالفشل حيث شهدت هذه المرحلة انقلابين عسكريين، الأول في يونيو 2003 الذي كان نتيجته الفشل، أما الثاني فقد كان في غشت 2005.	
أعلى ولد محمد فال	المرحلة المختلطة	تميزت هذه المرحلة بنظام حكم عسكري انتقل لمرحلة انتقالية	طريقة تداول السلطة في هذه الفترة كانت من خلال انقلاب عسكري
سيدي محمد ولد الشيخ	المرحلة المختلطة	هذه الفترة المختلطة كانت طبيعة نظام الحكم مدني لكنه كان تحت وصاية المؤسسة العسكرية	تميزت هذه الفترة بمحاولة لترسيخ الحكم المدني
محمد ولد عبد العزيز ومحمد ولد العزو	المرحلة المختلطة	انتقل الحكم مرة أخرى إلى المؤسسة العسكرية	كان ذلك من خلال انقلاب عسكري
محمد ولد عبد العزيز	المرحلة المختلطة	في هذه المرحلة بقي الحكم متركز في يد المؤسسة العسكرية	تداول السلطة كان من خلال انتخابات رئاسية مشكوك بمصداقيتها وشفافيتها

جدول يبين أهم مراحل نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

يمكن القول أن العامل الاقتصادي كان حاسما في جر النظام نحو الالتحاق بقطار الديمقراطية، ولكن العامل السياسي تكاثف معه ليشكلا معا البعد الخارجي، وتمثل أثر العامل السياسي في تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن داخل موريتانيا لمساندتها العلنية للعراق في حربه ضد التحالف الغربي، في وقت صادف انهيار النظام الدولي المستند إلى القطبية الثنائية

وسيادة نظام دولي آخر تنفرد به أمريكا بدرجة كبيرة من الهيمنة. وكانت البلاد في تلك الحقبة من أكثر المتضررين من هذا الوضع كنظام وممارسة[7].

المحور الثاني: استقلال موريتانيا ومحاولة بناء الدولة

لا يختلف النظام السياسي الموريتاني عن التوجه العام للأنظمة السياسية للبلدان النامية إلا فيما يتعلق ببعض الخصوصيات. فقد خضع هذا البلد إلى الاستعمار الفرنسي في بداية القرن العشرين، وبالتالي فقد تأثر بالمؤسسات السياسية الفرنسية. ورغم الإعلان عن استقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية في 28 نوفمبر 1958 كدولة ذات استقلال ذاتي عضو في المجموعة الفرنسية، وتكليف لجنة بوضع دستور للبلاد، إلا أنها واجهت إشكالية اكتساب الاعتراف الدولي.

فقد فشلت الدولة الموريتانية بعد نصف قرن من الاستقلال، في تحقيق الاندماج الاجتماعي والمواطنة الحقيقية وبناء دولة القانون والمؤسسات والنماء والكرامة، ما يرجع إلى العصرنة المشوهة التي جاء بها التحديث العسكري-التقني الاستعماري، متمثلا في الإدارة التي قسمت المجتمع وفرضت عليه نموذجا مؤسسيا ضريبيا وإداريا أنتج القبلية والعرقية وكرس الزبونية والتبعية، وحارب الاستقلال الأهلي في أي ميدان من الحياة[8].

فأزمة الدولة الوطنية وفشل الاندماج وتحقيق المواطنة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، نظرا لتعقيد تكوينها العرقي ووضعيتها الجيوسياسية الحساسة، وعواقب ذلك على المجتمع، وأسباب إخفاق الاندماج المجتمعي وغياب المواطنة. ولفهم الحالة الموريتانية، على اعتبار أنها كيانا سياسيا فرنسيا بامتياز، حدودا وإدارة وتنظيما، وحتى استقلالا كباقي أغلب المستعمرات الإفريقية، فإنه على الرغم من غياب الدولة قبل الاستعمار، كان هناك مجتمع موحد في تقاليده الدينية والثقافية، ومنتشر على مجال جغرافي معروف وله نظم سياسية في صيغة إمارات، لكنه كان شديد الانقسام بفعل التعارض الطبقي الحاد والبنية الانقسامية الاجتماعية[9].

---

[7]-عبد الله السيد ولد أباه، "التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا"، مجلة المستقبل العربي، العدد 198، بيروت، أغسطس 1995، ص 92، وكبداية لهذا "الإصلاح أو التجديد" عرض فرانسوا ميتران على رؤساء الدول الإفريقية المشاركين في القمة الإفريقية-الفرنسية في يونيو 1990 مبدأ مقايضة الإعلانات الفرنسية لهم بقبول التعددية الحزبية وخوض التجارب الديمقراطية وإجراء الانتخابات الحرة حتى لو كانت تجارب ديمقراطية محدودة مناسبة لأوضاع بلدانهم الخاصة، وهذا الموقف يختلف كليا عما كان ميتران ينوي فعله قبل انتخابه رئيسا سنة 1981 إذ كانت النية تتجه إلى إحداث تغيير جذري للسياسة الإفريقية لفرنسا.

[8]- حماه الله ولد سالم، "جمهورية الرمال، حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا"، دار الكتب العلمية، بيروت 1971، ص 56.

[9]- حماه الله ولد سالم، "جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، بيروت، ماي 2014.

فالنظام السياسي الموريتاني قبل سنة 1978، حيث كان التوجه الليبرالي خلال المرحلة المدنية في عهد الرئيس المختار ولد داداه، ونظام الحزب الواحد هو المهيمن، وقد حاولت موريتانيا اكتساب عضوية الأمم المتحدة اعتمادا على الدعم الفرنسي والدول الغربية ودول الاتحاد الفرنسي الإفريقي، إلا أن الفيتو السوفيتي في مجلس الأمن عطل ترشيحها لكنها اكتسبت عضوية الأمم المتحدة في أكتوبر 1961. ثم قامت بتطوير العلاقات مع الدول الحليفة والصديقة والمجاورة، إلى أن تم الاعتراف بها من طرف المغرب خلال سنة 1969 بمناسبة انعقاد المؤتمر القمة الإسلامي الأول بفاس[10].

كما تم اعتماد أول دستور في 22 مارس 1959 كنص يبحث عن التوازن بين أولوية الدين الإسلامي واحترام السيادة الوطنية الموروثة عن القانون الدستوري الفرنسي. وقد تكونت السلطات السياسية من وزير أول منتخب من طرف الجمعية الوطنية دون أن يكون مسؤولا أمامها، يساعده في أداء مهامه مجموعة من الوزراء (دون وجود منصب رئيس الجمهورية)، مع لجنة دستورية تقوم بدور التحكيم بين الحكومة والجمعية الوطنية. وقد أقرت المادة 9 من دستور 1959 إمكانية تأسيس أحزاب وتجمعات سياسية على أساس احترامها للمبادئ الديمقراطية والسيادة الوطنية ووحدة الجمهورية.

وهكذا تشكلت عدة أحزاب وهي:

*حزب التجمع الموريتاني؛

*الاتحاد الوطني الموريتاني؛

*حزب النهضة؛

*اتحاد الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين.

وقد كان الحزب الأول حزبا حكوميا، بينما كانت الأحزاب الثلاثة الأخيرة تشكل المعارضة . وقد اجتمع مندوبو الأحزاب الأربعة في أكتوبر 1961، وذلك من أجل توحيد العمل السياسي في البلاد وتقويته وتحقيق الوحدة الوطنية وذلك من خلال تأسيس نظام الحزب الواحد.

وفي الحقبة العسكرية منع وجود الحزب الواحد نفسه، ولم يسمح بوجود أي تكتل آخر إلا ما سمي في حينه بالهياكل، وهو تنظيم هش بني على أساس التساكن والولاء للنظام وقد استغله (الانتهازيون والسماسرة المحتالون)، لقد كان في حقيقته من أشكال التنظيم الأمني للمجتمع والذي ارتكز على هذه الفكرة وساعد على تكريس الاحتلال والاتكالية.

[10]- أيوب السايح المبارك، "اللااستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي، 2005-2010"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013، ص 72.

وعلى صعيد المواثيق الدستوريــة، فقد عرفت البلاد ستة مواثيق دستوريــة وضعت من طرف اللجنة العسكرية التي تولت حكم البلاد طيلة هذه الفترة وهذه المواثيق هي:

-ميثاق 10 يوليوز 1978 الذي تم وضعه غداة الانقلاب العسكري الذي أطاح بنظام ولد داده.

-ميثاق 6 أبريل سنة 1979.

-ميثاق 4 يناير 1980.

-ميثاق 12 دجنبر 1980.

-ميثاق 25 أبريل سنة 1981.

-ميثاق 9 فبراير سنة 1985.

وهذا الميثاق هو الذي ظل ساري المفعول إلى أن تم وضع المؤسسات الدستورية التي نص عليها دستور 1991. وتمتاز هذه المواثيق بأنها لم تنظم السلطات تنظيما مفصلا، وكان واضعوها يبررون ذلك بأن فترة سريانها فترة مؤقتة وانتقالية، ريثما يتسنى وضع مؤسسات ديمقراطية تحكم البلاد

ثم المرحلة الثانية من (1978-1984)، والتي تميزت بهيمنة القيادة العسكرية على ممارسة السلطة على الصعيدين الداخلي والخارجي استنادا إلى عدة مواثيق دستورية، بحيث تمثل سنة 1978 منعطفا حاسما في تاريخ موريتانيا، نتيجة استيلاء الجيش على السلطة بقيادة **مصطفى ولد السالك** بانقلاب وضع بواسطته حدا لمرحلة الرئيس **المختار ولد داده** في 10 يوليو 1978 ليصبح المقدم **المصطفى ولد محمد السالك** رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ورئيس الدولة. وتوالت بعد ذلك الانقلابات العسكرية، التي وصلت إلى ست انقلابات عسكرية في فترة لا تتجاوز الست سنوات تمتد ما بين 1978 و1984، وهذا ما يفسر عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية الإسلامية الموريتانية[11].

---

[11]- تميز النظام السياسي الموريتاني منذ استقلال البلاد بسيطرة العسكر على الحكم، ما جعل عدم الاستقرار هو الطابع السائد حتى وإن طالت دورة النظام كما حدث مع نظام ولد الطايع الذي استمر لنحو عشرين عاما. فمنذ حصول موريتانيا على استقلالها عن الاحتلال الفرنسي في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 1960، لم تشهد البلاد استقرارا سياسيا يفضي إلى تنمية تشعر بها الطبقات الفقيرة. إذ بعد 18 عاما عاشتها نواكشوط في ظل حكومة مدنية يرأسها المختار ولد داداه عانت البلاد خلالها من استمرار حرب الصحراء واشتداد ضربات جبهة البوليساريو والشعور الذي ساد داخل أجنحة فاعلة في المؤسسة العسكرية بأن الوقت قد حان لوضع حد لهذه الحرب التي تبدو في الأفق بلا نهاية، قرر العقيد المصطفى ولد السالك بلورة هذا الغضب في تحرك عسكري، وكان صباح 10 يوليو/تموز 1978 هو نهاية سنوات حكم المختار ولد داداه وبداية حكم العسكر في البلاد.

ظن المصطفى ولد السالك أن الكأس الذي تذوق من خلاله طعم الحكم لن يتطلع إليه أحد غيره خاصة من زملائه العسكر، وكان للخلاف الجزائري المغربي حول التعامل مع ملف الصحراء الغربية وجبهة البوليساريو دور في ما آلت إليه الأمور بعد ذلك، إذ استطاعت وجهة النظر المغربية التي تولى قيادتها العقيد محمد ولد لولي ورئيس وزرائه القوي أحمد ولد بوسيف أن تتغلب فاستطاع ولد لولي القيام بانقلاب أزاح من خلاله ولد السالك عن الحكم عام 1979. لم يهنأ ولد لولي

ثم جاءت مرحلة التسعينات، والتي كانت بمثابة بداية الانفتاح السياسي، حيث تعرض الجيش الى عدة ضغوطات قادت الى التغيير وتحديدا سنة 1991، في هذا الصدد جاء خطاب الرئيس **معاوية ولد سيدي احمد الطايع** في 17 أبريل 1991 معبرا عما يمكن اعتباره الملامح الأولية للمشروع الديمقراطي الموريتاني ومرحلة الإصلاح السياسي. فقد أكد هذا الخطاب أن الحكومة عاقدة العزم على **"المضي قدما في إشراك كل مواطن في بناء موريتانيا مستقلة قوية ومزدهرة...وسيقام استفتاء عام من أجل المصادقة على دستور وستتم هذه الإجراءات بإذن الله قبل نهاية السنة الجارية"** في إشارة إلى سنة1991.

المحور الثالث: السياسة الخارجية الموريتانية تجاه الدول الإفريقية

إن إعداد سياسة خارجية لدولة ما، يعتبر جهدا فكريا، سياسيا ومهنيا مضنيا، يتطلب الكفاءة والإرادة. إنه تمرين معقد يتطلب تحضيرا دقيقا، مكتملا ومتحفظا، على أن يأخذ بعين الاعتبار العديد من المتغيرات التي تشكل كلا موحدا، متفاعلا وديناميكيا. إنه عمل يفترض معرفة ممتازة بحقائق المحيط الدولي من جهة، وبجزيئات السياق المجتمعي الداخلي للبلد، بالإضافة إلى الإطار المؤسسي المناسب وكذا الميكانيزمات الملائمة للتنفيذ والمتابعة والتقييم من جهة ثانية[12].

أما في موريتانيا، فإن إعداد السياسة الخارجية وتنظيم الممارسات الدبلوماسية قد شكل اختصاصا محفوظا ضمن المجال الخاص لرؤساء الدولة المتعاقبين، وبدون أن يمنحوا أنفسهم الوسائل التي تفرضها تعقيدات هذه المسؤولية وفق المعايير الدولية المتعارف عليها في هذا المجال. فمنذ الاستقلال، كانت الجمهورية الإسلامية الموريتانية تتأرجح بين إشكاليتين، الأولى عملية بناء الدولة

بكرسي الرئاسة لأكثر من عام واحد أيضا، تماما كسلفه ولد السالك، إذ سرعان ما عاد مؤشر الميزان في الصراع السياسي يتأرجح من جديد، وعادت الاستقطابات الخارجية تلعب دورها بين أجنحة المؤسسة العسكرية، وكانت الغلبة في هذه الجولة للمقدم محمد خونا ولد هيدالة الذي كانت تربطه بالجزائر علاقات متينة وأصبح الحاكم الفعلي للبلاد من 1980 حتى نهاية 1984.

كانت فرنسا تراقب الوضع في مستعمرتها القديمة عن كثب، وتلاحظ بدقة طبيعة الصراعات داخل المؤسسة العسكرية، وتفكر جديا في أن يكون لها دور في ما يحدث، فاختارت أن تتحلى الجولة القادمة من الصراع بنكهة فرنسية.

وتحقق لها ذلك في 12 ديسمبر 1984 حينما استطاع الرئيس فرانسوا ميتران وبعد إلحاح إقناع محمد خونا ولد هيدالة بمغادرة البلاد لحضور مؤتمر يجمع بعض زعماء أفريقيا وفرنسا في بوجمبورا عاصمة بوروندي، وما إن خرج ولد هيدالة من نواكشوط حتى أظهر غبار القلق ما كان يخفيه وصدقت نبوءة ولد هيدالة، فقاد العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع انقلابا عسكريا استولى من خلاله على الحكم في العام 1984.

وبعد عقدين كاملين عادت موريتانيا إلى أجواء الانقلابات فشهدت محاولة فاشلة قام بها العقيد صالح ولد حننا في يونيو/حزيران 2003، وبعد عامين وتحديدا في 3 أغسطس/آب 2005 نجح أعلي ولد محمد فال بدعم واتفاق مع المؤسسة العسكرية في انقلابه ضد نظام معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، ثم سلم السلطة إلى رئيس منتخب هو سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في أبريل/نيسان 2007.

وفي 6 أغسطس 2008 وعقب قرار رئاسي بإقالة قائد أركان الحرس الرئاسي محمد ولد عبد العزيز وقائد أركان الجيش محمد ولد الغزواني، قام الاثنان على الفور بانقلاب اعتقلا خلاله الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله ورئيس الوزراء يحي ولد أحمد الوقف، وأصدر الانقلابيون بيانا يعلنون فيه تشكيل "مجلس الدولة."

[12]- محمد السالك ولد ابراهيم، "السياسة الخارجية الموريتانية: جدلية الداخل والخارج"، الحوار المتمدن، العدد 2033، 2007/09/09.

الوطنية وتحقيق عملية الاندماج الوطني، والثانية تحديد المتدخلون في السياسة الخارجية باعتبارها أداة ووسيلة لضبط السياسة الداخلية التي طغت عليها مجموعة من الممارسات.

فضرورة اندماج الجمهورية الإسلامية الموريتانية في المنظومة الإقليمية والدولية فرضت عليها تحديد الفاعلين في سياستها الخارجية، والأطراف المشاركة فيها والمؤثرة على المستوى الداخلي والخارجي. فالانتماء العربي لموريتانيا وتوجهها الأفريقي فرض حاجة الانفتاح على العالم الخارجي، باعتبار أن الرفض لوجود موريتانيا كدولة عربية كان رفضا عربيا في المقام الأول، وتم التشجيع على إفريقية موريتانيا من خلال القبول الواسع الذي وجدته موريتانيا من خلال الواقع الأفريقي والتشجيع الفرنسي الحاكم في ذلك الوقت لهذا التوجه الأفريقي.

بعد استقلال موريتانيا والسنغال الذي أنهى مرحلة الاندماج ضمن ما يعرف بالسودان الفرنسي الذي ضم موريتانيا والسنغال ومالي، حيث كانت مدينة دكار عاصمة لهذا الثلاثي الذي كان تحت رحمة الحماية الفرنسية، فيما كانت مدينة **سانت لويس** عاصمة لموريتانيا لمدة ثلاث سنوات، وبعد مؤتمر ألاك سنة 1958 فك الارتباط مع العاصمة **سينلويس**، وقبل ذلك كانت العلاقة وطيدة على مستوى السياسيين من خلال أحزاب سياسة مشتركة بين القوى السياسية بين البلدين، حيث أن هناك مجموعة من القادة السياسيين الموريتانيين منضوين تحت حزب الوفاق الذي يقوده السياسي السنغالي المشهور **"انجاور صار"** وتحت لافتته خاض السياسي الموريتاني **أحمدو ولد حرمة** الانتخابات النيابية المحلية في مورتيانيا التي هزم فيها سنة 1951، كما كان ثمة مستوى من التداخل الاجتماعي بين سكان الضفتين، وفي إحدى المرات تولى شقيقان مسؤوليتين وزاريتين في موريتانيا والسنغال في فترة واحدة[13].

ولقد ظلت العلاقة بين موريتانيا والسنغال خلال هذه الفترة مشوبة ببعض التوتر الحذر والانفراج الحذرين وظلت قضية الحدود مطروحة بقوة بين البلدين قبل أن يتم ترسيمها مطلع السبعينيات. وقد توصل الطرفان إلى اعتماد النهر فاصلا حدوديا، دون أن يمنع ذلك موريتانيا من الاحتفاظ بعدد من الجزر المحورية في دلتا نهر السنغال إضافة إلى جزر أخرى في الضفة اليمني قرب السنغال.

من أبرز أسباب الأزمة العميقة بين موريتانيا والسنغال، تفاعل القضية القومية : على الضفتين، حيث تعتبر السنغال إلى ذلك العهد حاضنة أساسية لفكرة الزنوجة التي كان الرئيس

[13]- http://essirage.net/node/13481

السنغالي الأسبق "**ليبولد سيدار سينغور**" أبرز منظريها والتي كانت تنظر لوحدة العرق الزنجي في المنطقة وهويته المنفصلة ثقافيا وسياسيا وجغرافيا.

وفيما كانت موريتانيا تعيش هي الأخرى على فوهة بركان من الاضطرابات السياسية ذات الأبعاد القومية، ولقد تعززت التوجهات القومية في موريتانيا ضمن خيارات منطقية ومفهومة بالنسبة للمجتمع الموريتاني في:

- سياسة التعريب التي انتهجتها السلطة منذ 1966، والتي لم ترق للرئيس السنغالي المؤمن بالزنوجة والذي يعتبر أحد علماء الفرنسية وشعرائها المرموقين؛
- خروج موريتانيا من منطقة الفرنك الفرنسي، ثم انضمامها للجامعة العربية، ثم إنشائها لعملتها الخاصة ذات الاسم العربي الأصيل؛
- ظهور التيارات القومية العربية المنادية بعروبة الشعب الموريتاني وأصالة العرب في البلد، ولم تخل أدبيات تلك الحركات من حملة ضد الزنوجة والزنوج بشكل عام؛
- مشاركة موريتانيا في إنشاء منظمة اتحاد المغرب العربي؛
- عمق العلاقة مع العراق الذي كان يسعى إلى تحويل موريتانيا إلى قاعدة استراتيجية ضمن مساعيه للتحكم في القرار السياسي العربي آنذاك؛
- اضطراب القرار السياسي في موريتانيا بفعل الأنظمة العسكرية المتعاقبة وهو ما منح العلاقات الموريتانية السنغالية وحتى السياسة الخارجية في موريتانيا مستوى عاليا من الاضطراب والانتقال بين المحاور والاتجاهات.

أما في السنغال الدولة الديمقراطية الليبرالية التي تتعايش فيها قوميات مختلفة واتجاهات متعددة، فلم يخف بعض السياسيين بشكل واضح العداء المتزايد لموريتانيا، كما لم يخف مستوى الاستعلاء الذي ظل يطبع تعامل السلطات السنغالية مع جارتها الشمالية القادمة سلطة وشعبا من وحل البداوة والتخلف الاقتصادي.

الخاتمة:

عرفت الجمهورية الإسلامية الموريتانية مجموعة من الانقلابات والانقلابات المضادة، ابتداء من انقلاب 1978 الذي اطاح بالرئيس **مختار ولد داداه**، وصولا إلى الانقلاب الذي وقع في غشت 2008 حيث قام به قائم قائد أركان الحرس الرئاسي **محمد ولد عبد العزيز** وقائد أركان الجيش **محمد ولد الغزواني**. وقد عانت موريتانيا من ويلات هذه الانقلابات والتي انعكست على المجتمع مما خلف مجموعة من الاختلالات، خصوصا التفاوتات على المستوى العرقي والإثني، وأثر ذلك على حقوق وحريات المواطن الموريتاني.

كما لا بد من التطرق إلى دور قضية الصحراء الغربية في خلق مجموعة من المشاكل، حيث أن قضية البوليساريو كانت من بين أهم الأسباب الرئيسية لانقلابي 1978 و1979. حيث خرجت موريتانيا من الصراع بعد انقلاب عسكري أطاح بنظام الرئيس **المختار ولد داداه**، ووقعت مع جبهة البوليساريو اتفاق سلام بالجزائر يوم 5 أغسطس 1979 بعد مفاوضات مكثفة استضافتها فريتاون . ويوم 14 من نفس الشهر، دخلت القوات المغربية وادي الذهب بعد انسحاب الجيش الموريتاني.

فطالبت موريتانيا هي الأخرى بالصحراء الغربية منذ 1957، وتعتبر السيادة عليها استكمالا لوحدتها الترابية ولتوحيد مجموعة "**البيظان**"[14] التي تشكل من الناحية الديمغرافية أهم مكونات الشعب الموريتاني.

وتبقى السياسة الخارجية الموريتانية اختصاصا لرؤساء الدولة المتعاقبين، مما ينعكس على دبلوماسيتها على الصعيد الدولي، وبالتالي وجب صياغة هذه العلاقات على أسس أخلاقية ووطنية متينة حتى تجد مكانتها داخل المنتظم الدولي.

---

[14]- **البيضان** أو **البيظان** اسم يطلق على الذين يتكلمون اللهجة الحسانية من العرب ومن لحق بهم من السود، في موريتانيا، الصحراء الغربية، غرب الجزائر وشمال السنغال، وهي المنطقة المحصورة جغرافيا بين وادي درعة شمالا وواد نهر السنغال و نهر النيجر جنوبا , ومن جبال إفوغاس شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا وهي المنطقة المعروفة محليا بتراب البيضان) مجال ثقافة البيضان).وتشترك هذه المجموعة أن لها نفس العادات و التقاليد ونفس نمط اللباس ومن مميزاتهم كذلك شكل الراحلة واللثام الأسود وهم مسلمون مالكيون على مذهب أبن القاسم وتتركز مجموعة البيظان الكبرى في موريتانيا والها يعود اصل هذه التسمية.

ويخضع مجتمع البيظان قديما لتقسيم طبقي هرمي صارم يعكس واقع الحياة التقليدي لدى البيظان وتوزيع الأدوار لدى مختلف شرائحهم, فبالإضافة إلى الزوايا) أو الطلبة (ولعرب) أو حسان) الذين يشكلون أكبر مجموعتين لدى البيظان يو جد كذلك مايعرف محليا ب أزناگه) أو اللحمة(. إگاون, لمعلمين)أو الصناع(. الحراطين ,كل حسب الوظيفة التي يزاولها في المجتمع القبلي.

قائمة المراجع

محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي	تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق-الوقائع-آفاق المستقبل
أحمد الوافي	السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني
حسين جبار شكر، م.د.كاظم حسن الأسدي	الأوضاع السياسية في موريتانيا من خلال الوثائق العراقية 1979-1982
عبد الله السيد ولد أباه	التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا
حماه الله ولد سالم	جمهورية الرمال، حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا
حماه الله ولد سالم	جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي
أيوب السايح المبارك	اللااستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي، 2005-2010
خيري عبد الرزاق جاسم	التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي
محمد السالك ولد ابراهيم	السياسة الخارجية الموريتانية: جدلية الداخل والخارج

ويبوغرافيا:

- https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7&rlz=1C1GCEU_frMA874MA874&oq=%D8%AE&aqs=chrome.0.69i59l2j69i57j0l4j69i61.2879j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8
- http://essirage.net/node/13481

البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية

The Security Dimension in Moroccan - African Relations

ليلى الإدريسي العزوزي

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - تخصص القانون العام والعلوم السياسية

جامعة محمد الخامس السويسي - كلية الحقوق - المغرب

الملخص:

يعتبر التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية من القضايا التي تتميز بالراهنية من حيث حيويتها وانفتاحها على الآفاق المستقبلية، فهذا التوجه حتم عليه أن يكون فاعلا ومتفاعلا مع القضايا الإفريقية، خاصة بعد عودة المغرب للاتحاد الإفريقي في بداية سنة 2017، والحصول على عضوية مجلس الأمن والسلم الإفريقي في بداية عام 2018. وليكتسي التعاون جنوب-جنوب أبعادا متنوعة مثل عمليات حفظ السلام وتسوية النزاعات، والانخراط في الحملة الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، خاصة بعد تفاقم عدم الاستقرار في المنطقة والذي أصبح مصدر قلق متزايد للمغرب من جهة، ورهانات تضامنية وفق قاعدة علاقات جنوبية بمنطق رابح - رابح من جهة ثانية .

الكلمات المفتاحية : الأمن، التهديدات، عمليات حفظ السلام، مكافحة الإرهاب .

Abstract:

Morocco’s involvement in the African matter has increased significantly the past years, especially after rejoining the African Union in 2017, and becoming a member of the African Peace and Security Council in 2018.

Since then Morocco has taken serious measures and actions namely the peacekeeping operations and combating terrorism, after the rise of conflicts in the region threatening the stability and peace that Morocco always long for.

Keywords: Security, Threats, Peacekeeping operations, Combating Terrorism.

مقدمة :

هذا التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية نابع من علاقات متجذرة في القدم وخاضع في امتداداته للتحولات الجيو سياسية على الساحة الدولية والاقليمية، حيث وضعت على رأس أولوياتها تعزيز وتطوير العلاقات في المجال الأمني، وذلك في إطار تكامل إقليمي حيوي وشراكة جنوب - جنوب فعالة وتضامنية[15].

وبالاستناد الى ما تقتضيه طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة من قواعد وأساليب لدعم وتمتين الأواصر الثنائية في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، فقد شكل ملف الأمن عبر الزمن أبرز مجالات العمل التي حازت على اهتمام المغرب بوجه خاص، والتفاعل بشكل إيجابي مع التحديات الأمنية للقارة الافريقية[16].

فالتحديات التي أصبحت تتسم بها القارة الإفريقية، خاصة فيما يتعلق بالأزمات التي تشهدها ،وعلى رأسها الأزمة المستمرة في مالي والأزمة متعددة الأبعاد في منطقة الساحل[17]، وكذا تنامي التهديدات العابرة للحدود (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية)[18]،لما تشكله من خطورة على أمن واستقرار المنطقة ككل، فرضت على الدبلوماسية المغربية إعادة صياغة أولوياتها اتجاه القارة الإفريقية.

ووفاء لمبادئ الأمم المتحدة المسطرة في ديباجة ميثاقها التأسيسي، وخاصة تلك التي تدعو إلى الحفاظ على السلام وتشجيع الاستقرار واحترام الوحدة الترابية للدول[19]، ومن هذا المنطلق يعمل المغرب من أجل تنفيذ أهداف المنظمة عبر توظيف آلية الوساطة أو المساعي الحميدة باعتبارها إحدى أهم أشكال التسوية السلمية للمنازعات والمشاركة الفعالة في عمليات حفظ السلام[20].

---

[15]- "ملف العلاقات المغرب - افريقيا"، مجلة المالية ،وزارة الاقتصاد والمالية،العدد 28 غشت 2015،ص 4. www.finances.gov.ma

[16]- محمد ولد الفضل، "السياسة الخارجية المغربية اتجاه افريقيا جنوب الصحراء تحت عهد الملك محمد السادس"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ظهر المهراز - فاس، السنة الجامعية 2012-2013،ص 97.

[17]- زكرياء أقنوش،"محاور استراتيجية الملك محمد السادس لإعادة تموقع المملكة المغربية داخل المنتظم الدولي"، مطبعة الأمنية ،الرباط، الطبعة الأولى، 2017،ص 73.

[18]- البشير أبولاه، "العوامل المغذية للهجرة في المتوسط، مقال ضمن مؤلف جماعي "الهجرة في حوض المتوسط وحقوق الإنسان"، مكتبة المعرفة مراكش، الطبعة الأولى 2018، ص 140.

[19]- بلاغ الأمم المتحدة حول تعبير أمينها العام لجلالة الملك عن تقدير المنظمة الأممية لدعم المغرب الكبير لأنشطتها، الجمعة 23 يناير 2015،انبعاث أمة، العدد 60،القسم الأول، مطبعة الملكية، منشورات القصر الملكي، الرباط، الطبعة الأولى، السنة 2015،ص 50.

[20]- السعدية البوعزاوي، "عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد الأول، العدد الأول، أيلول-سبتمبر، المركز الديمقراطي العربي برلن - ألمانيا، 2018، ص 149.

وقد لعب المغرب دورا هاما في استقرار عدد من المناطق في إفريقيا، وتكريس التعاون الثنائي لاستتباب الأمن وحفظ السلام فيها ، حيث أعطى هذا التوجه إشارات سياسية واضحة نتج عنها عودة المغرب إلى حضن الاتحاد الافريقي من جهة وانتخابه في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في يناير 2018 من جهة ثانية، مما سيتيح له مزيدا من التنسيق السياسي والاستراتيجي مع بلدان القارة في تسوية وحل عدد من القضايا الجيو استراتيجية في المنطقة، وتنمية دول القارة من أجل التخفيف من تصاعد التهديدات الأمنية المحتملة[21]، والدفاع عن مصالحه الكبرى المتمثلة في إيجاد حل لقضية الصحراء المغربية[22].

وتبرز أهمية وأهداف الموضوع من خلال الدور الأساسي الذي أصبح يحظى به الجانب الأمني في تشكيل معالم السياسة الخارجية، والتعاون الثنائي لأجل التعامل مع مختلف التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن .

فموضوع التعاون الأمني جاء استجابة لنظرية الواقعية الجديدة ،إذ لا يستبعد إمكانية التعاون بين الدول والاستفادة من هذا التعاون، أو قائمة على معطى أساسي في العلاقات الدولية (نظرية توازن القوى والمصالح) مفاده أن أي توجه أو مبادرة إلا ويكون وراءه غاية .

تتمحور الإشكالية الرئيسية في : إلى أي حد تمكن المغرب من بلورة سياسة فاعلة لتطوير التعاون الأمني مع إفريقيا خاصة في ظل التنافس الدولي على المنطقة؟

أفضت العلاقات المغربية الإفريقية في بعدها الأمني إلى تبني فرضية مفادها، أن المغرب يبني توجهاته الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس المزيد من تعميق التعاون، وينبغي أن تكون المصالح متبادلة وليست في اتجاه واحد .

تم الاعتماد على كل من المنهج القانوني والمنهج التحليلي الوصفي لتحليل المعطيات ورصد الآليات المعتمدة لتحقيق التعاون بين البلدين، واستحضار اتفاقيات التعاون الأمني .

[21]- حميد المجيدي، "دور المؤسسة الملكية في المجال الدبلوماسي: الفضاء الإفريقي نموذجا"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص- ماي 2019، ص 137.

[22]- كريمة خورشا بنعثمان، "نزاع الصحراء في إطار الأمم المتحدة حديث التاريخ .. ومغزل السياسية"، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى فبراير 2015، ص 15.

ولمقاربة الموضوع سنعتمد محورين، نخصص **المحور الأول** للمساهمة المغربية في حفظ السلام وتسوية النزاعات الداخلية في إفريقيا، **والمحور الثاني** يهم التعاون المشترك للتصدي للتهديدات الأمنية الجديدة.

المحور الأول : المساهمة المغربية في حفظ السلام وتسوية النزاعات الداخلية في إفريقيا

ترتكز السياسة الخارجية المغربية على عدة مبادئ، ولعل من أبرزها الالتزام بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات المسلحة، والعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين، باعتبار هذا الأخير من أهم مقاصد منظمة الأمم المتحدة، فقد انخرط المغرب في عدد من المبادرات المنضوية تحت غطائها لحفظ السلام في افريقيا(أولا) وتسوية النزاعات الداخلية في البلدان الإفريقية(ثانيا).

أولا : دور المغرب في حفظ السلم في افريقيا

تزايدت مطالب المجتمع الدولي بإرساء السلم والأمن الدوليين على مستوى القارة، خاصة بعد تأزم الأوضاع فيها خلال مرحلة الاستعمار إضافة الى استمرار بعض النزاعات الحدودية وظهور أخرى جديدة، وفي ظل هذه الظروف قامت منظمة الأمم المتحدة بتنظيم العديد من المبادرات لحفظ السلام بإفريقيا، وبحكم أن العمليات الأممية لحفظ السلام تندرج إلى حد كبير ضمن الوسائل السلمية لمعالجة النزاعات والحروب[23]، فقد حرص المغرب على المشاركة في عدد من العمليات العسكرية التي تندرج ضمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الإفريقية.

وكانت أول مشاركة له في عمليات حفظ السلام ضمن عملية الأمم المتحدة في الكونغو (ONUC) خلال سنة 1960-1964[24] : المنشئة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 143 الصادر في 13 يوليوز إلى يونيو 1964، وقد كان المغرب من الدول الأولى التي استجابت لنداء الأمم المتحدة، وبلغ أفراد الكتائب حوالي 4000 عنصر[25]، ما بين ضباط الصف وجنود ورجال الدرك، وعشرات الأطر من أطباء ومهندسين وإداريين، وقد انسحب المغرب من الكونغو إلى جانب القوات الأممية بتاريخ 30 يونيو 1964،بعدما تمكنت القوات المغربية من تنظيم القوات الكونغولية، أما ثاني مشاركة للمغرب، فلم تتم إلا بعد نهاية الحرب الباردة في سنة 1992 في إطار عملية ما سمي **"إعادة الأمل"** بالصومال

---

[23]- محمد أشلواح، "إشكالية الإنتقال الديمقراطي في إطار عمليات حفظ السلام الأممية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- مراكش، السنة الجامعية 2013-2014، ص 373.

[24] Khadija Boutkhili, »La politique africaine du Maroc :model stratégique de coopération sud-sud »,Revue Marocaine d'Etudes Internationales et Stratégiques, N° 1,2019,page 6.

[25]- عبد الحق المريني، "الجيش المغربي عبر التاريخ"، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الخامسة،الرباط،1997،ص 405.

(ONUSMI) بتجريدة قوامها 1000 جندي و60 مدني من وزارة الصحة، والتي ستتحول فيما بعد إلى(ONUSOM II)[26] فتوجهت تجريدة مغربية قدرت ب 1250 من القبعات الزرق إلى الصومال، تضم هيئتين طبيتين اجتماعيتين، ومستشفى متنقل يضم عدة اختصاصيين في مجال التغذية وطب الأطفال، وقد أنيطت بقوات التجريدة المغربية مسؤولية حماية القاعدة الجوية التي توجد بها، وتجسدت مشاركته أيضا في بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في أنغولا (UNAVEM) ، وذلك في 20 دجنبر 1998،إذ صادق مجلس الأمن على القرار 626 والذي بموجبه تشكلت (UNAVEM II) والتي كانت مهمتها الأساسية الإشراف على انسحاب القوات الكوبية، وكانت المشاركة متمثلة في 15 مراقبا عسكريا و11 من عناصر الشرطة المدنية، ومع توقيع اتفاقية لوساكا في 20 نونبر 1994 أصدر مجلس الأمن القرار 976 في 8فبراير 1995 والذي بموجبه تكونت (UNAVEM II) والتي كانت تهدف إلى تطبيق بروتكول "لوساكا" ومراقبة إطلاق النار في أنغولا، وكذا توفير ظروف المصالحة الوطنية وتسهيل المساعدة الإنسانية، وقد ساهم المغرب مساهمة بناءة من أجل تحقيق السلام في هذا البلد حتى شهر يونيو تاريخ انتهاء مهمة هذه البعثة في أنغولا.

وجاء دور المغرب للتدخل في الكوت ديفوار إلى جانب مشاركته في العمليات الأممية القائمة في ساحل العاج سنة 2004 في إطار بعثة الأمم المتحدة (ONUC I)[27] فأرسل سنة 2004 حوالي 800 جندي إلى ساحل العاج، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1528 لخلق مجال للمصالحة الوطنية والسهر على وقف إطلاق النار ومراقبة نزع السلاح، حيث يؤكد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة هناك **"ألبير جيرار كونديس"** أن جنود القبعات الزرق المغاربة برهنوا على قدرات الجنود المغاربة وعن التزامهم المتين بالحفاظ على المكتسبات في مجال الأمن والدعم الانساني. ومؤخرا قام المغرب بإرسال جنوده إلى جمهورية إفريقيا الوسطى للمشاركة في مهمة الأمم المتحدة[28]، لمواجهة حالة الفوضى التي تعاني منها البلاد، بتجريدة عسكرية عدد أفرادها 833 شخصا من العسكريين، و تقوم بمهام متعددة الأبعاد، تتمثل في حفظ الأمن وإدارة النزاع وفي نفس الوقت العمل على إدارة الحوار والوساطة وبناء السلام من خلال حماية المدنيين، والمساعدة في الانتقال الديمقراطي[29].

جدول يبين المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام

---

[26]- محمد أشلواح،"إشكالية الانتقال الديمقراطي في إطار عمليات حفظ السلام الأممية"، مرجع سابق، ص233.

[27]- الحسان بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية 2000- 2013"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 86 ، الطبعة الأولى، 2014، ص 130.

[28]- زكرياء أقنوش، مرجع سابق، ص83.

[29]- اسماعيل حمودي "السياسة الأمنية للمغرب الراهن- دراسة في المحددات والفاعلين والقضايا"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا، السنة الجامعية 2017-2018، ص 353-354.

عمليات حفظ السلام	تاريخ الانتشار	القارة
عملية الأمم المتحدة في الكونغو	يوليوز 1960- يونيو 1964	افريقيا
بعثة الأمم المتحدة في الصومال	أبريل 1992- مارس 1993	افريقيا
بعثة الأمم المتحدة في الصومال	مارس 1993- مارس 1995	افريقيا
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا	ماي 1991- فبراير 1995	افريقيا
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا	فبراير 1995- يونيو 1997	افريقيا
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	منذ نونبر 1999	افريقيا
عملية الأمم المتحدة في الكوت ديفوار	منذ أبريل 2004	افريقيا
افريقيا الوسطى	منذ 2013	افريقيا

وتجدر الإشارة إلى أن التجربة المغربية التي راكمها في عدد من الميادين، جعلته يحتل المرتبة 14 عالميا و 2 عربيا و5 إفريقيا من حيث عدد القوات المشاركة في عمليات حفظ السلام عبر العالم[30]، وأن هذه المشاركة تساهم في تقديم صورة مشرفة عن المغرب متوفر على جيش منضبط وقادر على المساهمة في جهود بناء السلم والاستقرار، وامتلاك خبرة في إدارة الأزمات والنزاعات، وقد مكنته هذه التجربة من تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واكتساب تجربة إضافية في مجال العمليات العسكرية[31]،وأن يكرس دوره كأحد المساهمين في صنع السلام العالمي، ما يعزز صورة المغرب كبلد مدافع عن السلام.

ثانيا : تسوية النزاعات الداخلية في البلدان الافريقية

ساهم المغرب في حل عدد من الخلافات والصراعات الإفريقية، حيث لعب دور الوساطة[32] بين رؤساء كل من غينيا وليبريا وسيراليون على إثر نزاع (نهر مانو Fleuve Mano)، إلى عقد قمة بالرباط في 27 فبراير[33]، تعهدوا فيها بالاستمرار في الحوار من أجل ترسيخ السلام وحسن الجوار وتفعيل

[30]- أمينة حميدي، "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام بإفريقيا"، المنهل ، ص13، تاريخ زيارة الرابط : 2019/05/24
https://platform.almanhal.com/Details/Article/129953

[31]- الحسان بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص 136.

[32]- تمكن المغرب من التدخل كوسيط في عدد من النزاعات الإفريقية وذلك من أجل إضفاء نوع من الإستقرار النسبي في بعض بؤر التوتر وكذا تعزيز نفوذه السياسي لدى عدد من الدول و المناطق الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، للمزيد من التفاصيل، انظر: أمينة حميدي، "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام بإفريقيا"، ص 17. 2019/05/24
https://platform.almanhal.com/Details/Article/129953

[33]- أحمد شيحي، "الأبعاد الاستراتيجية للدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية عدد خاص/ ماي 2019، دار القلم للطباعة، ص 251..

التعاون بين بلدانهم، بالإضافة إلى مساهمة المغرب في حل الأزمة الناتجة عن الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد **"كامارا داديس"** ببوركينافاسو سنة 2010.[34].

كما لعب المغرب دورا رياديا لحل الأزمة في دولة مالي[35]، في ظل الانقلاب العسكري الذي أعلن قادته الإطاحة بالرئيس **"أمادو توماني توري"** [36] تحت ذريعة إخفاقه في تسيير شؤون البلاد وفشله في إنهاء تمرد الطوراق، وعلى هذا الأساس سارع المغرب إلى إدانة الانقلاب عبر بلاغ صادر عنها، أكد على حرص الرباط على استقرار مالي واحترام وحدته الترابية ودعا إلى إعادة الالتزام بمقتضيات الدستور واحترام المؤسسات المنتخبة ؛ في إطار الرفض المغربي لأي انتهاك للشرعية الدستورية ولمبدأ السيادة والوحدة الترابية لمالي، وفي هذا السياق دعم المغرب قرار مجلس الأمن (2056 الصادر في 3 يوليوز 2012) في ظل العضوية غير الدائمة التي يتمتع بها المغرب في المجلس، وقد ساندت المملكة المغربية التدخل العسكري[37] الفرنسي في مالي، واكتفى بفتح حدوده الجوية أمام الطائرات الفرنسية المتوجهة نحو مالي لحماية الدولة من الانهيار، حيث حقق هذا التدخل، وقف تقدم المجموعات الإسلامية المتطرفة نحو جنوب البلاد وتهديد العاصمة باماكو، وتحرير معظم المدن الرئيسية في الشمال، وهو الأمر الذي نتج عنه تنامي الدور المغربي في الشأن المالي، خاصة بعد **"إعلان الرباط"** سنة 2013، الذي اتفقت فيه 19 دولة، من بينها (فرنسا وليبيا ومالي.....) على إنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود، كما أنه قام بتقديم مساعدات إنسانية لضحايا الصراع الدائر في البلاد والقيام بتحركات دبلوماسية داخل مجلس الأمن وذلك لبلورة مبادرات تدعم الاستقرار في هذا البلد[38]، وهو ما يفسر طلب الرئيس المالي إلى ملك المغرب أداء دور في هذه المرحلة التاريخية المهمة، وفي هذا السياق كان استقبال الملك لوفد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد يوم 31 يناير 2014، كما جدد العاهل المغربي التعبير عن إرادة المغرب القوية في مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل للأزمة المالية[39] ،وأن الجزائر أصبحت غير مرغوب فيها للعب دور الوساطة.

---

[34]- ليلى نادي ،"المغرب والأمم المتحدة"،اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، الرباط، سنة 2010، ص126.

[35] - قرار مجلس الأمن رقم 2164،المتخذ في جلسته رقم 7210 ،المنعقدة في 25يونيو 2014 (S/RES /2164/2014).
قرار مجلس الأمن رقم 2065،المتخذ في جلسته رقم 6798،المنعقدة في 03 يوليوز 2012 (S/RES /2056/2012) قرار مجلس الأمن رقم 2085،المتخذ في جلسته رقم 6998،المنعقدة في 20 دجنبر 2012(S/RES/2085/2012)

[36]- عبد الواحد اولاد مولود، "قضية الطوارق بين الخصوصية المجتمعية والتغيرات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص/ماي،2019،ص 241.

[37]- وكان للدور الذي أدته هذه الدبلوماسية في حسم التدخل العسكري في شمال مالي لتحريره من فلول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أثرٌ بارز في مواقف كثير من البلدان الإفريقي في منطقة الساحل والصحراء، للمزيد من التفاصيل انظر: بواحية محمد، "محددات السياسة المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء "الثوابت والمتغيرات"، سياسات عربية، العدد 72-73 ، 2014، ص6.

[38]- محمد بوبوش،"دراسات دولية وإقليمية معاصرة"، مكتبة قرطبة، وجدة، الطبعة الأولى،2016، ص 243

[39]- محمد بوبوش،"علاقات المغرب وغرب إفريقيا ... المحددات والتفاعلات"، قراءات إفريقية، تقدير موقف: 14/03/2017
https://www.qiraatafrican.com/home/new/LY3.gsP3.dpbs

إلى جانب ذلك يسعى المغرب إلى إتمام التوافقات السياسية بالدولة الليبية، حيث وقعت الأطراف الليبية الحاضرة على **"اتفاق الصخيرات"** بتاريخ 17 دجنبر 2015 ،لتشكيل حكومة وفاق وطني حظيت بقبول الأمم المتحدة، ووسط غياب وفد برلمان طرابلس أحد الطرفين الرئيسين للحوار، الشيء الذي جعل "اتفاق الصخيرات" أمام تحديات صعبة بسبب الخلافات الحاصلة بين الأطراف الأساسية في النزاع الليبي، وهذا ما أكده جلالة الملك بقوله: **"وفي هذا السياق نؤكد على أهمية إيجاد حلول للأوضاع في ليبيا على أساس الحوار، وإشراك كل مكونات شعوبها واحترام سيادتها ووحدتها الترابية وهو ما يسعى المغرب إلى تحقيقه من خلال احتضان مفاوضات الصخيرات لحل الأزمة الليبية ورغم الظروف الصعبة التي تمر منها المنطقة العربية بفعل تنامي عصابات التطرف والإرهاب"**[40].

المحور الثاني : التعاون المشترك للتصدي للتهديدات الأمنية الجديدة

وبحكم القرب الجغرافي واعتبار المغرب بوابة إفريقيا إلى أوروبا، تنامت أشكالا جديدة من التهديدات الأمنية، وبسبب ما تنطوي عليه من خطورة بالغة واقعا جديدا، حتم على المغرب فتح جسور التعاون المستمر مع القارة الإفريقية، والإعلان عن عدد من الإجراءات لتعزيز التعاون الإقليمي في عدة مجالات وعلى رأسها مكافحة الإرهاب والتطرف (أولا) و الحد من تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية (ثانيا).

أولا : مكافحة الارهاب والتطرف

إن القضاء على هذه التهديدات الأمنية ومواجهتها يستوجب استراتيجيات تختلف باختلاف طبيعة هذه التهديدات وحدتها[41]، خاصة بعد تصاعد وثيرة الأعمال الإرهابية في القارة الإفريقية، وخاصة في منطقة الساحل والصحراء[42]، مما جعل المغرب يولي اهتماما خاصا لهذه المنطقة، وقد تمت بلورة هذه الرؤية المشتركة من خلال مؤتمر الرباط حول أمن الحدود في دول شمال إفريقيا والساحل

---

[40]- خطاب الملك محمد السادس موجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة عشر لتربع جلالته على عرش اسلافه المنعمين، يوم 30 يوليوز 2015،انبعاث أمة، المطبعة الملكية، منشورات القصر الملكي، الجزء 60، القسم الثاني، الطبعة الأولى،2016، ص219.

[41]- أحمد صلحي، "التهديدات الأمنية في منطقة غرب إفريقيا"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا، السنة الجامعية 2016-2017 ص 130.

[42]- أن نسبة العمليات الارهابية في منطقة شمال افريقي قد ارتفت بنسبة 25% خلال سنة 2014 ،مقارنة مع سنة 2013 .تقرير عن مركز دراسات الإرهاب، "بالولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان الارهاب في منطقة الساحل والصحراء وشمال افريقيا سنة 2014، انظر الرابط التالي:

http://www.barlamane.vom%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B

والصحراء في نونبر 2013 [43]، والذي وافق فيه وزراء خارجية 19 دولة من بينها فرنسا، وليبيا، ومالي، وقد خرج بتوصيات متعلقة بالأمن في منطقة الساحل؛ من بينها تحديد التحديات الأمنية، وإنشاء (مركز إقليمي للمراقبة والتكوين والتدريب)[44] وإعادة النظر في المنظومات الأمنية والجمركي. وخرج المؤتمر بتوصيات تعطي المغرب قسطًا مهما لتنفيذها، وقد حضر هذا المؤتمر إلى جانب دول أفريقية، والولايات المتحدة، ودول أوربية وآسيوية، ومن جانب آخر شكل مؤتمر الدول الإفريقية الواقعة على المحيط الأطلسي الذي احتضن المغرب أمانته، والذي شكل إطارا للتعاون والتشاور من أجل تحديد استراتيجية مشتركة للحفاظ على السلم.

وقد استأنف المغرب مشاركته في مناورات الأسد الافريقي[45] خلال العامين 2014 و2015، إذ أعلن البلدان أن مناورات2015 هي الأكبر من نوعها في إفريقيا منذ انطلاق هذه المناورات وتشمل التعاون التقني والتكتيكي، وتعزيز القدرات الاستخباراتية للجيش، والقيام بعمليات حفظ السلام والدعم الانساني للمدنيين ،مع اختبار قدرة التدخل المشترك في حالة الأزمات.

كما شكل محور طنجة - دكار محور السياسات الأمنية الخارجية بالنسبة إلى المغرب الذي ظل حريص على تأمين هذا الخط لقطع الطريق أمام كل محاولات الاختراق الجزائرية، وتأمين هذا الخط الاستراتيجي الممتد من شمال المغرب والعاصمة السنغالية، والثقافات والحضارات الأخرى".[46]

عزز المغرب دعمه للمجموعة الاقليمية "دول الساحل والصحراء[47]"، فعلى الجبهة الامنية أعلن وزير الخارجية في شتنبر 2017، أن المغرب سيساعد مجموعة الدول الساحل الخمس على إدارة الأمن الحدودي، ويونيو 2018 تعهد المغرب بدعم القوة المشتركة لمجموعة دول ساحل الخمس التي تركز عملياتها على مكافحة الارهاب والتصدي للجريمة العابرة للحدود، وخلال مشاركته في اجتماع مجلس

---

[43]- زكرياء أقنوش، مرجع سابق، ص 74.

[44] Vish Sakthivel, »Morocco's move to Mali: what Morocco gained in battle against Islamic extremism? Policy Analysis, January 14, 2014,accecible at: http//www/washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/moroccos-move-in-mali

[45]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية،2018 ص 14.

[46]- محمد بنيحي ،"قانون الإرهاب "القانون الوطني- القانون الدولي"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة" نصوص وثائق، الطبعة الثانية 2016، ص 50.

[47]- أحمد الشيحي،" الفاعلون في السياسة الخارجية المغربية في ظل دستور 2011 دراسة تحليلية للأدوار والتوجهات"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا، السنة الجامعية 2018-2019، ص248 .

(السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقي) من أجل تدارس مكافحة الارهاب والتطرف في نونبر2018[48]، إذ يعمل المغرب منذ وقت طويل على تدريب عدد كبير من العناصر والقادة العسكريين في دول "الساحل والصحراء".

لم تقتصر المقاربة على الجانب الأمني والعقابي بل شملت أيضا استراتيجية، تروم إعادة هيكلة الحقل الديني[49] وسد الطريق على المجموعات المتطرفة، ونظمت في هذا السياق برامج دراسية لقادة دينين من الساحل وغرب افريقيا في اطار ما تسميه "بالدبلوماسية الروحية"[50]، فللمغرب علاقات دينية وطيدة بالمنطقة، وبخاصة عبر الطرق الصوفية ، وكذلك تمثل الزاوية التيجانية[51] نموذجًا متميزًا في تمتين أواصر القرابة الدينية بين المغرب وبعض دول غرب إفريقيا، إضافة إلى الدور الذي يقوم به معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات في الرباط، والذي قام بتدريب المئات الأئمة من الساحل وغرب افريقيا، وقد سارعت دول أخرى إلى طلب المساعدة المغربية في مجال تكوين الأئمة ،منها نيجيريا، وغينيا الاستوائية التي طلب رئيسها من الملك تكوين أئمتها بالمغرب[52]، وفي هذا الإطار جاءت المبادرة الملكية لتكوين 500 إمام مالي في المملكة[53]، كما أهدى جلالته 10 ألاف نسخة من المصحف الشريف لتوزيعها بمساجد مالي.

كما حرص الملك محمد السادس خلال جولته الافريقية سنتي 2013-2014 على اللقاء بمجموعة من الزعماء الدينين وشيوخ الطرق الصوفية لاسيما في (ساحل العاج والسينغال والغابون)، بالإضافة الى ذلك شهد التعاون المغربي الافريقي في الشأن الديني تطورا ملحوظا حيث تجاوز عدد الاتفاقيات وبروتكولات التعاون التي وقعتها وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية مع نظيرتها بالبلدان الافريقية منذ سنة 2012 الى سنة 2016 وصل العدد الى حوالي 36 اتفاقية.

---

[48]- أحمد الشيحي، "الأبعاد الاستراتيجية للدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص/ماي،2019،ص 253.

[49]- نسرين زردوك، "قراءة في التجربة المغربية للتصدي للظاهرة الإرهابية"، منشورات مجلة العلوم القانونية- سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد الثامن، 2017، ص 98.

[50]- سليم حميمنات، "تصدير الأمن الروحي: كآلية استراتيجية للتمدد المغربي في افريقيا"، منشورات المعهد المغربي لتحليل السياسات، يونيو 2018،ص 6.

[51]- تعد الطريقة التيجانية أولى الطرق الصوفية بإفريقيا، من حيث تعدد المنتسبي، وشهرة مشايخها المنتشرين في كل بلاد غرب إفريقيا، ابتداء من موريتانيا فالسينغال، فمالي، غينيا ،ساحل العاج، نيجيريا، النيجر- وتوغو وغانا وبنين"، للمزيد من التفاصيل، انظر: زكرياء لعروسي، "أدوار الدبلوماسية الروحية المغربية في القارة الافريقية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص/ماي،2019، ، ص 93.

[52] " Après le Mali le Maroc va former des imams guinéens",Le Matin,13/2/2014,at http://www.lematin.ma/express/2014Lapres-lemali-lemaroc-va-former-des-imams-guineenes:1996715.html.

[53] Alan H.Lukxenbg, "Visions divergentes de l'islam D'oussama ben laden au Roi Mohammed VI", L'observateur du Maroc, n°238 du 22 au 28 novembre 2013,page 18.

في يوليوز2015 أحدث المغرب مؤسسة محمد السادس للعلماء الافارقة[54]، بهدف توحيد وتنسيق وجود العلماء المسلمين في المغرب وباقي الدول الافريقية للتعريف بقيم الاسلام السمحة ونشرها وترسيخها، بحيث يندرج لجوء المغرب الى تصدير تجربته في مجال الامن الروحي الى افريقيا، ضمن رؤية استراتيجية متعددة الابعاد تروم تطور علاقات التعاون الثنائي مع دول القارة والإسهام في جهود مكافحة التطرف، فالحضور المتميز للبعد الديني المغربي بإفريقيا، جعله يحتل مكانة متميزة لدى الشعوب الإفريقية ،حيث أصبح حضور المغرب في بعض البلدان الافريقية مرتبطا بالجانب الديني أكثر من أي جانب آخر[55].

ثانيا : الحد من تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية إحدى أهم المعضلات التي تشغل بال البلدين، فقد عرف المغرب خاصة خلال السنين الأخيرة تصاعدا متوترا في أعداد الأجانب خاصة منهم المهاجرين السريين[56]، كما نشطت بشكل كبير عمليات التهريب لفائدة الراغبين في الهجرة[57].

فقد انخرطت المملكة في العمل المشترك على مختلف الأصعدة لاعتماد سياسات متجددة للتدبير الأمثل لظاهرة الهجرة، وفي هذا الصدد ما فتئت المملكة المغربية إلى احتضان لأول مؤتمر أور-إفريقي للهجرة والتنمية سنة 2006 تحث الدول المستقبلة على مساعدة المهاجرين لاجتياز صعوبات الاندماج وكذا التصدي لنزاعات الإقصاء والعنصرية والكراهية للأجنبي.

وفي إطار تقوية التعاون فيما يتعلق بظاهرة الهجرة السرية مع عدد من الدول الإفريقية، وذلك راجع لكون المغرب الوجهة المفضلة لعدد من المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء[58]، فهذا التحول التدريجي الذي عرفه المغرب من منطقة عبور ومصدر للهجرة، ليتحول إلى بلد المقصد والاستقرار، جعل المغرب ينتهج سياسة خاصة في مجال الهجرة واللجوء خلال سنة

---

[54]- الظهير الشريف رقم 1-13- 50، صادر في 07 رمضان 1436، الموافق ل 24 يونيو 2015، يتعلق بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، الجريدة الرسمية عدد 6372، بتاريخ 08 رمضان 1436، الموافق ل25 يونيو 2015، ص 5996.

[55]- يوسف عنتار، "السياسة الخارجية المغربية بين توظيف المحددات والقدرة على التكييف مع البنية الخارجية"-إشكاليات صناعات القرار العمومي بالمغرب، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، ط 1، 2018، ص288.

[56] - محمد كرام، "الهجرة السرية بين النص الجنائي و البعد الإنساني في القانون الجنائي المغربي"- مقال ضمن أعمال المؤلف الجماعي :"الهجرة في حوض المتوسط وحقوق الانسان"، الطبعة الأولى، مكتبة المعرفة –مراكش 2019، ص 75.

[57]- نادية الهواس، "قانون دخول وإقامة الأجانب بالمغرب والهجرة غير الشرعية: نظرة حول المعطيات الداخلية والدولية ومدى مساهمتها في صدور هذا القانون"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية Remald ، دراسات، مارس-أبريل 2005، ص 61.

[58] Mustapha Ezzahiri, "Les migrants étrangers et leur rôle dans le développement de leur pays d'origine à l'aube de la crise financière :cas de la communauté marocaine à l'étranger, "la Migration en méditerranée et droits de l'homme", EL Maarifa –Marrakech, première Edition 2018,page :21.

2013، حيث شكلت هذه الأخيرة منعطفا هاما، فبناء على التوجيهات الملكية السامية التي أعطاها جلالة الملك محمد السادس[59] للحكومة من أجل بلورة سياسة للهجرة واللجوء، تضمن الحقوق الأساسية للمهاجرين، في ظل احترام المبادئ الدستورية للمملكة وكذا التزاماتها الدولية.

ومن أجل ايجاد حل جدري للهجرة السرية شرع المغرب في تسوية اوضاع المهاجرين المقيمين بالتراب الوطني بإصدار تصاريح اقامة لهم ولذويهم، بإدماج عشرات الالاف من المهاجرين القادمين من دول افريقيا وكذا التسوية الاستثنائية للمهاجرين غير الشرعيين، وشملت أزيد من 25000 ألف مستفيد خلال المرحلة الأولى، في طليعتهم (المواطنون السنغاليون 6600، فالنيجيريون 2380، فالإيفواريون 2281) ، أما المرحلة الثانية فقد انطلقت سنة 2016 بتعليمات ملكية وقد فتحت خلالها مكاتب على مستوى مختلف جهات وعمالات المملكة، لاستقبال طلبات المهاجرين الأفارقة قصد تسوية وضعيتهم القانونية بالمغرب[60]، واستكمال تنفيذ البرامج التي سبق للمغرب أن أعلن عنها في ما يتعلق بسياسته في مجال الهجرة واللجوء[61].

إلى جانب اعتماد المغرب ترسانة قانونية لتنظيم دخول وإقامة المهاجرين خاصة الأفارقة منهم، فقد قدم المغرب على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 2013، مبادرة "التحالف الافريقي للهجرة والتنمية، وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك، وعلى المسؤولية المشتركة، بين دول العبور والاستقبال، وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية[62].

وبالتالي وفي سياق المجهودات المبذولة من طرف المغرب في مجال الهجرة غير الشرعية، والقائمة على مقاربة تضامنية إنسانية تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، وأن لا تتم

---

[59] Abdelaziz Bencheikhi, "Analyse de la Politique du Maroc en Matière de lutte contre L4Immgration Irrégulière de la Régularisation a l'intégration des Immigres Subsahariens »,Thèse pour L'obtention du Doctorat Droit Arabe, Faculté des sciences juridiques ,économiques et sociales, Année Universitaire 2016-2017,page 18.

[60]- أحمد الشيحي، مرجع سابق، ص 330.

[61]- استفاد عدد من المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم القانونية بعدد من البرامج على مستوى الاندماج التربوي والشباب والترفيه والخدمات الصحية والسكن والمساعدة الإنسانية والإجتماعية والتكوين المهني والتشغيل وغيرها وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2018 ، للمزيد من التفاصيل، انظر: التقرير حول أنشطة الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة،لسنة 2018.
https:// www.google.com/url ?sa=t&source=web&rct=j&url=http://marocainsdumonde.gov.ma/wp-content/uploads/2019/01/Bilan-migration-2018-Arabepdf&ved=2ahUKEwjMq8LYvMDnAhUxt3EKHcUnACcQFjABegQIARAB&usg=AOvVaw0ecW39CZb9bW9lef5ZcKEw

[62]- أمال الحواسني، "السياسة الخارجية المغربية في ضوء دستور 2011 – دراسة تحليلية للأدوار والأولويات"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض مراكش،السنة الجامعية 2016-2017،ص 334.

معالجة هذه الظاهرة وفق مقاربة أمنية عبر ملاحقة المتسللين واعتقالهم، وهذا ما أكده جلالة الملك محمد السادس بقوله : "وفي ذات الوقت ينبغي على دول المصدر الالتزام بتفعيل السياسات المتفق عليها بين مختلف الأطراف، وتمتيع المهاجرين بحقوقهم الأساسية خاصة منها الاعتراف بثقافتهم واحترام خصوصيات هويتهم ،فالمهاجرون مكون من مكونات المجتمع الذين يستقرون فيه ويتقاسمون معه التضحيات ويطمحون إلى

تقدمه والارتقاء وإننا ندعو صادقين إلى نهج هذه السياسة المرتكزة على مقاربة شاملة ومندمجة، ورؤية متوازنة ومنصفة لموضوع الهجرة"[63].

خاتمة:

تحتل القارة الإفريقية مكانة مهمة في أجندة السياسة المغربية، والتي جعلته يساهم بشكل لافت في حماية أمنها وضمان استقرارها، والتصدي للكثير من التحديات الأمنية، كما بينت بجلاء الارتباط الوطيد بين السياسة الافريقية للمغرب، من أجل النهوض بالقارة التي يرتبط بها. وتدعيم موقف المغرب فيما يخص أولى المصالح الوطنية العليا للبلاد، ألا وهي قضية الصحراء، إلا أن نجاح هذه الاستراتيجية تستدعي عملا حاسما وتعاونا جديا إقليميا ودوليا ،باعتبار أن المصالح الوطنية لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل المشترك والفعال، كما أنه يجب على المغرب أن يأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تعرقل طريقه، والمتجلية في التنافس الاستراتيجي على النفوذ الجيو- استراتيجي داخل القارة الإفريقية بين المغرب والقوى الدولية (الصين وأمريكا) والقوى الإقليمية (الجزائر ونيجيريا).

ومن خلال الدراسة خلصنا إلى النتائج التالية :

- تغيير التوجه العام للدبلوماسية المغربية من التوجه السياسي الصرف إلى تبني مقاربات جديدة تهم حفظ السلام في افريقيا؛
- التوجه الأخير الذي اختاره المغرب نحو حلفائه وحضنه الطبيعي لا يتجلى فقط في الاقتصاد والتعاون التقني بل بحمولة أمنية كبيرة باعتبار أن الجريمة أضحت عابرة للقارات ولا يمكن لأي طرف أن يواجهها منفردا، بل أضحت المواجهة الجماعية مدخلا وحيدا هو الأنجع؛
- أدركت الدول الافريقية أهمية الدور الإقليمي للملكة المغربية وما تتمتع به موارد واستقرار سياسي يمكن أن يؤسس لمرحلة جديدة من التعاون السياسي والأمني في المنطقة.

التوصيات المقترحة :

[63]- رسالة الملك محمد السادس، موجهة إلى المشاركين في الدورة 33 للموسم الثقافي الدولي لأصيلة، انبعاث أمة، الجزء 56،القسم الثاني، منشورات القصر الملكي، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الأولى،2012، ص7.

- على المغرب الانخراط في مجموعة من الأنظمة الافريقية للمشاركة في تنمية بلدان القارة الافريقية، والدفاع عن قضيته الوطنية؛
- وضع إطار تدبير مشترك للأزمات وإرساء تعاون إقليمي ودولي فعال لمواجهة التهديدات الارهابية والجريمة العابرة للحدود؛
- وضع استراتيجية متعددة الأبعاد ترتكز على التكامل الإقليمي الذي يفتح آفاقا واسعة للتنمية داخل البلدان الإفريقية؛
- على المغرب أن يدخل في مسلسل علاقات دبلوماسية جديدة مع دول إفريقيا الجنوبية والشرقية خدمة لروح تعاون جنوب ومن أجل الدفاع عن مصلحته السياسية الأولى وهي قضية الصحراء المغربية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب:

- البشير أبولاه، "العوامل المغذية للهجرة في المتوسط، مؤلف "الهجرة في حوض المتوسط وحقوق الإنسان"، مكتبة المعرفة- مراكش، الطبعة الأولى 2018.
- الحسان بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة،عدد86 ، الطبعة الأولى، 2014.
- زكرياء أقنوش، "محاور استراتيجية الملك محمد السادس لإعادة تموقع المملكة المغربية داخل المنتظم الدولي"، مطبعة الأمنية ،الرباط ، الطبعة الأولى، 2017.
- كريمة خورشا بنعثمان، "نزاع الصحراء في إطار الأمم المتحدة حديث التاريخ .. ومغزل السياسة"، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى فبراير 2015.
- محمد بنيحي، "قانون الإرهاب (القانون الوطني –القانون الدولي)، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة نصوص ووثائق، الطبعة الثانية 2016 .
- محمد بنيحي، "قانون الإرهاب (القانون الوطني –القانون الدولي)، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة نصوص ووثائق، الطبعة الثانية 2016 .
- محمد بوبوش، "دراسات دولية وإقليمية معاصرة" مكتبة قرطبة، وجدة، الطبعة الأولى،2016.
- محمد كرام، "الهجرة السرية بين النص الجنائي و البعد الإنساني في القانون الجنائي المغربي"، الهجرة في حوض المتوسط وحقوق الانسان، مكتبة المعرفة –مراكش، الطبعة الأولى ،2018 .
- يوسف عنتار، "السياسة الخارجية المغربية بين توظيف المحددات والقدرة على التكييف مع البنية الخارجية" مؤلف "إشكاليات صناعات القرار العمومي بالمغرب"، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، ط 1، 2018.

الرسائل والاطروحات:

- **أحمد شيحي،"** الفاعلون في السياسة الخارجية المغربية في ظل دستور 2011 دراسة تحليلية للأدوار والتوجهات-،أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا، السنة الجامعية 2018-2019.
- أحمد صلحي، "التهديدات الأمنية في منطقة غرب إفريقيا"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا، السنة الجامعية 2016-2017.
- اسماعيل حمودي، "السياسة الأمنية للمغرب الراهن- دراسة في المحددات والفاعلين والقضايا"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا، السنة الجامعية 2017-2018.

- أمال الحواسني،" السياسة الخارجية المغربية في ضوء دستور2011 – دراسة تحليلية للأدوار والأولويات"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض مراكش، السنة الجامعية 2016-2017.
- محمد أشلواح، "إشكالية الإنتقال الديمقراطي في إطار عمليات حفظ السلام الأممية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مراكش، السنة الجامعية 2013-2014.
- ليلى نادي ،"المغرب والأمم المتحدة"، اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، الرباط سنة 2010.
- محمد ولد الفضل، "السياسة الخارجية المغربية اتجاه افريقيا جنوب الصحراء تحت عهد الملك محمد السادس"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ظهر المهراز - فاس، السنة الجامعية 2012-2013.

الدوريات:

- أحمد الشيحي، "الأبعاد الاستراتيجية للدبلوماسية المغربية تجاه افريقيا"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص/ماي،2019.
- السعدية البوعزاوي، "عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد الأول، العدد الأول، أيلول-سبتمبر، المركز الديمقراطي العربي برلين- ألمانيا،2018 .
- بولحية محمد، "محددات السياسة المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء" الثوابت والمتغيرات"، سياسات عربية، العدد 72- 73، 2014.
- حميد المجيدي، "دور المؤسسة الملكية في المجال الدبلوماسي : الفضاء الإفريقي نموذجا"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص/ماي 2019،ص 137
- زكرياء لعروسي، "أدوار الدبلوماسية الروحية المغربية في القارة الإفريقية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص/ماي،2019
- عبد الواحد اولاد مولود، قضية الطوارق بين الخصوصية المجتمعية والتغيرات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص/ماي،241،2019.
- سليم حميمنات، "تصدير الأمن الروحي: كآلية استراتيجية للتمدد المغربي في افريقيا"، منشورات المعهد المغربي لتحليل السياسات، يونيو 2018.
- ملف العلاقات المغرب-افريقيا، مجلة المالية ، وزارة الاقتصاد والمالية، العدد – 28 غشت2015.
- نادية الهواس، "قانون دخول وإقامة الأجانب بالمغرب والهجرة غير الشرعية: نظرة حول المعطيات الداخلية والدولية ومدى مساهمتها في صدور هذا القانون"، المجلة المغربية للإدارة المجالية والتنمية Remald ، دراسات، مارس-أبريل 2005.
- نسرين زردوك، "قراءة في التجربة المغربية للتصدي للظاهرة الإرهابية"، منشورات مجلة العلوم القانونية-سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد الثامن، 2017.

مرجع من مطبوعة رسمية

- التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية،2018.

- الظهير الشريف رقم 1-13-50، صادر في 07 رمضان 1436، الموافق ل 24 يونيو 2015، يتعلق بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، الجريدة الرسمية عدد 6372، بتاريخ 08 رمضان 1436، الموافق ل25 يونيو 2015.

- بلاغ الأمم المتحدة حول تعبير أمينها العام لجلالة الملك عن تقدير المنظمة الأممية لدعم المغرب الكبير لأنشطتها، الجمعة 23 يناير 2015،انبعاث أمة،العدد60،القسم الأول، مطبعة الملكية، منشورات القصر الملكي، الرباط، الطبعة الأولى، السنة 2015.

- رسالة الملك محمد السادس، موجهة إلى المشاركين في الدورة 33 للموسم الثقافي الدولي لأصيلة، انبعاث أمة، الجزء 56،القسم الثاني، منشورات القصر الملكي، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الأولى،2012

- قرار مجلس الأمن رقم 2164،المتخذ في جلسته رقم 7210 ،المنعقدة في 25يونيو2014(2164/2014/S/RES)

- قرار مجلس الأمن رقم 2065،المتخذ في جلسته رقم 6798،المنعقدة في 03 يوليوز 2012(2056/2012/S/RES) قرار مجلس الأمن رقم 2085،المتخذ في جلسته رقم 6998،المنعقدة في 20 دجنبر 2012(S/RES/2085/2012).

ويبوغرافيا :

- أمينة حميدي، "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام بإفريقيا"، المنهل اللبناني ، ص13، تاريخ زيارة الرابط : 2019/05/24

https://platform.almanhal.com/Details/Article/129953

- التقرير حول أنشطة الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، لسنة 2018.

https://www.google.com/url ?sa=t&source=web&rct=j&url=http://marocainsdumonde.gov.ma/wp-content/uploads/2019/01/Bilan-migration-2018-Arabepdf&ved=2ahUKEwjMq8LYvMDnAhUxt3EKHcUnACcQFjABegQIARAB&usg=AOvVaw0ecW39CZb9bW9lef5ZcKEw

- .تقرير عن مركز دراسات الإرهاب، "بالولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان الارهاب في منطقة الساحل والصحراء وشمال افريقيا سنة 2014، انظر الرابط التالي:

http://www.barlamane.vom%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B

- محمد بوبوش،"علاقات المغرب وغرب إفريقيا ... المحددات والتفاعلات"، قراءات افريقية، تقدير موقف، 14/03/2017 ، تاريخ زيارة الرابط: (01/02/2020)

https://www.qiraatafrican.com/home/new/LY3.gsP3.dpbs

- الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

https://marocainesdumonde.gov.ma

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

المراجع باللغة الفرنسية

Ouvrages

- Mustapha Ezzahiri, "Les migrants étrangers et leur rôle dans le développement de leur pays d'origine à l'aube de la crise financière :cas de la communauté marocaine à l'étranger, »la Migration en méditerranée et droits de l'homme", EL Maarifa –Marrakech, première Edition 2018.

Theses

- Abdelaziz Bencheikhi,"Analyse de la Politique du Maroc en Matière de lutte contre L4Immgration Irrégulière de la Régularisation a l'intégration des Immigres Subsahariens",Thèse pour L'obtention du Doctorat Droit Arabe, Faculté des sciences juridiques ,économiques et sociales, Année Universitaire 2016-2017.

Revues

- Alan H.Lukxenbg, "Visions divergentes de l'islam D'oussama ben laden au Roi Mohammed VI", L'observateur du Maroc, n°238 du 22 au 28 novembre 2013,
- Khadija Boutkhili, "La politique africaine du Maroc : model stratégique de coopération sud-sud",Revue Marocaine d'Etudes Internationales et Stratégiques, N° 1,2019.

Articles

- Vish Sakthivel, "Morocco's move to Mali: what Morocco gained in battle against Islamic extremism"? Policy Analysis, January 14, 2014, accecible at: http//www/washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/moroccos-move-in-mali.
- "Après le Mali le Maroc va former des imams guinéens",Le Matin,13/2/2014, at http://www.lematin.ma/express/2014Lapres-lemali-lemaroc-va-former-des-imams-guineenes:1996715.html

العلاقات الليبية الإفريقية في عهد العقيد معمر القذافي

The Libyan - African relations in Muammar Gaddafi's era

شناز بن قانة

جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر

الملخص:

لقد شكلت إفريقيا محور اهتمام الرئيس الليبي السابق (معمر القذافي) منذ استيلائه على السلطة سنة 1969،إذ تمثلت أهم أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا في تلك الفترة في لعب دور إقليمي مهم في المنطقة ودعم التواجد العربي الإسلامي وحث الدول الإفريقية على قطع علاقاتها مع إسرائيل، إلى جانب مقاومة الامبريالية الغربية، ودعم حركات التحرر في العديد من الدول الإفريقية كأنغولا والموزمبيق وزيمبابوي...إلخ .

واستعملت ليبيا في سبيل تحقيق تلك الأهداف العديد من الوسائل الاقتصادية (كالقروض والمعونات والاستثمارات...) والوسائل الثقافية (كبناء المدارس القرآنية ، وتأسيس جمعية الدعوة الإسلامية...) ، لكن اعتبرت الوسائل السياسية والعسكرية أهم الوسائل المستعملة آنذاك، حيث حاول النظام الليبي إسقاط العديد من الأنظمة الإفريقية الموالية للغرب، وكثرت التدخلات الليبية في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، كما أنّها انحازت لأطراف معينة على حساب أخرى، وتورطت ليبيا في عدة صراعات بين الدول الإفريقية.

لكن انتهاء الحرب الباردة وبروز الأحادية القطبية أثّر على السياسة الخارجية الليبية، لأنّها قلّصت من هامش حركتها، ففضّلت ليبيا في ظل هذه المرحلة الجديدة التكيف مع النظام الدولي الجديد و تحسين صورتها عن طريق التخلي عن سياستها المناهضة لإسرائيل في القارة الإفريقية، و تحسين علاقاتها مع الغرب، و في هذه الفترة ازدادت أهمية إفريقيا بالنسبة لليبيا، لأن العديد من الدول الإفريقية وقفت بجانبها أثناء أزمة لوكربي، كما أنّ (معمر القذافي) اقتنع بفشل مشروع الوحدة العربية، ومن ثمة بدأ يسعى لتحقيق الوحدة الإفريقية، فكانت أهم أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية في هذه المرحلة هو لعب دور إقليمي في المنطقة وتعزيز المصالح الاقتصادية والسعي لتعزيز الوحدة الإفريقية، واعتمدت ليبيا في سبيل تحقيق تلك الأهداف على الأدوات السلمية هذه المرة ، فلعبت دورا مهما في تسوية النزاعات الإفريقية، كما سعت لتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الاتحاد الإفريقي.

الكلمات المفتاح : معمر القذافي، ليبيا، إفريقيا، الحرب الباردة، النظام الدولي الجديد.

Résumé

Cet article vise à étudier la politique étrangère libyenne et de montrer comment celle- ci a pu s'adapter aux événements internationaux.

L'Etat Libyen a manifesté un intérêt croissant pour les pays africains, mais les objectifs et les moyens déployés par la Libye pendant et après la guerre froide sont différents, ainsi pendant cette guerre la Libye s'est fixée l'objectif de jouer un rôle important en Afrique et de lutter contre l'influence occidentale et sioniste dans ce continent, et pour atteindre ses objectifs elle a adopté des politiques révolutionnaires comme soutenir les mouvements de libération , mais avec la chute de l'Union Soviétique et la domination unilatérale des États-Unis sur la scène internationale, la Libye a modifié ses objectifs et a adopté des moyens pacifiques.

Mots clés : le colonel Mouammar Kadhafi, Libye, Afrique, guerre froide, nouveau système international.

مقدمة:

لقد تأثرت السياسة الخارجية الليبية بالتوجهات السياسية والإيديولوجية للعقيد (معمر القذافي) وبشخصيته وأفكاره على حساب المؤسسات الرسمية للدولة، فهو الذي كان يُوجه ويحدد أهداف وأدوات هذه السياسة.

ومنذ اعتلاء العقيد (معمر القذافي) الحكم في ليبيا بعد ثورة 1969، احتلت القارة الإفريقية مكانة هامة في السياسة الخارجية الليبية، وتعاظمت هذه المكانة خاصة بعد أزمة لوكربي، ووقوف الدول الإفريقية إلى جانب ليبيا، و لقد سعت هذه الأخيرة إلى لعب دور إقليمي في المنطقة من خلال عدة أدوات سياسية واقتصادية و ثقافية، واستطاعت أن تكيف تلك الأدوات حسب المتغيرات الدولية، ومن ثمة تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف استطاعت السياسة الخارجية الليبية تُجاه الدول الإفريقية في عهد (معمر القذافي) أن تكيف أهدافها و أدواتها حسب الأحداث والمتغيرات الدولية ؟

- حدود الإشكالية:

يهتم هذا المقال بدراسة و تحليل السياسة الخارجية الليبية تُجاه الدول الإفريقية في الفترة الممتدة من 1969، أي سنة استيلاء العقيد (معمر القذافي)على الحكم في ليبيا بعد الانقلاب، إلى غاية سنة 2011 أي بعد ظهور الحركات الاحتجاجية في ليبيا و اغتيال هذا العقيد .

-أهمية و أهداف المقال :

تكمن أهمية هذا المقال في كونه يحاول فهم الأدوار الليبية في القارة الإفريقية، كما أنه يسعى لتحليل و تفسير أهم توجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا أثناء و بعد الحرب الباردة، و أهم الوسائل التي استعملتها ،كما يهدف إلى توضيح أهم التغيرات التي حدثت في السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة ، و كيف استطاعت ليبيا التكيف مع التحولات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد.

-فرضية هذا المقال: للإجابة على الإشكالية السابقة انطلق هذا المقال من الفرضية التالية:

*أثّرت المتغيرات و الأحداث الدولية بشكل كبير في تحديد أهداف و توجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية.

- مناهج الدراسة:

اعتمد هذا المقال على مجموعة من المناهج، حيث تمّ توظيف المنهج الوصفي عند تحديد أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة السمراء، كما تمّ الاستعانة أيضا بالمنهج التاريخي لتحليل وتفسير الأحداث، إلى جانب ذلك استعمال المنهج التفكيكي عند تحليل السياسة الخارجية الليبية.

-محاور المقال: لقد تم تقسيم هذا المقال إلى ثلاثة محاور:

*المحور الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات الليبية – الإفريقية

* المحور الثاني: توجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية من ثورة 1969إلى نهاية الحرب الباردة

*المحور الثالث: توجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية من نهاية الحرب الباردة إلى سنة2011 (سنة سقوط نظام معمر القذافي).

المحور الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات الليبية – الإفريقية

هناك العديد من العوامل التي دفعت الجماهيرية الليبية إلى الاهتمام بتوطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية، فالعوامل الجغرافية والسكانية والتاريخية أثّرت بشكل كبير على توجهات السياسة الخارجية الليبية، و ذلك على النحو التالي:

*<u>العامل الجغرافي</u>:

تقع ليبيا في الشمال الإفريقي، و تعد من أكبر الدول الإفريقية مساحة بعد كل من السودان والجزائر والكونغو الديمقراطية، بمساحة تقدر ب 1759540كم^2 ، تحدّها من الشرق مصر والسودان

ومن الجنوب التشاد والنيجر ومن الغرب الجزائر وتونس، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط[1]، لكن ما يعيب هذه المساحة هي أنّ الصحراء تمثل حوالي 95% منها.

خريطة 1: الموقع الجغرافي لليبيا

المصدر: https://geography-library.blogspot.com/2012/05/blog-post_2083.html

و يمكن تقسيم ليبيا إلى عدة أقاليم متباينة تضاريسيا هي:

-الساحل: حيث تطل ليبيا على واجهة بحرية طويلة تبلغ 1900كلم، وتنتشر على الساحل مجموعة من السهول الساحلية المتقطعة، لكنها تمثل حوالي 5% فقط من مساحة البلاد.

-المرتفعات الشمالية: و تضم الجبل الأخضر في الشرق و الجبل الغربي في الغرب، و بينهما سهول سرت المفتوحة.

-إقليم الصحراء والأحواض الداخلية والمرتفعات الصحراوية : حيث تمتد الصحراء الليبية من المرتفعات الشمالية و خليج سرت حتى الحدود الجنوبية، و تمثل 90 %من الأراضي الليبية، وهي جزء من نطاق الصحراء الكبرى التي تمتد في شمال إفريقيا، و تضم عددا من المرتفعات الصحراوية ، تشمل جبل العوينات و تيسي و تمو و السوداء و الهروج.[2]

يغلب على تضاريس ليبيا الطابع الصحراوي و شبه الصحراوي، إضافة إلى قلة الموارد المائية فيها، وهذا ما أثر سلبا على توزيع السكان، كما كان سببا في عرقلة ممارسة النشاط الزراعي، بسبب محدودية الأراضي الزراعية و اقتصارها على الشريط الساحلي، و نظرا لقلة الأمطار المتساقطة ركّزت

[1] المكتبة الجغرافية : " الموقع الجغرافي لليبيا' ، استرجعت بتاريخ 2020/01/10 على الموقع:
https://geography-library.blogspot.com/2012/05/blog-post_2083.html

[2] جمال حمدان : "دراسة في الجغرافية السياسية للجمهورية العربية الليبية " القاهرة ، عالم الكتب،1973، ص.94.

تلك الدولة على استغلال المخزون الجوفي، كما تمّ انجاز النهر الصناعي العظيم، و الذي هدف إلى نقل المياه الجوفية من الصحراء إلى المدن و المناطق الزراعية.[1]

لقد اثّر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية الليبية على النحو التالي:

-القرب الجغرافي بين ليبيا و الدول الإفريقية أعطت أهمية كبيرة للمجال الإفريقي عند تحديد مفهوم الأمن القومي الليبي.

- إنّ موقع الجماهيرية الليبية مكّنها من أن تصبح حلقة وصل بين دول المشرق و المغرب العربي، ووقوعها على البحر المتوسط الأبيض أهّلها لكي تكون منفذا هاما للعديد من الدول الإفريقية نحو أوروبا، خصوصا أنّ لليبيا ساحل طويل يبلغ نحو 1900كم، كما أنّها تجاور دولة مصر ، الأمر الذي جعلها على مقربة من قناة السويس.

*العامل الديمغرافي:

أثّر العامل الديمغرافي على تحديد السياسة الخارجية الليبية، و الجدول التالي يبين نسبة النمو السكاني.

جدول 1: نسبة النمو السكاني في ليبيا

الفترة	عدد السكان في التعداد الأول	عدد السكان في التعداد الثاني
1973-1964	1564369	2449237
1984-1973	2449237	3642576
1995-1984	3642576	4749065
2003-1995	4749065	5449074

المصدر: عماد مطير خليف: " التوزيع الجغرافي لسكان ليبيا "، مجلة أبحاث ميسان"، المجلد3، العدد،2006،ص.83.

يتضح من هذا الجدول أنّ الزيادة السكانية في ليبيا عرفت تزايدا ملحوظا، وهذا بفضل النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه الدولة بعد اكتشاف النفط، لكن تبقى هذه الزيادة متدنية مقارنة بمساحة ليبيا، ويتمركز أغلبية السكان في الساحل، وخاصة في المدن الرئيسية مثل طرابلس وبنغازي

[1] كزاز الحشاني و لطيف عبد السلام : " الجماهيرية العظمى : دراسة في قوة الدولة" طرابلس ، المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر،2005، ص129.

ومصراتة...الخ، حيث تصل الكثافة السكانية هنالك إلى 45 فرد/كم[2]، وهذا بسبب المناخ و تواجد أغلب استثمارات الدولة في تلك الجهة.[1]

وفيما يتعلق بالتركيب العمري للسكان، فيمكن القول أنّ المجتمع الليبي هو مجتمع فتي، ففي تعداد 2006 بلغ عدد من يقل أعمارهم عن عشرين سنة 53.9%، في حين بلغت نسبة السكان ممن تتراوح أعمارهم بين عشرين و تسعة و خمسين سنة نحو 40%، أما نسبة من تزيد أعمارهم عن ستين سنة فكانت 6.1%.[2]

لقد أثّر العامل الديمغرافي على السياسة الخارجية الليبية، ذلك أنّ قلة عدد السكان في ليبيا مقارنة بمساحتها كان لها تأثيراتها وضغوطاتها الاقتصادية والسياسية، فعلى الصعيد الاقتصادي شكّلت خصائص البنية السكانية، و بشكل خاص صغر حجم القوة العاملة عاملا معرقلا لتحقيق التنمية، حيث اضطرت ليبيا إلى الاعتماد على العمالة الخارجية، و التي قُدرت بحوالي مليون إلى مليونين عامل مهاجر سنة 2011[3] و كان العقيد (معمر القذافي) يجلب أو يطرد أولئك العمال الأجانب حسب نوعية العلاقات التي كانت تربطه مع دولهم الأصلية (مثلا قيام القذافي بطرد العمال المصرين بعد خلافه مع السادات)، كما استغلت ليبيا العمال المهاجرين إليها للضغط على دولهم – خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تعاني من صعوبات اقتصادية- بهدف التأثير على قرارات سياساتهم الخارجية.

وعلى الصعيد السياسي شكّل ضعف القدرات البشرية تحديا أساسيا أمام تطلعات و طموحات السلطة السياسية الليبية في لعب دور إقليمي هام، ذلك أنّها كانت بحاجة إلى مجندين في الجيش، و هذا ما يفسر سبب لجوء ليبيا إلى المرتزقة الأفارقة.

***العامل الاقتصادي:**

يؤثر العامل الاقتصادي بشكل كبير على السياسة الخارجية للدولة، فنجاح الدول في تحقيق أهداف تلك السياسات مرهون بوجود نظام اقتصادي قوي.

كان الاقتصاد الليبي إبّان الاستقلال سنة 1951يعتمد بصورة رئيسية على الزراعة، و التي كانت تشغّل أكثر من 70% من اليد العاملة، و تشكل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي (بحسب الظروف المناخية) و كانت ليبيا تعتبر آنذاك من أفقر بلدان العالم، و هذه أحد الأسباب التي حالت دون أن تلعب ليبيا دورا كبيرا على الساحة الإقليمية في فترة الخمسينات، لكن اكتشاف النفط عام

[1] عماد مطير خليف: " التوزيع الجغرافي لسكان ليبيا ، مجلة أبحاث ميسان"، المجلد3، العدد2006،ص85.

[2] كعيبة المجبري : " السياسة السكانية و دورها في التأثير على الهيكل العمري للسكان الليبيين"، مؤتمر السياسات العامة، بنغازي ، مركز البحوث و الإستشارات، 2007، ص551.

[3] Khader Bichara : « Libye : le contre –paradigme d'une révolution heureuse, Alternatives sud », Vol 19, 2012, p.62.

1961 سمح بتحقيق نمو اقتصادي وزيادة الدخل الفردي، حيث ارتفع إنتاج النفط بسرعة خلال الستينات و بلغ مع حلول عام1969 أكثر من 3 مليون برميل يوميا، و أصبح يشكل أكثر من 90% من الصادرات الليبية، و تحول هذا البلد إلى أحد أقوى أعضاء منظمة الأوبيك[1]، لكن الإشكال هو أنّ ارتباط الاقتصاد الليبي كله بالريع النفطي جعله عرضة للتقلبات في أسواق النفط الدولية.

لقد حققت عوائد المحروقات في السنوات التي كان سعرها مرتفع وفرة مالية كبيرة، مما ساهم في توفير أرضية مناسبة شجعت القائد (معمر القذافي)، و حفزته لتوظيف هذه الإمكانيات المالية لتعزيز مكانة ليبيا في محيطها الإقليمي، وذلك عبر تقديم قروض ومساعدات والقيام باستثمارات في العديد من الدول الإفريقية.

***العامل التاريخي:**

لعب العامل التاريخي دورا هاما في التوجه الليبي نحو القارة الإفريقية، فالشعب الليبي تربطه ببعض الدول الإفريقية روابط تاريخية قديمة، حيث لجأت العديد من القبائل الليبية مثل الزوي والتبو والقذاذفة إلى الاستيطان في الدول الإفريقية المجاورة مثل التشاد و النيجر و مالي، وفي المقابل نجد العديد من الليبيين هم من ذوي الأصول الإفريقية، إذ توجد بليبيا قبائل افريقية كثيرة استوطنت فيها، مثل قبيلة البرنو و الفور و الباجرمي و السراء.[2]

وكانت ليبيا بحكم موقعها الجغرافي من أكثر الدول العربية ارتباطا بالدول الإفريقية، فبحكم كونها في ملتقى الطرق بين المشرق والمغرب وبين البحر المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء فإنّ القوافل التجارية اتخذت من ليبيا مركزا تجاريا، فشكّل ذلك قاعدة عريضة للتعامل الليبي الإفريقي.

إلى جانب ذلك تشترك ليبيا وبقية الدول الإفريقية في خضوعها للاستعمار الأوروبي، وخوض شعوبها تجارب نضالية لمواجهة ذلك الاستعمار، و هذا أحد الأسباب التي جعلت القائد معمر القذافي يتبنى سياسات ثورية مناهضة للاستعمار.

المحور الثاني: توجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية من ثورة 1969إلى نهاية الحرب الباردة

لقد كانت السياسة الخارجية الليبية قبل ثورة1969 هامشية، لكن مع قلب النظام الملكي واعتلاء (معمر القذافي) الحكم حاول هذا الأخير أن يزيد من مكانة ليبيا على المستوى الإقليمي، ولا يمكن فهم

[1] مجموعة التنمية الإجتماعية و الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط و شمال، البنك الدولي،" تقرير اقتصادي: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الديمقراطية "، ماي 2006، ص.1.

[2] سالم حسين البرناوي : " العلاقات العربية الإفريقية : دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية "، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا ، 2005،ص.105.

توجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية دون ربطها بطموح القائد (معمر القذافي) في تحقيق الوحدة العربية.

أ – طموح القائد (معمر القذافي) في تحقيق الوحدة العربية:

لقد اعتبر القائد (معمر القذافي) أنّ الوحدة العربية ضرورة حتمية، و أنّها تعكس إرادة الشعوب العربية، و لذلك شكّل تحقيق هذه الوحدة و التأكيد على القومية العربية أهم توجّه في سياسة ليبيا الخارجية في فترة السبعينات و الثمانينات، و لتوضيح ذلك سنبين مختلف العلاقات التي ربطت ليبيا ببعض الدول العربية.

فيما يخص العلاقات الليبية- المصرية يمكن القول أنّ الثورة الليبية لسنة1969 استُلهمت من ثورة 23جويلية1952المصرية و بالسياسة الثورية للرئيس (جمال عبد الناصر)، فبحكم التوافق الإيديولوجي بين قيادة البلدين (مصر و ليبيا) ، و بحكم أيضا القرب الجغرافي بينها، كانت مصر أول مرحلة في مسار الوحدة التي أرادها العقيد (معمر القذافي)، فبدأت هذه التجربة بالتوقيع على ميثاق طرابلس في ديسمبر 1969، و تضمّن هذا الميثاق إنشاء الجهة القومية العربية بين (مصر و ليبيا و السودان) ، ثم انضمت سوريا إليهم ، و نظرا لظروف السودان الخاصة انسحبت من هذه الجهة، و تمّ إعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر و ليبيا و سوريا سنة 1971.[1]

و بعد وفاة الرئيس (جمال عبد الناصر) ظهر خلاف بين الرئيس المصري (السادات) و العقيد (معمر القذافي) بخصوص موضوع الوحدة، فالسادات كان يريد أن تتم الوحدة تدريجيا، على أن تقوم أولا على أساس التعاون الثنائي، أما القذافي فكان يريد وحدة شاملة و فورية، و بعد حرب أكتوبر 1973 ازدادت الخلافات بينهما، حيث بدأت طرابلس حينها حملة تتهم فيها مصر بالعمالة للغرب[2]،و تدهورت العلاقات بينهما سنتي 1975 و 1976 لمّا اتهمت مصر ليبيا بتنفيذ الانفجار الإرهابي الذي وقع في القاهرة[3]، و ازدادت الفجوة بينهما عندما أقدم الرئيس السادات على زيارة إسرائيل سنة 1977، وما أعقب ذلك من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ثم اتفاقية السلام بين مصر و إسرائيل عام 1979، فأُنشأت عقب ذلك جهة عربية معارضة لمصر ، عُرفت بجبهة الصمود و التصدي ، و لعبت ليبيا دورا رئيسيا في هذه الجهة ، حيث تمّ تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ، و انتهى الأمر بقطع العلاقات بين مصر و ليبيا.[4]

---

[1] محمد المبروك يونس : " دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية "، مصراتة ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع،1994، ص.84.

[2] حسن أبو طالب:" مدخل لسياسة ليبيا العربية" ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1996، ص.63.

[3] Mohamed Saida Abou – Amoud : « La diplomatie Egyptienne et le conflit entre la Libye et l'occident, Politique internationale » , N° 109 , juillet 2008, p.71.

[4] حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص93.

و بعد اغتيال الرئيس السادات سنة 1981قلّت حدة التوتر بين ليبيا و مصر، لكن لم تتحسن العلاقة بين البلدين إلا سنة 1989 أثناء لقاء جمع العقيد (معمر القذافي) و الرئيس (حسني مبارك) في مؤتمر القمة العربية.[1]

أما العلاقات الليبية السودانية هي الأخرى شهدت تأرجحا بين التعاون و الصراع، ففي مرحلة السبعينات دعّمت ليبيا نظام (جعفر النميري) اثر محاولة الانقلاب الذي تعرض لها سنة 1971، لكن الموقف الإيجابي أثناء زيارة السادات لإسرائيل تسبب في توتر العلاقات بين ليبيا و السودان [2]، و ازداد الخلاف خاصة سنة1982 بعد التقارب السوداني المصري، و الذي اعتبرته ليبيا تهديدا لها، و للضغط على النظام السوداني دعّمت ليبيا عسكريا و ماليا (جون قرنق) زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان[3]، لكن تحسنت العلاقات بين البلدين بعد الانقلاب الذي قاده (عبد الرحمان سوار الذهب) ضد (جعفر النميري) و تسليمه الحكم إلى رئيس الوزراء المنتخب (الصادق المهدي) ، لتتحسن العلاقات أكثر مع استيلاء (عمر البشير) على الحكم بعد الانقلاب عام 1989.

أما بالنسبة للدول المغاربية، كانت محاولة للوحدة بين الجزائر وليبيا، حيث بدأت المحادثات بين الدولتين في أكتوبر 1971، لكنها أخفقت بسبب رفض الرئيس الجزائري (هواري بومدين) للوحدة الكلية والفورية التي اقترحها (معمر القذافي)، لكن بقيت العلاقات بين الدولتين مستقرة عموما.

وفيما يتعلق بالعلاقات الليبية التونسية فإنّه تمّ الاتفاق على الإتحاد وتأسيس الجمهورية العربية الإسلامية، لكن سرعان ما تمّ إلغاء هذا الاتفاق، وتأزّمت العلاقة بين البلدين، بسبب خلاف حول الجرف القاري في خليج قابس الغني بالبترول و الغاز.[4]

[1] Mohamed Saida Abou – Amoud, OP.CIT,p.77.
[2] Omar Ez-Al-Rijel : « La complémentarité Soudano- Libyenne, La politique internationale », N°101 , Juillet 1990, p.158.
[3] IBID, p.159.
[4] Bichara Khader, OP.CIT,p .66.

خريطة 2: الجرف القاري في خليج قابس

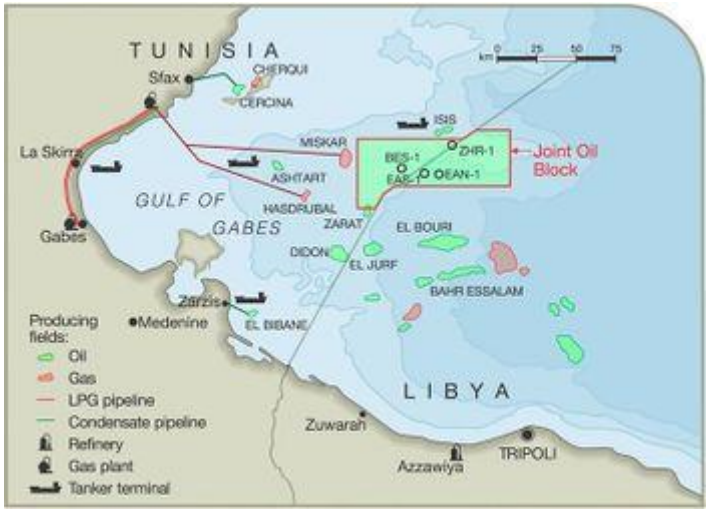

المصدر:ملف%media3/حقل_البوري#/m.marefa.org/AOil_in_Gulf_of_Gabes.jpg

واتهمت تونس ليبيا بضلوعها في الهجمات المسلحة التي قام بها مجموعة من المعارضين لحكم الرئيس(الحبيب بورقيبة) بالجنوب التونسي في جانفي 1980، و في المقابل اتهمت ليبيا تونس بتقديم مساعدة للمعارضين الذين حاولوا القيام بهجمات في طرابلس ، و التي أسفر عنها طرد حوالي 30ألف عامل تونسي من ليبيا.[1]

و تجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس التونسي (الحبيب بورقيبة) وقّع مع الرئيس الجزائري (شاذلي بن جديد) معاهدة الأخوة و الوفاق ثم انضمت إليها موريتانيا ، لكن تمّ تجميد طلب انضمام ليبيا بسبب خلافها الحدودي مع تونس ، الأمر الذي دفع (معمر القذافي) إلى الاتفاق مع المغرب على التوقيع على اتفاقية وجدة يوم 13 أوت 1984 لتأسيس " الإتحاد العربي الإفريقي"، رغم أنّ ليبيا كانت قبل ذلك تدعّم جبهة البوليساريو ، حيث أتى هذا الاتفاق كرد فعل أمام التقارب التونسي - الجزائري- الموريتاني و تهميش كل من ليبيا و المغرب ، لكن هذا الإتحاد لم يستمر طويلا بسبب اللقاء الذي جمع الملك (حسن الثاني) مع الوزير الأول الإسرائيلي (شمعون بيريز) في أوت 1986.[2]

يتضح من كل ما سبق أنّ ليبيا حاولت إقامة العديد من التجارب الوحدوية مع العديد من الدول العربية، بعد أن أدركت صعوبة إقامة الوحدة الشاملة دفعة واحدة، و لكن كل تلك المحاولات باءت بالفشل.

ب- أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه لدول الإفريقية:

[1] Ezzeddine Choukri : « Le grand Maghreb Arabe : Les mécanismes de l'union et de la division, Revue de Politique Internationale », N°93, Juillet 1988, p.144.
[2] Bichara Khader,OP.CIT.p.67.

احتلت الدائرة الإفريقية المرتبة الثانية من حيث الاهتمام الليبي بعد الدائرة العربية، ومنذ ثورة 1969 إلى غاية نهاية الحرب الباردة قامت السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية على مجموعة من الأهداف هي:

1-لعب دور إقليمي في القارة الإفريقية: يعتبر هذا الهدف من الأهداف الثابتة في سياسة ليبيا الخارجية تجاه الدول الإفريقية، إلا أنّ أساليب تحقيق هذا الهدف اختلفت أثناء و بعد انتهاء الحرب الباردة نتيجة تغيير الظروف و المتغيرات الدولية.

2-مقاومة النفوذ الأجنبي في القارة الإفريقية: حيث أعلنت ليبيا منذ قيام ثورة1969 عن معاداتها لما أسمته بالقوى الامبريالية المسيطرة على القارة و مواردها الاقتصادية، وفي هذا الشأن أعلن (معمر القذافي) يوم 14 فيفري 1971:"... إنّ محاولة ربط إفريقيا بأوروبا هي محاولة استعمارية يجب أن يرفضها ويحاربها جميع الأفارقة ..."[1]، ولقد كان مقاومة النفوذ الأجنبي في القارة الإفريقية أحد نقاط الخلاف بين ليبيا والغرب، بسبب تناقض مصالحهم و توجهاتهم، ذلك أنّ الدول الغربية اعتبرت القارة الإفريقية منطقة نفوذ تاريخي لها.

3-دعم الوجود العربي و الإسلامي في القارة الإفريقية : لقد برز هذا الهدف منذ السنوات الأولى لثورة 1969، حيث لعبت ليبيا دورا كبيرا في دعم التوجه العربي و الإسلامي في القارة الإفريقية، من خلال دعم المسلمين الأفارقة، و إنشاء جمعية الدعوة الإسلامية.

4-تعزيز المصالح الاقتصادية: سعت ليبيا إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية مع الدول الإفريقية و استثمار الموارد الطبيعية و الطاقات البشرية التي تزخر بها القارة ، خاصة و أنّ ليبيا تعاني من نقص اليد العاملة المحلية و من قلة الأراضي الصالحة للزراعة ، كما سعت لمنافسة الاستثمارات الأجنبية التي تقوم على الاستغلال و الاحتكار و الاستحواذ على خيرات افريقيا.[2]

5-التصدي للتغلغل الصهيوني في إفريقيا: قامت ليبيا بدعم القضية الفلسطينية والتصدي للتغلغل الصهيوني في إفريقيا ، حيث اعتبرت ليبيا إسرائيل خطرا على المنطقة العربية و الإفريقية ، و كان مبدؤها هو (لا صلح لا تفاوض و لا سلام) مع إسرائيل، و قامت الرؤية الليبية للصراع العربي الإسرائيلي على أنّه صراع وجود لا صراع حدود[3] ، ففي زيارة قام بها (معمر القذافي) إلى غانا ، ألقى خطابا جاء فيه:"**... يجب أن تستعدّوا لتحرير بيت المقدس و تحرير فلسطين من الصهيونية ، و نحن لا نقبل لقاء و لا تفاوض مع إسرائيل...يجب الجهاد لتحرير فلسطين و المسجد الأقصى**

[1] سالم حسين البرناوي: " السياسة الخارجية الليبية : دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم و الأهداف و العوامل و الوسائل 1977- 1997 "، بنغازي، مركز بحوث العلوم الإقتصادية، 2000، ص.85.

[2] عبد المجيد خليفة الكوت:" السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة"، غريان، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، 2008، ص. 96.

[3] حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص.102.

من سيطرة أمريكا و اليهود...و المساعدات الليبية ستصل إليكم و سأهتم بها شخصيا...ونحن نعمل دائما حتى تحرير فلسطين ...و الجهاد مستمر..."[1].

لقد أبدى العقيد (معمر القذافي) استعدادا لتقديم كل المساعدات المالية والاقتصادية للدول الإفريقية لإقناعها بضرورة قطع علاقاتها مع الصهاينة، ونجحت في ذلك، فالعديد منها قامت بقطع تلك العلاقات مثل التشاد و مالي والنيجر و أوغندا و الكونغو...الخ.

ج- الأدوات المستعملة من طرف ليبيا :

إنّ فترة الحرب الباردة والتنافس بين القطبين الشرقي والغربي ترك لليبيا هامش من الحركة لتبني سياسات ثورية، ففي سبيل تحقيق الأهداف الواردة أعلاه حرصت القيادة الليبية على توظيف مجموعة من الأدوات هي:

ج-1 - الأدوات السياسية والعسكرية: اعتمدت ليبيا على عدة أدوات سياسية وعسكرية منها:

*دعم حركات التحرر:

لقد قامت ليبيا في سبيل زيادة نفوذها في إفريقيا و مقاومة النفوذ الغربي بتقديم الدعم المالي والدبلوماسي و السياسي للعديد من الحركات التحررية في إفريقيا، مثل الجبهة الشعبية لتحرير ناميبيا والمؤتمر الوطني الإفريقي لتحرير جنوب إفريقيا و جبهة العمل الوطني الديمقراطي الصومالي و جبهة الخلاص الوطني الصومالي و حركة دعم اريتريا...الخ، فالسياسة الخارجية الليبية اهتمت بمساندة قضايا الشعوب و محاربة الإمبريالية و التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، و اتخذ الدعم الليبي للحركات التحررية العديد من الأشكال كالتدريب العسكري و التزويد بالسلاح و توفير الأدوية و المعدات الطبية و الإعداد السياسي لعناصر حركات التحرر و تقديم المنح الدراسية لطلابها أو قبولهم في الكليات العسكرية الليبية، إلى جانب مساندة انضمام الدول المستقلة إلى المنظمات الدولية[2].

و قال العقيد (معمر القذافي) في كلمة ألقاها على المتدربين العسكريين الزيمبابوين يوم 13 مارس 1980: " ...**و امدادنا لكم بالسلاح لن يقف عند هذا الحد ، و نحن على استعداد أن نمدكم بالسلاح حتى في المستقبل لتدافعوا به عن هذه الحرية ... و نحن بعد أن درّبناكم و تعودوا إلى زيمبابوي ، فإننا سنستقبل قوات من جهات تحرير ناميبيا و جنوب إفريقيا و فلسطين لتدريبها أيضا لتقاتل في سبيل الحرية و ضد المستعمرين و العنصريين البيض..."**[3]، و في خطاب آخر له في افتتاحية المؤتمر الرابع لحركة الشباب الأفارقة، الذي انعقد في بنغازي يوم 23 مارس 1974: "...

[1] سالم حسين البرناوي: " العلاقات العربية الإفريقية : دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية "، المرجع السابق، ص. 292.

[2] سالم حسين البرناوي : " السياسة الخارجية الليبية : دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم و الأهداف و العوامل و الوسائل 1977- 1997 "، المرجع السابق ، ص145.

[3] سالم حسين البرناوي : " العلاقات العربية الإفريقية: دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية "، المرجع السابق، ص. 87 .

الجماهيرية الليبية مستعدة لإنشاء معسكرات لتدريب الشباب الأفارقة من أجل أن يكونوا مستعدين للكفاح المسلح ضد الأنظمة التي تخنق القارة الإفريقية ...معا سنحرر إفريقيا...".[1]

يرجع دعم ليبيا لحركات التحرر إلى الأفكار الثورية التي كان (معمر القذافي) يؤمن بها ، كما كان من شأن هذا الأمر أن يزيد من نفوذ ليبيا في المنطقة، ذلك أنّ زعماء حركات التحرر الإفريقية بعدما أصبحوا رؤساء في دولهم لم ينسوا ما قدمته لهم ليبيا من عون و مساعدة ، ففي أزمة لوكربي مثلا وقفوا إلى جانب معمر القذافي و رفضوا الحصار المفروض على ليبيا، بل و عبّروا عن دعمهم لها ، مثلما فعل (نيلسون مانديلا) ورئيس زيمبابوي (روبرت موغابي) و رئيس ناميبيا (سام انجوما) و رئيس أوغندا (يوري موسيفيني) و (لوران كابيلا) رئيس الكونغو الديمقراطية (الزائير سابقا)...الخ.[2]

*دعم الأنظمة الثورية:

دعّمت ليبيا الأنظمة الثورية المعادية للغرب بالمال و السلاح ، و هناك العديد من الأمثلة في هذا الشأن ، فمثلا قامت ليبيا بدعم ثوار اريتيريا ضد حكومة (هيلا سلاسي) في إثيوبيا ، حيث اعتبر القائد (معمر القذافي) أنّ هذه الأخيرة عميلة للغرب، لكن لما تمّ قلب النظام بعد الثورة الإثيوبية التي بدأت في فيفري 1974، و اعتلاء (منغستو هيلا مريام) إلى سدة الحكم، و قيام هذا الأخير بسلسلة من التأميمات و إعادة تقسيم الأراضي، قامت ليبيا بدعم نظامه أثناء النزاع المسلح بين إثيوبيا و الصومال سنتي 1977و1978 .[3]

و دعّم أيضا (معمر القذافي) نظام (جان بوكاسا) في جمهورية إفريقيا الوسطى ، كما دعّم أيضا نظام (عيدي أمين) في أوغندا بالمال و السلاح ضد (ميلتون أوبوتي) (الرئيس السابق المخلوع) ، حيث استولى (عيدي أمين) على السلطة في أوغندا سنة1971، فبدأت في سبتمبر 1972 مواجهات مسلحة بين مؤيدي (ميلتون أوبوتي) انطلاقا من تنزانيا و الجيش الأوغندي ، و على إثر ذلك قدّمت ليبيا ل (عيدي أمين) مساعدة مالية و عسكرية، استطاع بفضلها تجاوز هذه الأزمة ، لكن في الحرب التنزانية-الأوغندية سنتي 1978و 1979 ، و رغم الدعم الليبي لنظام (عيدي أمين) مرة أخرى ، إلا أنّ هذا الأخير سقط.[4]

*دعم المعارضة المسلحة:

[1] Oye Ogunbadejo : « Qaddafi and Africa's international relations ,The journal of modern African studies » , Vol 24 , N°1,1986 , p.34.

[2] سالم حسين البرناوي: " العلاقات العربية الإفريقية: دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية "، المرجع السابق، ص.88.

[3] Oye Ogunbadejo ,OP.CIT.p.40.

[4] René Otayek : « La Politique Africain de la Libye 1969-1985 », Paris, Karthala,1986, p.49.

دعّمت ليبيا عدة حركات تمردية مسلحة ضد أنظمة اعتبرتها موالية للغرب، فالعديد من الدول الإفريقية مثل الصومال و النيجر و السنغال ... اتهمت ليبيا بدعم عدة حركات معارضة لقلب أنظمتها، مثلا تقديم الدعم العسكري للانقلاب الذي قاده (توماس سانكارا) في بوركينافاسو سنة 1983، وتقديم مساعدات للجبهة الوطنية لتحرير الكونغو ، و هي حركة تمردية كانت تقاتل ضد حكومة (موبوتو سيسي سيكو) في الزائير (الكونغو حاليا) ، حيث اعتبر العقيد معمر القذافي (موبوتو) عميلا للغرب، كما دعّمت ليبيا أيضا الجبهة الوطنية القومية لليبيريا التي كان يقودها (تشارلز تايلور أثناء الحرب الأهلية[1] .

و يبقي من أحسن الأمثلة لتوضيح الدعم الليبي للحركات التمردية هو ما وقع في التشاد، فبعد استقلال هذه الدولة عام 1960 ظهرت عدّة خلافات بين الجزء الشمالي و الجنوبي للبلاد، بسبب الفوارق بينهما في النمو الاقتصادي ، ذلك أنّ الاستعمار الفرنسي طوّر إنتاج القطن و أسس بنى تحتية في الجزء الجنوبي، بينما أهمل الجزء الشمالي بسبب قساوة المناخ، فنتج عن فوارق النمو بين الجزأين و قلة التمثيل السياسي للجزء الشمالي في مؤسسات الدولة ظهور عدة حركات تمردية في الشمال ، لقد قام العقيد (معمر القذافي) بدعم هذه الحركات التمردية، و استغلها للضغط على السلطة المركزية التشادية لتحقيق عدة أهداف منها دفع التشاد إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل و الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما قامت ليبيا بضم إليها إقليم أوزو سنة 1973[2] ، وترتّب عن ذلك مواقف سلبية من طرف أغلب الدول الإفريقية وزيادة شكوكها و مخاوفها من الطرف الليبي.

خريطة3: قطاع أوزو

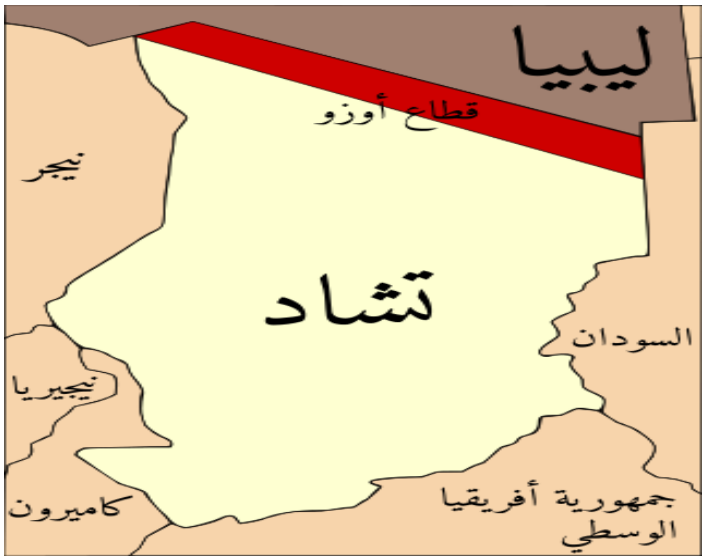

المصدر: ar.wikipedia.org/wiki/قطاع_أوزو

[1] IBID. P57.
[2] Robert Buijtenhuijs : «Le Frolinat et les guerres civiles du Tchad »,Paris, Karthala, 1987,p.39- p.47.

ج2- الأدوات الاقتصادية:

اعتمدت ليبيا لتحقيق أهداف سياستها الخارجية من لعب دور إقليمي في القارة الإفريقية ومقاومة النفوذ الأجنبي ووقف التغلغل الصهيوني في إفريقيا على استعمال عدة أدوات اقتصادية، فبفضل عائدات النفط تمكّنت ليبيا من تقديم مساعدات و قروض و القيام بعدة استثمارات في إفريقيا.

لقد قدّمت ليبيا قروضا و مساعدات اقتصادية وصلت قيمتها إلى (189مليون دولار) ما بين 1970 و1979، بالإضافة إلى منح قروض نفطية لثلاثة دول افريقية هي غانا و الموزمبيق و تنزانيا[1] ، وخلال الفترة الممتدة من 1974إلى 1998 تمّ التوقيع على 38 اتفاقية قرض و وديعة[2]، و الجدول التالي يبين قيمة المساعدات الليبية للدول الإفريقية.

جدول 2 : المساعدات الليبية للدول الإفريقية (1970-1979)(بالمليون دولار)

الدولة	القرض	المساعدات	مجال تخصيص المساعدات
انغولا	150		
اثيوبيا		1.01	مكافحة الجفاف
غامبيا		1.40	انشاء محطة للإذاعة و مدارس اسلامية
مدغشقر	3.0		
موريطانيا	44	5.10	التعليم، الكهرباء و الماء
النيجر	95	4.50	مشاريع زراعية
اوغندا	1.6	2.10	تأسيس المجلس الأعلى الإسلامي
روندا	3		
الصومال	21.8		
التشاد	6.0	10	مشاريع اقتصادية واجتماعية
الطوغو	1.2		

[1] René Otayek : « Libye et Afrique assistance financière et stratégie de puissance, Politique Africaine », N°2, Mai 1981, p.79.

[2] سالم حسين البرناوي : " العلاقات العربية الإفريقية: دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية "، المرجع السابق، ص.224.

Source : René Otayek : « Libye et Afrique assistance financière et stratégie de puissance, Politique Africaine », N°2, Mai 1981, p.84.

كما قامت ليبيا بعقد عدة اتفاقيات ثنائية مع عدة دول إفريقيا، في العديد من المجالات.

يتضح من هذا الجدول أنّ ليبيا وضعت عدة اتفاقيات مع مختلف الدول الإفريقية سواء في شرق أو غرب أو جنوب القارة الإفريقية، وهذا سعيا إلى لعب دور في كل هذه القارة، إلى جانب تعدد و تنوع مجال هذه الاتفاقيات.

كما تمّ إنشاء عدة شركات مشتركة بين ليبيا و بلدان افريقية مثل التشاد و الطوغو و الكامرون وغينيا و رواندا...الخ، وفي مختلف المجالات (الزراعة، الصيد البحري، التعدين...)، لكن أغلب تلك الشركات تعرضت لعدة عراقيل، و أهم هذه العراقيل التي واجهت مسألة الاستثمارات الليبية في القارة الإفريقية هي أنّها استثمارات لا تقوم على أسس تتعلق بالجدوى الاقتصادية للمشاريع، و إنّما تقوم على المواقف السياسية، كما أنّ القائمين على هذه الاستثمارات و المشاريع يتم تعيينهم ليس تبعا للكفاءة و إنّما تبعا للولاء السياسي .[1]

ويجب الإشارة إلى أنّ المساهمة المالية الليبية في رأسمال كل هذه الشركات المشتركة هي 51 %، مما يسمح لها بأن تكون لها أغلبية في مجلس الإدارة، وبالتالي يكون لها وزن عند اتخاذ القرارات.

ج3-الأدوات الثقافية:

لقد لعبت ليبيا دورا كبيرا في دعم التوجه العربي و الإسلامي في إفريقيا، حيث سعت إلى نشر الإسلام و اللغة العربية بين الأفارقة و حاولت إحياء التراث الإسلامي العربي في القارة الإفريقية، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت ببناء المدارس و الجامعات و تبادل البعثات التعليمية و قدّمت المنح للطلبة الأفارقة و منحت مساعدات للدول الإفريقية بهدف تنمية اللغة العربية و بناء المدارس العربية.

ولنشر الإسلام قامت ليبيا بتأسيس جمعية الدعوة الإسلامية سنة 1970، ومقرّها في طرابلس وتمثلت أهدافها في:

-التعريف بالقرآن الكريم والعمل على تعلمه وحفظه ونشره بكل الوسائل.

- التعريف بالسيرة النبوية الشريفة.

- عرض الإسلام على غير المسلمين.

- العمل على إعداد الدعاة.

- إعداد ونشر الدوريات والمجالات والموسوعات الإسلامية

[1] سالم حسين البرناوي : " العلاقات العربية الإفريقية : دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية "، المرجع السابق، ص.231.

- نشر اللغة العربية بوصفها لغة القرآن، ومطالبة الدول الإسلامية بجعلها لغة رسمية وتدريسها في جميع مراحل التعليم[1].

قامت جمعية الدعوة الإسلامية ببناء مساجد في عدة دول افريقية مثل مدغشقر و غانا و بنين وأوغندا، كما قامت أيضا بتقديم الدعم المالي لبعض المعاهد و المدارس الإسلامية، و أقامت هذه الجمعية دورات لتحفيظ القرآن في عدد من الدول الإفريقية منها زمبابوي والسنغال وغينيا وبوركينافاسو...الخ، كما قامت الجمعية بمد عددا من الدول الإفريقية بحفاظ القرآن الكريم ومدرسي اللغة العربية إلى جانب عقد الملتقيات و الندوات.

كما تمّ إنشاء الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الثقافية الإسلامية من قبل كل من ليبيا و الإمارات العربية عام 1975بهدف إنشاء المراكز الثقافية الإسلامية في الدول الإفريقية، حيث تمّ افتتاح عدة مراكز في رواندا و مالي و التوغو و بوروندي.[2]

إلى جانب كل ذلك قامت ليبيا بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات الثقافية مع عدد من الدول الإفريقية مثلا أوغندة (1973) مالي (1974) و مدغشقر و غينيا (1975)...الخ، و قامت ليبيا بموجب تلك الاتفاقيات بمنح عدة مساعدات لتلك الدول كتقديم المنح الدراسية و الكتب المدرسية و بناء المدارس[3].

المحور الثالث: توجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية من نهاية الحرب الباردة إلى سنة2011 (سنة سقوط نظام معمر القذافي).

بعد اندثار الإتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينات وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد، تأثرت السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية بهذه التغيرات الدولية، حيث أصبح المجال الإفريقي في أولى اهتمامات هذه السياسة بعدما كانت تحتل المرتبة الثانية في فترة الحرب الباردة، ويعود ذلك لسببين رئيسيين هما:

-السبب الأول: فشل كل المحاولات الليبية لتحقيق الوحدة العربية في فترة السبعينات والثمانينات.

- السبب الثاني: وقوف الدول الإفريقية إلى جانب ليبيا أثناء أزمة لوكربي، حيث اتُهمت ليبيا بتورطها في تفجير طائرة أمريكية كانت تربط لندن بنويورك سنة 1988، و التي تسببت في مقتل 270 شخص، أغلبهم أمريكيون، و بعد التحريات اتهمت أمريكا اثنين من مسؤولي الحكومة الليبية، و طالبت من هذه الأخيرة تسليمهما للمحاكمة، لكن رفض معمر القذافي لذلك تسبب في صدور القرار 748من مجلس

[1] جمعية الدعوة الإسلامية ، استرجعت بتاريخ 2020/01/12 على الموقع:
www.wicsociety.ly/نبذة-عن-الجمعية

[2] سالم حسين البرناوي : " العلاقات العربية الإفريقية : دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية "، المرجع السابق، ص. 331.

[3] محمد المبروك يونس، المرجع السابق، ص.15 1.

الأمن سنة 1992، و الذي فرض عقوبات على ليبيا ، أهم ما جاء فيه هو ضرورة أن تقوم جميع الدول ب:

*رفض السماح للطائرات الليبية بالإقلاع من أراضيها أو الهبوط فيها أو التحليق فوقها، إذا كانت قد أقلعت من الأراضي الليبية، باستثناء الاحتياجات الإنسانية.
*حظر تقديم الأسلحة أو الذخائر أو المعدات العسكرية الأخرى إلى ليبيا.
*تخفيض عدد الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين بدرجة كبيرة في ليبيا.
*طلب الغلق الفوري والكامل لجميع مكاتب الخطوط الجوية العربية الليبية داخل أراضيها.
* سحب المسؤولين المتواجدين في ليبيا الذين يقدمون المشورة للسلطات الليبية بشأن المسائل العسكرية.[1]

تبنت الدول الإفريقية في القمة الإفريقية بواغادوغو (عاصمة بوركينافاسو) بالإجماع قرار يقضي بعدم الاعتراف بمشروعية الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن ضد ليبيا بسبب أزمة لوكربي، أي رفضت الالتزام بالحظر الجوي المفروض على ليبيا ، و عبر الزعماء الأفارقة عن هذا الرّفض بالتوجه نحو ليبيا بطائراتهم الخاصة، كما استقبلت الدول الإفريقية الطائرات الليبية[2]، و بالمقارنة بين ما قام به الأفارقة من جهة و ما قام به الجانب العربي من جهة أخرى ، نجد أنّ هذا الأخير لم يفعل شيء يذكر لمساندة النظام الليبي، إذ كان (معمر القذافي) يرغب في اتخاذ قرار عربي مماثل للقرار الإفريقي لاستكمال الضغط على الدول الغربية حتى تتراجع عن العقوبات المفروضة على ليبيا[3].

إنّ كل المتغيرات و الأحداث الدولية التي عرفتها هذه المرحلة دفعت ليبيا إلى القيام بمراجعة شاملة لسياستها الخارجية و الأدوات التي استعملتها، فلقد فهم العقيد معمر القذافي أنّ استمرار حكمه مرهون بتغيير الأهداف و الأدوات التي استخدمها أثناء الحرب الباردة ، فانتهاء هذه الأخيرة و ظهور هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية نجم عنه تقليص هامش المناورة أمام ليبيا، كما أنّ دعم العقيد معمر القذافي لبعض الحركات التمردية في الدول الإفريقية و محاولة قلب الأنظمة الموالية للغرب ترتّب عنه زيادة مخاوف و شكوك الدول الإفريقية تُجاه ليبيا، لذا قرّر (معمر القذافي) في هذه المرحلة الجديدة تغيير أدوات سياسته الخارجية بشكل عام و تجاه الدول الإفريقية بشكل خاص، و تحسين صورة ليبيا باعتبارها دولة سلام، و في سبيل ذلك توقف عن إعلان عدائه للغرب ، وهذا ما ظهر في عدة خطاباته، فمثلا في خطاب له أمام مؤتمر الشعب في 2 مارس 2004 قال:" ...عندما شاركت ليبيا

[1] نص القرار 748 لمجلس الأمن ، استرجعت بتاريخ 2020/01/14 على الموقع:
https://undocs.org/ar/S/RES/748(1992)

[2] رجب المريض : " إدارة الأزمات الدولية: أزمة لوكربي في الإطار العربي الإفريقي" ، عمان، دار زهران للنشر، 2014، ص216.

[3] نفس المرجع، ص217.

في تحرير القارة الإفريقية من الاستعمار و من العنصرية جعلنا هذا عدوا لدول الاستعمار التي كانت تريد أن تستعمر افريقيا إلى الأبد، لو أنّ ليبيا لم تشترك في معركة تحرير إفريقيا ضد الاستعمار لما عادت تلك القوى ليبيا ... نحن قمنا بعمل من أجل الآخرين، بعد أن ساعدناهم و قطعنا العالم من أجلهم تجاوزونا و رتبوا أمورهم مع العالم الذي يقاطعنا ، فأصبحنا نحن في وضع غريب و شاذ..."[1]

و في خطاب آخر له قال : " ...على سبيل المثال مانديلا ...نحن قاطعنا البيض من أجل قضية هذا الرجل الذي كافح في سبيل تحرير شعبه ، و عادانا البيض سواء كانوا في جنوب إفريقيا أو في بلدانهم الاستعمارية لأنّ ليبيا كانت متمسكة بقضية الكفاح ضد المستعمرين و العنصريين بدون هوادة، بعد أن انتصرنا و خرج مانديلا من السجن، عفا عن أعدائه وعن العنصريين، و أسقط كل عدواته مع القوى الغربية ، لكن القطيعة بين ليبيا و بين هذا العالم الذي يعادي مانديلا بقيت موجودة ، يعني هنا يوجد تناقض غير منطقي، حتى أصبح نيلسون مانديلا يتوسط بين ليبيا و بين هؤلاء ...لا بد من مراجعة لهذه السياسات..."[2]

لقد قرّرت ليبيا في هذه المرحلة الجديدة استعمال أدوات لا تتصادم مع قواعد النظام الدولي الجديد ، و ذلك من خلال التخلي عن هدف محاربة النفوذ الغربي في إفريقيا و عن سياساتها الثورية فتوقفت عن دعم الحركات الثورية و التمردية و عن دعم الانقلابات لإسقاط الأنظمة الموالية للغرب داخل افريقيا، بل سعت لاستعادة علاقاتها مع الدول الغربية، وذلك بإنهاء أزمة لوكربي ، ففي 1999 قامت ليبيا بتسليم المتهمين مقابل تعليق العقوبات الدولية المفروضة عليها[3]، و في عام 2003قرّرت الولايات المتحدة الأمريكية رفع عقوباتها على ليبيا والتي فُرضت منذ 1986، وذلك بعد أن تخلت هذه الأخيرة عن برنامجها النووي و اعلان مسؤوليتها عن حادثة لوكربي و قبولها تعويض الضحايا.[4]

و طرأ تغيير أيضا على هدف التصدي للوجود الصهيوني في القارة الإفريقية في السياسة الخارجية الليبية، فلم تعد ليبيا تربط علاقاتها و مساعداتها للدول الإفريقية بضرورة قطع علاقاتها مع إسرائيل، كما تغير الموقف الليبي من الصراع العربي الإسرائيلي، ففي 2002 طرح القذافي حلا لهذه المشكلة يتمثل في إقامة دولة اسراطين التي يعيش فيها الشعبان الفلسطيني و الإسرائيلي معا ، ويعود اللاجئون الفلسطينيون إليها .

لقد لجأت ليبيا في هذه المرحلة إلى استعمال الأدوات السلمية، والمتمثلة في تسوية النزاعات في إفريقيا وتعزيز التكامل الإقليمي.

---

[1] عبد المجيد خليفة الكوت، المرجع السابق، ص. 231.

[2] نفس المرجع، ص233.

[3] قضية لوكربي ، استرجعت بتاريخ 2020/01/10 على الموقع:

www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/11/18/ قضية-لوكربي

[4] رجب المريض، المرجع السابق، ص. 218.

أ-تسوية النزاعات في افريقيا:

بعدما كانت ليبيا تدعّم الحركات التمردية لقلب الأنظمة التي اعتبرتها موالية للغرب، أصبحت في هذه المرحلة تبحث عن تلميع صورتها، و ذلك من خلال لعب دور الوسيط لتسوية النزاعات في إفريقيا، و هناك عدة أمثلة في هذا الشأن، كالتدخل الليبي في إفريقيا الوسطى عبر إرسال قوات عسكرية، بعد الانقلاب الذي قاده (فرانسوا بوزيزي) ضد الرئيس (أنج فيلكس باتاسي) ، وذلك استجابتا لنداء هذا الأخير لمساعدته على حفظ الأمن وحماية المدنيين.[1]

كما حاولت ليبيا تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و التي بدأت عام 1998إلى غاية 2003، حيث دعت ليبيا أربعة دول افريقية هي الكونغو و أوغندا و اريتريا و التشاد لمؤتمر سرت في أبريل 1999و الذي انتهى بالتوقيع على اتفاقية سرت بين الرئيس الكونغولي (لوران كابيلا) و الرئيس الأوغندي (يوري موسيفيني) ، و نص هذا الاتفاق على ضرورة وقف إطلاق النار و انسحاب كافة القوات المسلحة المتورطة في هذا الصراع و نشر قوات افريقية محايدة لمراقبة وقف إطلاق النار، ونظرا لعدم حضور المتمردين الروانديين في هذه القمة استحال تطبيق هذا الاتفاق ، لذا استضافت ليبيا قمة أخرى في ماي 1999،حضرها رؤساء كل من رواندا و أوغندا و التشاد و إفريقيا الوسطى ، وتمّ التوصل فيه إلى موافقة المتمردين الروانديين على المشاركة في اتفاق السلام.[2]

كما لعبت ليبيا دورا مهما في تسوية الأزمة الصومالية، ففي سنة 2000 اقترحت خطة للسلام ، لكن هذه الأخيرة لم تُقبل من قبل كل الأطراف، لكن سنة 2003 بفضل الوساطة الليبية تمّ الوصول إلى اتفاق بين الرئيس (عبد القاسم صلاد حسن) و العديد من الفصائل المعارضة.

إلى جانب ذلك قبلت ليبيا حل خلافها مع التشاد حول قطاع أوزو ،و ذلك بعرض القضية على محكمة العدل الدولية التي حكمت لصالح التشاد، ليس هذا فحسب بل حاولت ليبيا التوسط لإنهاء الحر ب الأهلية التشادية التي بدأت في 2005، ففي فيفري 2006 أمضى كل من الرئيس التشادي (إدريس ديبي إتنو) و رئيس السودان (عمر البشير) * على اتفاقية طرابلس، و ذلك تحت رعاية معمر القذافي.[3]

ب-تعزيز التكامل الإقليمي:

اهتمت ليبيا في ظل النظام الدولي الجديد بتعزيز الوحدة الإفريقية، عبر تأسيس تكتلات إقليمية، تسمح لها بلعب دور سياسي و اقتصادي جديد، و قد تبلور هذا الهدف في قمة سرت التي عقدت بليبيا

[1] Hassan Bader Al-chafi: « La Politique Libyenne en Afrique dans les années 90 , Revue de politique internationale » , N°140. Avril 2000 , p.112.
[2] IBID , p.113.

* كان عمر البشير هو الذي يدعم الحركات التشادية المتمردة.

[3] Souleymane Abdoulaye Adoum : « Tchad : des guerres interminables aux conséquences incalculables, Guerres mondiales et conflits contemporains « » ,N°248 , Avril 2012 , p.47.

في 1999، والتي أكد فيها العقيد معمر القذافي أنّ شغله الشاغل في المرحلة القادمة هي توحيد القارة الإفريقية، وإنشاء هياكل تساعد على تحقيق ذلك، و طرح تصورين للوحدة:

*يتمثل التصور الأول في تأسيس اتحاد إفريقي عبارة عن اتحاد كونفدرالي ، تحتفظ فيه كل دولة بدستورها و قوانينها الخاصة.

*أما التصور الثاني فهو تأسيس دولة الولايات المتحدة الإفريقية، تمتلك هيئات وعملة وجيش وسياسات خارجية موحدة، و يكون لهذه الدولة رئيس يتولى السلطة التنفيذية الإتحادية، و يتم ترشيحه من رؤساء الولايات الأعضاء.

و وافق القادة الأفارقة في هذه القمة على التصور الأول أي تشكيل الإتحاد الإفريقي، و نجحت ليبيا في إقناع الدول الإفريقية بالتوقيع على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في قمة لومي سنة 2000، و تتمثل أهداف هذه المنظمة في النقاط التالية:

*تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الشعوب والبلدان الإفريقية.
* الدفاع عن السيادة والاستقلال لكافة الدول الإفريقية.
* التعجيل بالتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لإفريقيا.
* تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية.
* توطيد النظام الديمقراطي ومؤسساته وتعزيز المشاركة الشعبية.
*حماية حقوق الإنسان والشعوب وفقا للميثاق الإفريقي الحقوق الإنسان وكذلك المواثيق ذات الصلة.
*تهيئة الظروف الضرورية التي ستمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات بين الدول.
* الإسراع بتنمية القارة وخاصة عن طريق البحث في مجال العلم والتكنولوجيا[1].

كما لعبت ليبيا دورا في تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء، فهو تجمع اقتصادي وسياسي تأسس عام 1998، يضم في عضويته 29 دولة افريقية، و باب العضوية مفتوح أمام الدول الإفريقية التي ترغب في الانضمام، و يهدف إلى إقامة اتحاد اقتصادي شامل، و تسهيل تنقل الأشخاص و رؤوس الأموال و تشجيع التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء و زيادة وسائل النقل المختلفة بينهم.[2]

أما عن دوافع ليبيا من المشاركة في إقامة هذا التجمع فيكمن في محاولة فك الحصار عليها جراء العقوبات الدولية التي فُرضت عليها عقب أزمة لوكربي، وذلك من خلال فتح مساحة من العمل

[1] سيدي أحمد بن حامد سالم : "الإتحاد الإفريقي "، استرجعت بتاريخ 2020/01/15 على الموقع:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/431cf4a9-d347-4a5c-a77b-cedb5a3a6a98

[2] سالم حسين البرناوي :" العلاقات العربية الإفريقية : دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية "، المرجع السابق، ص.140.

السياسي والاقتصادي في إفريقيا، وتنمية الاستثمارات الليبية في هذه القارة، وتعزيز الدور الليبي في المنطقة وإنشاء إطار مؤسساتي يدعم المركز التفاوضي لليبيا مع الدول الغربية.

لقد كانت لليبيا دورا فعالا في هذا التجمع سواء من حيث الدعم المالي، إذ يعتمد تمويل التجمع بشكل كبير على ليبيا، أو على مستوى احتضان مؤسسات هذا التجمع، حيث تتواجد المؤسسات الرئيسية للتجمع في ليبيا، كالأمانة العامة والمصرف الإفريقي للتجارة و التنمية.

الخاتمة:

سعت ليبيا إلى لعب دور إقليمي في القارة الإفريقية ، حيث تزايدت أهمية إفريقيا بالنسبة للعقيد معمر القذافي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، ففشل ليبيا في تحقيق الوحدة العربية و وقوف الدول الإفريقية إلى جانبها إثر أزمة لوكربي و رفضها للحصار الذي فُرض عليها من الدول الغربية دفع معمر القذافي إلى وضع إفريقيا في أولوية سياساته الخارجية.

و استطاعت ليبيا أن تكيف أهداف و أدوات سياستها الخارجية تجاه إفريقيا حسب المتغيرات الدولية، ففي ظل الثنائية القطبية تمتعت ليبيا بهامش من الحركة ، لذا سعت لمحاربة النفوذ الغربي و الصهيوني في القارة الإفريقية، فتبنت لتحقيق ذلك سياسات ثورية تقوم على دعم الحركات و الأنظمة الثورية ومساندة الحركات التمردية ضد الأنظمة التي اعتبرتها موالية للغرب، لكن سقوط الإتحاد السوفياتي و بروز الهيمنة الأمريكية من جهة و زيادة مخاوف وشكوك الدول الإفريقية تجاه ليبيا و اتهامها بالتدخل في شؤونها الداخلية ، دفع ليبيا إلى تعديل أهداف سياستها الخارجية و الأدوات المستعملة لذلك ، ففي ظل النظام الدولي الجديد أرادت ليبيا تلميع صورتها من خلال تسوية النزاعات الإفريقية، و تعزيز التكامل الإفريقي.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

*الكتب

-أبو طالب (حسن) : " مدخل لسياسة ليبيا العربية «،القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1996.
-البرناوي (سالم حسين) : " السياسة الخارجية الليبية : دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم و الأهداف و العوامل و الوسائل 1977- 1997"، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2000.

-البرناوي (سالم حسين) :" العلاقات العربية الإفريقية: دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية"، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا ، 2005.
-الحشاني (كزاز) و عبد السلام (لطيف): " الجماهيرية العظمى: دراسة في قوة الدولة" طرابلس، المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر،2005.
- الكوت (عبد المجيد خليفة):" السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة"، غريان، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، 2008.
-المبروك (يونس محمد) :" دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية"، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع،1994.
- المجبري (كعيبة) : " السياسة السكانية و دورها في التأثير على الهيكل العمري للسكان الليبيين"، مؤتمر السياسات العامة، بنغازي ، مركز البحوث و الاستشارات، 2007.
-المريض (رجب) : " إدارة الأزمات الدولية : أزمة لوكربي في الإطار العربي الإفريقي" ، عمان، دار زهران للنشر، 2014.
- حمدان (جمال) : "دراسة في الجغرافية السياسية للجمهورية العربية الليبية " القاهرة ، عالم الكتب،1973.

***المقالات**

- مطير (خليف عماد):" التوزيع الجغرافي لسكان ليبيا، مجلة أبحاث ميسان"،المجلد3، العدد2006،5.

***مرجع من مطبوعة رسمية.**

-مجموعة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط و شمال، البنك الدولي، "تقرير اقتصادي: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الديمقراطية، ماي 2006.

*وبيوغرافيا:

-المكتبة الجغرافية : " الموقع الجغرافي لليبيا' ، استرجعت بتاريخ 2020/01/10 على الموقع:
https://geography-library.blogspot.com/2012/05/blog-post_2083.html
-جمعية الدعوة الإسلامية ، استرجعت بتاريخ 2020/01/12 على الموقع:
www.wicsociety.ly/نبذة-عن-الجمعية

-سيدي أحمد بن حامد سالم : "الإتحاد الإفريقي "، استرجعت بتاريخ 2020/01/15 على الموقع:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/431cf4a9-d347-4a5c-a77b-cedb5a3a6a98
-قضية لوكربي، استرجعت بتاريخ 2020/01/10 على الموقع:
www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/11/18/ قضية-لوكربي
-نص القرار 748 لمجلس الأمن ، استرجعت بتاريخ 2020/01/14 على الموقع:
https://undocs.org/ar/S/RES/748(1992)

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres :

-Buijtenhuijs (Robert) : « Le Frolinat et les guerres civiles du Tchad »,Paris, Karthala, 1987.

-Otayek (René) : « La Politique Africain de la Libye 1969-1985 », Paris, Karthala,1986.

Article :

-Abdoulaye Adoum (Souleymane) : « Tchad : des guerres interminables aux conséquences incalculables, Guerres mondiales et conflits contemporains », N°248 , Avril 2012 .
-Al-chafi (Hassan Bader) : « La Politique Libyenne en Afrique dans les années 90 , Revue de politique internationale » , N°140. Avril 2000 .

-Bichara (Khader) : « Libye : le contre –paradigme d'une révolution heureuse , Alternatives sud », Vol 19, 2012.

-Choukri (Ezzeddine) : « Le grand Maghreb Arabe : Les mécanismes de l'union et de la division , Revue de Politique Internationale », N°93, Juillet 1988

-Ez-Al-Rijel (Omar) : « La complémentarité Soudano- Libyenne ,La politique internationale » N°101 , Juillet 1990.

-Ogunbadejo (Oye) : « Qaddafi and Africa's international relations ,The journal of modern African studies » , Vol 24 , N°1,1986 ,

-Otayek (René) : « Libye et Afrique assistance financière et stratégie de puissance, Politique africaine »,N°2, Mai 1981.

-Saida Abou – Amoud (Mohamed), « La diplomatie Egyptienne et le conflit entre la Libye et l'occident, Politique internationale » N° 109 juillet 2008.

Enjeux de la diplomatie religieuse marocaine en Afrique Entre légitimités et nouvelles perspectives géostratégiques

Challenges of Moroccan religious diplomacy in Africa Between legitimacies and new geostrategic perspectives

Dr Jaafar Mohammed
Université Abdelmalek Essaadi -Tanger

Résumé

Transcendant par ses implications les frontières spatio-temporelles, la légitimité religieuse de la monarchie marocaine se veut extensible, étirable et ductile.

En délocalisant sa légitimité religieuse qui paraît se continentaliser en se réorientant vers le répertoire sécuritaire prônant le dialogue interreligieux , interculturel et civilisationnel ainsi que la tolérance en sa qualité de commandeur des croyants , la monarchie brigue une légitimation à double titre, national et continentale.

Cette nouvelle diplomatie religieuse de soft power optimise l'ancrage d'une légitimité développementale au niveau africain.

La démarche royale réussit ainsi l'interaction prospective-stratégie impactant partant l'ordre géo-politique continental profitant aux desseins géostratégiques du Maroc.

Abstract

Transcending by its consequences the spatio-temporal borders, the religious legitimacy of the Moroccan monarchy wants to be stretchable.

By relocating its religious legitimacy which seems to be continentalizing by reorienting itself towards the security register advocating interreligious, intercultural and civilizational dialogue as well as tolerance in its capacity as commander of believers, the monarchy is seeking legitimacy for two reasons, national and continental.

This new religious soft power diplomacy optimizes the anchoring of developmental legitimacy at the African level.

The royal approach thus succeeds in the prospective-strategy interaction thus impacting the continental geopolitical order benefiting the geostrategic interests of Morocco.

Mots clés : Légitimité- diplomatie religieuse - prospective-stratégie – continentalisation – coopération

Keywords : Legitimacy- religious diplomacy - prospective-strategy - continentalization – cooperation

INTRODUCTION

A. Contexte général de l'étude

L'Afrique est en passe de s'ériger, pour reprendre une formule surmédiatisée, en une « ***nouvelle frontière de développement*** ». A cet enseigne, il ne serait pas hérétique, vu l'intérêt stratégique grandissant de l'Afrique pour le Royaume du Maroc, qu'il se soit évertué de renforcer, dans des dimensions richement diversifiées ses rapports avec ce continent.

A ce juste titre , visant ultimement de consolider ses liens historiques avec cette région et véhiculer une image positive du Royaume dans d'autres sphères du continent, le Maroc , en promoteur de la coopération Sud-Sud, n'a-t-il pas ainsi créé les conditions de rapprochement avec les autres pays africains, même les plus éloignés sur le plan politique ou géographique et confirmé son rôle d'acteur actif des relations internationales[1] ?

Cette veine est générée des Orientations Royales de Sa Majesté le Roi Mohammed VI qui ne cesse de réitérer son intérêt pour réussir cette coopération Maroco-africaine. Rien ne l'illustre mieux que ses discours qui préconisent une « …***intégration politique crédible et consensuelle de l'Afrique, prenant en compte les impératifs du respect des constances nationales, de l'intégrité territoriale des Etats, du bon voisinage et de la sécurité collective***[2] » et en veillant à « …***mobiliser les ressources et les énergies pour appuyer et consolider l'irréversibilité dans le processus de stabilisation régionale, de développement socio-économique, de démocratisation et de modernité dans le continent africain*** »[3].

Loin de se cantonner dans sa spécificité purement bilatérale, cette coopération brigue une profonde proximité avec les groupements régionaux du continent. On en voudra principalement pour preuve, l'accord de commerce et d'investissement conclu, le 21 novembre 2008, avec l'Union Economique et Monétaire de l'Afrique de l'Ouest (UEMOA) en vertu duquel, sont abolies les barrières non tarifaires qui nuisent à la qualité des échanges bilatéraux tout en insufflant une nouvelle vague des concessions tarifaires réciproques.

[1] Programme d'études, « Compétitivité globale et positionnement du Maroc dans le système mondialisé » , Rapport général de l'étude thématique, IRES, Novembre 2012 , p 8.

[2] Discours Royal du 04 août 2006 à Asilah.

[3] *Ibid*.

Du reste, au-delà de son adhésion à la Communauté des Etats Sahélo-Sahariens (CENSAD), le Maroc a toujours veillé, en dépit de son absence de l'Organisation de l'Unité africaine, à accueillir des manifestations à vocation continentale et internationale dont notamment la première conférence euro-africaine sur la migration et le développement, tenue à Rabat les 10 et 11 juillet 2006, et la première réunion des ministres africains des Affaires étrangères de 23 pays riverains de l'Atlantique, tenue du 3 au 5 août 2009[1].

Cette dynamique est boostée depuis sa réintégration au sein de l'Organisation de l'Unité africaine en sollicitant l'incorporation au sein de la CEDEAO.

Il ne faut pas pour autant occulter, outre ses liens d'essence économique et financière, des domaines inédits de coopération entre autres le domaine de la formation universitaire et professionnelle servant ainsi d'un réel gisement pour l'échange d'expériences et d'expertises en matière de pédagogie et de gouvernance institutionnelle.

Depuis son retour au sein de l'Unité africaine, le Maroc amplifie son influence stratégique sur la scène africaine par une stratégie menée par Sa Majesté le Roi Mohammed VI qui multiplie ses visites officielles en Afrique accompagné de hauts responsables religieux et d'éminents hommes d'affaires.

Cette résurgence du Maroc sur la scène africaine est largement impactée par les nouvelles tendances de la prospective monarchique axées, a fortiori, sur une diplomatie religieuse, un incontestable soft power entretenu et maximisé depuis les attentats ayant sévi au Maroc le 16 mai 2003 à Casablanca et le 28 avril 2011 à Marrakech, connu aussi sous le nom d'attentat d'Argana.

Cette diplomatie religieuse professée par la monarchie marocaine prêche un islam tolérant, modéré et du juste milieu. Sa quintessence est fondée sur la doctrine acharite, le rite malékite et le soufisme. Cette image encensée de l'islam marocain, fort plébiscité en Afrique ne relève nullement d' « une diplomatie politicienne », mais demeure le fruit d'une « relation séculaire » et incarne la marque indélébile de la proximité historique et des liens culturels unissant l'« État arabe fondamentalement africain » à ses racines africaines.

Dans une logique déconstructive de la pensée pro-extrémiste inscrite dans une optique distanciée du rite hanbalite réputé rigide et jouxtant le wahhabisme, le

[1] *Ibid* , p 9.

modèle marocain prise un islam ouvert et de juste milieu, établi sur la doctrine achaarite, le rite malékite et le soufisme et se hissant en un gage de stabilité pour de nombreux États africains eu égard à la large place de l'ijtihad (effort d'interprétation et de jurisprudence).

Pour ainsi dire, ce courant cadre en parfaite osmose avec les attentes des pays africains malmenés par les attentats de facture religieuse. Encore faut-il le souligner, « ***il y a une vraie demande de la part des pays africains qui sont confrontés à des vagues d'attentats*** [1]».

Cette implantation de l'islam marocain s'articule particulièrement autour de la formation des imams par l'Institut Mohammed VI, véritable levier du soft power marocain au champ religieux et le partage d'expertise avec pour ultime visée l'instauration de la Fondation Mohammed VI des Oulémas africains. Preuve à l'appui, la dimension religieuse de la politique africaine du Maroc était perceptible à travers la tournée royale au Sénégal, en Côte d'Ivoire et au Gabon en mars 2013. Le Roi s'est ainsi déplacé avec le ministre des Habous, Ahmad Toufiq, pour réaffirmer le lien avec les dignitaires religieux musulmans[2].

Il semble que la légitimité religieuse dont s'investit la monarchie s'emploie à se délocaliser en se ressourçant d'une vocation sinon internationale, à tout le moins continentale.

Abolissant par ses incidences le cadre de l'espace et du temps, la légitimité religieuse royale se veut extensible, étirable et ductile. A cet enseigne, la monarchie professera une nouvelle diplomatie religieuse qui résonne en un irréprochable écho avec une légitimité développementale pour conduire la monarchie à s'aligner sur la voie de la réélaboration.

B. Intérêt théorique et pratique

Le monde est traversé par une vague inédite de réveil du religieux sous ses deux versants identitaire et spirituel ponctuant une double dimension verticale et horizontale.

Cette assertion est d'autant plus vraie que l'extrémisme religieux arbore lui aussi ses deux versants. A ce juste titre, le venin de la dimension verticale attise

[1] Pierre Nivesse , « La diplomatie religieuse, porte d'entrée du Maroc en Afrique subsaharienne » ,OLJ , 22 Août 2017.
Sur : https://www.lorientlejour.com/article/1068506/la-diplomatie-religieuse-porte-dentree-du-maroc-en-afrique-subsaharienne.html

[2] *Ibid*

le fanatisme dogmatique ou l'irrationnel délirant. Le poison de la dimension horizontale envenime le communautarisme raciste, une pathologie de l'identité collective. La fusion des deux a engendré les attentats du 11 septembre et l'émergence d'Al Qaida, Daech et Boko Haram.

Pour la monarchie marocaine, le registre religieux s'érige en une source génératrice de l'effectivité légitimante. Si la monarchie ambitionnait au lendemain de l'indépendance à travers la territorialisation de la religion l'échafaudage identitaire et l'effectivité légitimante de la monarchie au niveau de la compétition politique, la prospective royale ambitionne dorénavant la déterritorialisation de la religion islamique et en conséquence la continentalisation et l'internationalisation de sa légitimité religieuse.

Dans une société moderne où le fanatisme religieux embrasent aujourd'hui le monde donnant partant raison à André Malraux qui aurait prononcé au siècle dernier en 1946 cette phrase devenue mythique : ***« Le problème capital de la fin du siècle sera le problème religieux, sous une forme aussi différente de celle que nous connaissons que le christianisme le fut des religions antiques***.». Cette citation de la phrase attribuée à Malraux pourrait trouver son écho dans les enjeux géostratégiques et politiques actuels tant au niveau régional qu'international.

A ce juste titre, la diplomatie religieuse royale s'emploie à véhiculer sous le règne de Sa Majesté le Roi Mohammed VI à l'échelle continentale, une approche de l'islam axée sur une foi tolérante marquée du sceau de l'unité du rite malékite, celui du juste milieu et de la modération.

La commanderie des croyants dont s'investit la monarchie s'applique à se déterritorialiser en s'alimentant d'une essence sinon internationale, à tout le moins continentale. Cette commanderie des croyants internationalisée se transpose de l'espace de la légitimité à l'espace de la sécurité. Pour autant, l'on assiste à une extension des sources légitimant le pouvoir telles qu'étayées par Max Weber[1].

[1] Sondant les sources légitimant le pouvoir, Max Weber constate : «***Il existe en principe […] trois raisons internes qui justifient la domination; et par conséquent il existe trois fondements de la légitimité. Tout d'abord l'autorité de l' "éternel hier", c'est-à-dire celle des coutumes sanctifiées par leur validité immémoriale et par l'habitude enracinée en l'homme de les respecter. Tel est le "pouvoir traditionnel" que le patriarche ou le seigneur terrien exerçaient autrefois. En second lieu l'autorité fondée sur la grâce personnelle et extraordinaire d'un individu (charisme [1]); elle se caractérise par le dévouement tout personnel des sujets à la cause d'un homme et par leur confiance en sa seule personne en tant qu'elle se***

La monarchie se mobilise en reconduisant sa légitimité moyennant d'autres voies. A ce juste niveau, la prospective stratégique royale réussit constamment le balisage de la sphère des possibles et notamment la définition de celui des souhaitables. En un peu plus clair, elle rend, sinon désuète, du moins relative, l'affirmation de Spinoza en vertu de laquelle l'espace constitue le champ de la puissance de l'homme, le temps est celui de son impuissance. En effet, au-delà du « pouvoir traditionnel», cet « éternel hier », à savoir la légitimité induite des traditions sanctifiées par leur validité ancestrale et par l'habitude implantée, Sa Majesté le Roi Mohammed VI, dépassant la simple présomption d'autorité découlant de sa position transcendantale qui se nourrit d'une autorité pléthorique, s'investit d'une autorité effective, qui ne découle pas seulement de son pouvoir de commandement et de décision mais de sa personne. En cela, la monarchie est pertinemment convaincue qu'une personne investie d'une autorité institutionnelle dépourvue de toute autorité personnelle, créatrice, serait encline, sinon à s'effacer du moins, à faire montre d'autoritarisme. Sa Majesté le Roi Mohammed VI

peaufine sa diplomatie religieuse. Du coup, les mécanismes de légitimation se sont complexifiés, spécialement suite à l'émergence d'une nouvelle ère de discours novices sur la coopération Sud-Sud et rénovant de nouvelles modalités légitimantes dont pourrait se prévaloir la monarchie, entre autres, le leadership du religieux et partant du développemental en Afrique.

C. Problématique

Evoluant sur le double registre de la continuité et du changement, la monarchie se voue pleinement au recentrage de ses légitimités. Face à des

---

singularise par des qualités prodigieuses, par l'héroïsme ou d'autres particularités exemplaires qui font le chef. C'est là le pouvoir "charismatique" que le prophète exerçait, ou – dans le domaine politique – le chef de guerre élu, le souverain plébiscité, le grand démagogue ou le chef d'un parti politique. Il y a enfin l'autorité qui s'impose en vertu de la "légalité", en vertu de la croyance en la validité d'un statut légal et d'une "compétence" positive fondée sur des règles établies rationnellement, en d'autres termes l'autorité fondée sur l'obéissance qui s'acquitte des obligations conformes au statut établi. C'est là le pouvoir tel que l'exerce le "serviteur de l'État moderne", ainsi que tous les détenteurs du pouvoir qui s'en rapprochent sous ce rapport»

Max Weber, *Le savant et le politique*, Paris : Union Générale d'Editions, 1963, Collection : Le Monde en 10-18, 186 p, édition électronique réalisée par Jean-Marie Tremblay, pp 87-88.

facteurs de vulnérabilité géostratégique croissante, la prospective royale, itérative qu'elle est, convolerait à de nouvelles orientations.

Transcendant par ses implications les cloisons spatio-temporelles, la légitimité royale paraît étirable. Quel est le véritable objectif de cette stratégie de continentalisation de sa légitimité religieuse déployée au niveau de l'intrinsèque dans un monde globalisé ?En quoi la diplomatie religieuse de la monarchie marocaine optimiserait-elle l'ancrage d'une légitimité, à double titre, religieuse et développementale en Afrique ?

Quelles en seraient les incidences sur l'ordre géostratégique africain et sur la question du conflit maroco-algérien autour de la question de la marocanité du Sahara ?

D. Hypothèses du travail

La monarchie marocaine se déploie dans le double sens de la continuité et du changement tout en labourant et entretenant cumulativement ses sources de légitimité pour les reconduire et rythmant posément leur fond et leur style à l'occasion des réformes génératrices de murissement , de finissages et d'ornements nouveaux ,bénéficiant ainsi intelligemment et méthodiquement des nouveaux souffles adaptatifs via de nouvelles tentatives de restructuration pour déjouer les vulnérabilités et se ressourçant constamment des tendances actuelles .

En délocalisant sa légitimité religieuse qui paraît s'internationaliser en se réorientant vers le répertoire sécuritaire prônant le dialogue interreligieux , interculturel et civilisationnel ainsi que la tolérance en sa qualité de commandeur des croyants , la monarchie brigue une légitimation à double titre, national et international.

Cette nouvelle diplomatie religieuse largement fondée sur une approche *soft power* ambitionne l'atteinte d'intérêts économiques.

Infaillible instrument pour accéder en Afrique subsaharienne, la diplomatie religieuse optimise des rapports amicaux, de confiance, permettant la signature d'importants contrats et l'amarrage de partenariats économiques. Perçue ainsi, la diplomatie religieuse permet à la monarchie de polir simultanément sa légitimité développementale en Afrique.

Par ailleurs, cette nouvelle génération de la diplomatie religieuse focalisée, pour l'essentiel, sur l'engagement marocain dans la lutte contre le fondamentalisme islamique saurait illuminer l'image d'un Maroc pointé du doigt par l'Union européenne en raison de l'implication de la diaspora marocaine dans des attentats commis en Europe.

Du reste, en s'érigeant en un modèle religieux et économique, le Maroc pourrait se permettre de concurrencer l'Algérie avec laquelle le Maroc entretient

des relations conflictuelles dues au tonitruant dossier du Sahara marocain .Cette diplomatie permettrait de repositionner le Maroc au sein de l'Unité africaine réussissant ainsi un véritable désenclavement tout en militant, de l'intérieur de l'Afrique, en faveur de la cause marocaine en engrangeant progressivement des appuis en Afrique.

E. Approches théoriques et méthodologiques du travail

Augmenter la validité et la fiabilité de la recherche conduit à éviter de tomber en une nouvelle compilation dans une présentation différente et ce moyennant le recours à des outils scientifiques non spécifiques à la science politique et à l'exploration de nouvelles pistes d'analyse.

On va user des outils scientifiques non spécifiques à la science politique qui, loin de se cantonner dans leur spécificité générique s'articulent les uns aux autres dans un décloisonnement pertinent et efficace à savoir l'art de la conjecture axé sur la prospective : l'anticipation pour l'action, la théorie du discours et la psychologie politique.

Avec la prospective qui n'est ni divination, ni science du futur, il s'agit pour la monarchie, moins de décrire le futur que de le construire, moins de prévoir l'avenir que de préparer l'avenir souhaitable.

Par ailleurs, avec la théorie du discours, nous partons de l'hypothèse que le discours politique n'a pas de sens hors de l'action, et que dans l'action se joue, pour le sujet politique, l'exercice d'un pouvoir. L'objectif escompté est de définir la conception monarchique des rapports entre discours, action et pouvoir pour déceler les stratégies de légitimation et de construction de la domination.

F. Plan

Deux axes fondamentaux seront donc abordés. Le premier s'attachera à pénétrer les arcanes de la prospective royale marocaine déployée en Afrique induite par l'impératif du recentrage de la légitimité religieuse. Cet axe serait subdivisé en deux sous axes qui seraient dédiés, dans un premier temps, à expliciter les mécanismes de la continentalisation de la commanderie des croyants et, dans un second temps, à sa transposition de l'espace de la légitimité à l'espace de la sécurité.

Le deuxième axe sera consacré à l'appréciation des enjeux du recentrage de la légitimité religieuse.

L'on sera amené à appréhender les incidences de cette légitimité religieuse ainsi continentalisée dans l'ancrage d'une légitimité développementale et dans l'éclosion de nouvelles perspectives géostratégiques.

I. Le recentrage de la légitimité religieuse

La légitimité religieuse dont s'investit la monarchie s'emploie à se délocaliser en se ressourçant d'une vocation continentale. Cette commanderie des croyants dûment continentalisée (A) se transpose de l'espace de la légitimité à l'espace de la sécurité (B).

A La commanderie des croyants continentalisée

Depuis son indépendance, la monarchie marocaine a fait le choix de se construire une référence à un Islam national territorialisé[1]. Au-delà de sa valeur intrinsèque inhérente à l'échafaudage identitaire religieux du pays, non sans incidences sur la gestion de la politique intérieure, la religion s'est hissée concomitamment en une essence mobilisatrice de l'effectivité légitimante de la monarchie et en un instrument de délégitimation des rivaux politiques. Or, dans un monde globalisé gagné davantage par un essor technologique abolissant les frontières , le modèle religieux marocain territorialisé est reconsidéré .Si au lendemain de l'indépendance , la territorialisation profitait à l'ancrage identitaire religieux et à l'effectivité légitimante de la monarchie face à ses adversaires politiques, la prospective royale ambitionne dorénavant la déterritorialisation de la religion islamique et en conséquence l'internationalisation de sa légitimité religieuse. « ***Le XXIe siècle sera religieux [ou spirituel, ou mystique] ou ne sera pas*** », cette citation de la phrase attribuée à Malraux (à tort ou à raison) est celle du pape Jean Paul II concluant son « ***Entrez dans l'espérance***[2] **»** pourrait trouver son écho dans les enjeux géostratégiques et politiques actuels tant au niveau régional qu'international.

A ce juste titre, la diplomatie religieuse royale s'emploie à véhiculer, sous le règne de Sa Majesté le Roi Mohammed VI à l'échelle internationale, une approche de l'islam axée sur une foi tolérante marquée du sceau de l'unité du rite malékite, celui du juste milieu et de la modération.

---

[1] Cité par Mohamed Tozy, « L'évolution du champ religieux marocain au défi de la mondialisation », De Boeck Supérieur | « Revue internationale de politique comparée », 2009/1 Vol. 16 | p, 63.
Repris d'EL AYADI M., *Religion, État et société dans le Maroc contemporain*, doctorat d'État, Université Denis Diderot, Paris, 1997.

[2] Jean Paul II, *Entrez dans l'espérance*, Paris, Mame, 1994, p. 331.

La marque impérissable est la prédisposition au développement et au renouveau. En effet , le malékisme est paré des vertus de l'évolutivité en palpitant au rythme de la modernité répondant partant au renouveau des questions contemporaines ponctuant la vie quotidienne sans altérer la conformité incessible de la *chariâa* islamique et en parfait alignement sur l'esprit et la lettre du patrimoine doctrinaire islamique.

Cette approche rationnelle jugée efficace puise son essence dans les principes fondamentaux du malékisme mettant en avant l'observance de la bonne coutume, l'utilité publique et la prévention des actes illicites. Cette adaptabilité au changement touchant le mode de vie des gens est strictement réservé au champ marqué du silence, de ce qui comporte des préférences ou ce qui porte sur des opinions différentes[1].

Pour autant, le juste milieu et la pondération des règles malékites condamne l'excès, l'outrance et la démesure. Extravagance, immobilisme et complexité sont rejetés au profit du raisonnement analogique érigeant en valeur absolue la facilité.

Dans cette veine, la monarchie scelle à l'échelle non seulement continentale, mais et c'est l'essentiel, semble-t-il, internationale son rôle de l'orientation pédagogique islamique dans l'édification de la société moderne. Elle se veut une locomotive de la société musulmane tout entière.A cet égard, la Coalition Mondiale pour l'Espoir (The Global Coalition for Hope) a attribué à Sa Majesté le Roi Mohammed VI, le 18 septembre 2017 à New York, le Prix de la Reconnaissance Spéciale du leadership dans la promotion de la tolérance et le rapprochement inter-culturel [2].

L'expérience marocaine en la matière pilotée par le commandeur des croyants sert d'un gisement d'enseignements pour d'autres pays africains afin de réussir la lutte contre le terrorisme, l'extrémisme et le fanatisme religieux notamment au chapitre de la formation de leurs imams pour promouvoir une image d'un islam juste et tolérant.Cette dynamique légitimante à l'échelle continentale est maximisée par la consécration de l'effectivité des droits et de la liberté de culte de toutes les communautés étrangères et minorités religieuses installées au

[1] Mohammed Tawil, « Les spécificités du rite Malékite », Conférences religieuses du mois de Ramadan, Ministère des Habous et des Affaires Islamiques, l'année 1425-2004, p83.

[2] Discours de M. le Ministre de la Justice, Mohamed Aujjar à l'occasion du colloque organisé à Agadir le 14 octobre 2017 sur le thème : « le Maroc modèle d'une société musulmane tolérante et ouverte sur le monde », qui se tient en marge de la 12e édition du concert pour la tolérance.

Maroc. L'effectivité légitimante s'est opérée via la réhabilitation de près de 170 sites synagogues et cimetières juifs[1] .Ne dérogeant pas à cette dynamique légitimante, s'affichent les appuis de l'Institut Mohammed VI de formation des Imams, Morchidines et Morchidates[2], de la Fondation Mohammed VI des Oulémas africains et la Rabita Mohammadia des Oulémas du Maroc perçus tels des mécanismes à vocation internationale de lutte contre l'obscurantisme incarné par Daech et Boko Haram.

Du reste, la restructuration du champ religieux marocain s'est accompagnée d'une diplomatie religieuse réorientée vers les pays voisins menacés par le radicalisme religieux, en termes de diffusion de culte. Dans ce sillage, trois pays, à savoir la Guinée, la Tunisie et la Libye ont sollicité, récemment, la coopération avec le Royaume au chapitre de gestion de la chose religieuse. Cette légitimité religieuse royale délocalisée a été bénéficiaire du crédit international comme en témoigne, le 19 septembre 2017, le discours du Président François Hollande qui, à l'occasion de l'inauguration du département des Arts de l'Islam au musée du Louvre , a vanté les mérites du Roi en tant que commandeur des croyants [3] valorisant son implication persévérante pour la promotion des principes de dialogue et de tolérance de l'Islam, recentrés vers le répertoire de l'art. Ce discours rappelle le registre légitimant dont s'enveloppe la présence, en 2014, de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en tant que commandeur des croyants à Bamako aux cotés de François Hollande pour contrecarrer la percée salafiste.

---

[1] *Ibid*

[2] « ***Ainsi a émergé quasi concomitamment avec le regain dans l'espace public de la notion d'"islam du juste milieu", celle de "sécurité spirituelle", que les institutions religieuses marocaines se proposent d'assurer. Elle est conçue comme une mission de salubrité publique due à tous citoyens se trouvant sous l'autorité de l'Amir al-Mouminine (Commandeur des croyants). Cette mission est désormais étendue aux voisins musulmans du Sud, confrontés à de nombreux troubles en la matière depuis 2012 au moins*** »
Baylocq Cédric, Hlaoua Aziz, *Diffuser un « islam du juste milieu »* , les nouvelles ambitions de la diplomatie africaine du Maroc », Afrique Contemporaine, 2016, p. 257

[3] Il importe éminemment de préciser que le mot « Amir Al Mouminine » signifie « le successeur » qui doit s'acquitter en tant que chef de la communauté musulmane et représentant du Prophète de la gestion de l'ordre religieux et politique de la Oumma (peuple). Le premier à être nommé ainsi est le deuxième calife Umar (v.581-644).
Loin d'être définies, les cloisons entre le pouvoir spirituel et politique sont bien confondues conférant partant un statut équivoque à son détenteur. Perçu sous un angle purement théologique, ce statut n'est en rien synonyme d'infaillibilité ni de pouvoir absolu d'autant plus que les juristes musulmans ont toujours imposé la bonne observance de la Charīa dans les directions des affaires religieuses et politiques de l'État.
Cet ordre se confond en une concentration de pouvoirs sous les règnes successeurs du quatrième calife Ali Bnou Abi Taleb (v.600-661) où la nature même du pouvoir se mue en faveur du sultan à qui les oulémas concèdent le pouvoir symbolique.
Appréhendée sous un volet politique, cette réalité implique que cette catégorie fonctionnarisée des oulémas paraît dépourvue des ses fonctions initiales traduites dans la production des normes religieuses au profit du chef religieux à qui il fournit une caution idéologique.

Au reste, profondément invétérée en Afrique , la « *Tariqa tijâniyya* » très influente en Afrique profite à l'effectivité légitimante de Sa Majesté le Roi Mohammed VI .Preuve à l'appui , des disciples africains prient dans les mosquées pour le Souverain descendant du Prophète Mohammed, considéré comme leur «*Amir Al Moumine*».Il n'en demeure pas moins vrai que cette légitimité transcende la sphère d'influence traditionnelle du royaume en Afrique de l'Ouest, pour toucher même l'Afrique orientale anglophone. En fait foi la construction à Dar es Salam de la Mosquée Mohammed VI, un édifice religieux à même de promouvoir la culture et l'enseignement d'un Islam éclairé et tolérant en Tanzanie. Cette initiative cadre en parfaite osmose avec la demande formulée par le président du Conseil national des musulmans de Tanzanie, Mufti Aboubakr Ben Zoubeir Ben Ali, exprimant le besoin pressant pour une nouvelle mosquée et ses dépendances dans la ville de Dar es Salam[1]. Il serait seyant de rappeler la demande du président Buhari du Nigeria qui aurait sollicité l'aide du leader marocain de la zaouïa tidjaniyya pour combattre le groupe terroriste Boko Haram.

La diplomatie religieuse ancre davantage sa légitimité par l'harmonisation de la législation interne avec les dispositions des instruments internationaux en matière de la liberté du culte, de la lutte anti-raciste , anti-discriminatoire et contre l'intolérance religieuse et ce, en parfaite adéquation de l'Islam politique avec la démocratie.

Aux antipodes des expériences comparées du monde musulman ,l'approche religieuse royale frappe par son harmonie avec les injonctions du démo-libéralisme à rebours de l'expérience égyptienne qui ravalait l'islam politique à un simple moyen de conquête du pouvoir assimilant les élections à de simples modalités d'ascension à la puissance et non comme un procédé de contrôle ou de sanction des actions des gouvernants , une fois arrivés au pouvoir. L'expérience de la commanderie des croyants au Maroc, loin de se fixer obsessionnellement sur son agenda idéologique, est parfaitement imbue que le développement socio-économique et l'attachement aux idéaux de la paix, de la tolérance et de la pondération sont des conditions sine qua non pour l'instauration des remparts contre l'extrémisme.

Par ailleurs, aux antipodes de la Jordanie où le Trône paraissait jaillir ex-nihilo, produit d'un concours de circonstances post-première Guerre Mondiale, à la différence de l'Arabie saoudite où le Roi se présente comme le bras armé de

[1] Disponible sur : https://atlasinfo.fr/La-Mosquee-Mohammed-VI-de-Dar-es-Salam-un-monument-religieux-pour-la-promotion-d-un-Islam-eclaire-et-tolerant-Toufiq_a76412.html

la légitimité cléricale, au Maroc, la monarchie incarne depuis le XVI° siècle le religieux dans l'espace politique [1] .

Souscrivant aux injonctions de la politique moderne, la monarchie marocaine procède à l'étatisation du théologique et à la substitution à l'ordre transcendantal l'ordre légal.

Force est de noter, par ailleurs, que la morphologie du paysage religieux marocain n'est pas immuable et se modifie, de manière plus ou moins profonde, à la faveur de phénomènes transnationaux telles que la mondialisation et la sécularisation ou locaux et régionaux, comme les bouleversements civiques et politiques à la suite du désormais célèbre « Printemps arabe » de 2011.

Du reste, la Charte suprême conçoit l'islam dans une dimension laïque en tant que culte dont les dogmes et les préceptes sont investis de la sacralité et non comme source de législation qui doit régir la vie politique. Le véritable objectif de cette stratégie de continentalisation déployée par la monarchie au niveau de l'intrinsèque est de reconquérir et de réinterpréter la légitimité religieuse dans un monde globalisé en se montrant indulgent et garant des thèses islamistes du juste milieu. Le dessein escompté est de développer une conscience des enjeux de la mondialisation de l'islam et particulièrement de l'islamisme radical.

Si la monarchie a réussi l'acquisition d'une légitimité internationale en tant que promoteur de tolérance et de conciliabule, la continentalisation de la commanderie des croyants a offert à la monarchie de mieux polir sa légitimité en lui offrant la visibilité et les relais universels essentiels pour mouvoir la confiance et se procurer une certaine reconnaissance.

B. De l'espace de la légitimité à l'espace de la sécurité

Le titre d'Amir al Mouminine transcende la symbolique pour se muer en une fonction qui implique de la part du commandeur des croyants en la personne de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, la plus haute autorité religieuse du rite malékite, le maintien de la sécurité spirituelle dorénavant vivier de la diplomatie religieuse royale.

Cette volonté monarchique de la sécurisation de l'identité religieuse marocaine n'émerge pas ex-nihilo mais demeure inexorablement liée aux cafouillages fédérés par les attentats de Casablanca du 16 mai 2003 au niveau

[1] **Omar Saghi, «** Sécularisation politique : cas du Maroc », Cercle d'Analyse Politique de la Fondation Bouabid , 7 juillet 2015.

interne, par ceux de Madrid du 11 mars 2004 au niveau régional et à l'échelle mondiale par ceux du 11 septembre 2001.

Dans une logique déconstructive de la pensée pro-extrémiste inscrite dans une optique distanciée du rite hanbalite réputé rigide et jouxtant le wahhabisme, le modèle marocain prise un islam modéré et de juste milieu, établi sur la doctrine achaarite, le rite malékite et le soufisme.

En tant que doctrine de l'islam sunnite , l'acharisme dresse un réquisitoire de la thèse du libre arbitre profitant à l'idée de la prédestination. Il développe la thèse du Coran éternel et incréé rejetée des mutazilites. Conséquemment, il est apologiste d'une lecture littéraliste du texte coranique qui demeure insusceptible d'interprétation au-delà de la donnée linguistique[1].

Par ailleurs, maintes mérites marquent le rite malékite tant au niveau des fondements du fiqh que de la jurisprudence.

Au niveau du fiqh , sa particularité est perceptible à travers la profusion et la diversité de ses sources qui englobent le saint coran, la sunna, le consensus de la Oumma , le raisonnement par analogie , le choix juridique , la déduction , l'opinion des compagnons du prophète prescrivant : « ***Ceci nous a été légiféré tant qu'il n'y a pas eu de texte l'annulant*** », la continuité de la norme juridique, l'utilité publique et la prévention des actes illicites , le respect de la coutume et la prise en considération de l'argument contraire .

De surcroît, la pluralité de ses sources et la dichotomie du scripturaire et de la raison corrélée à l'exhortation à la réflexion et le rejet de l'immobilisme textuel le séparent des autres écoles promotrices de l'opinion personnelle d'où son caractère du juste milieu.

Loin de se contenter de la lecture textuelle et superficielle, le rite malékite promeut les notions de la divergence et de l'accord tout en admettant la sémantique du contexte, de la corrélation et de l'affiliation[2].

Du reste, le malékisme se manifeste par son caractère extensif admettant sans exception tous les genres du raisonnement par analogie à rebours d'autres rites rejetant certaines catégories de raisonnement ne leur aménageant aucun domaine du fiqh ni aucune règle.

[1] Mohammed Tozy , op,cit., p 68.
[2] Mohammed Tawil, « Les spécificités du rite Malékite », op,cit., p77.

Par conséquent , ces rites rétrécissent le domaine du licite dans la mesure où ils se refusent d'appliquer le raisonnement analogique sur tout élément attesté préalablement par ce même procédé , sur une question complexe ou sur un cas particulier ou même de se vouer à tout raisonnement analogique a contrario .Toute analogie en matière légale, pénale , causale ou portant sur les expiations , permissions , estimations ou conditions ou prohibitions est consubstantiellement proscrite.

Perçu sous le volet de la jurisprudence, le malékisme avance des spécificités cadrant en écho avec la diplomatie religieuse royale orientée vers la sécurité spirituelle.

En ce sens, le malékisme prône l'indulgence et l'ouverture, la tolérance et la facilité, le juste milieu et la pondération, la dimension du savoir et de la connaissance, la dimension pragmatique, l'utilité publique et observance des bonnes coutumes, la logique, le rationalisme et le réalisme[1].

En matière d'indulgence, le rite malékite prêche l'ouverture sur les autres rites condamnant partant tout esprit liberticide et borné. L'illustration archétypale en est son acceptation de la différence traduite dans son consentement au renoncement à ses principes et dans l'adoption de l'opinion différente en cas de besoin, au cas où l'application de ses propres principes s'annoncerait difficile ou pour supplanter les foyers de la *fitna* pouvant émerger suite aux divergences comme en témoigne son attitude indulgente à l'égard de la lecture à voix basse de la *basmala* et de la *fatiha* derrière l'Imam. En cela, il traduit, sans conteste, son ouverture sur le rite de l'Imam Chafii. Cet esprit cultivant l'entente et la coexistence avec les autres doctrines imprime le malékisme du sceau de l'ouverture .Cette indulgence se manifeste également dans sa permission de suivre celui qui accomplit un acte différent au plan des branches du fiqh quand bien même il aurait omis une des conditions de la prière[2].

Se comprend, dès lors, l'alignement royal sur les enseignements du malékisme, par essence, réfractaire à l'excommunication de tout membre de la communauté musulmane sous le prétexte d'un péché ou d'un penchant. C'est cette doctrine obscurantiste érigée par les apologistes du « *takfir* » que dénonce

[1] *Ibid*, p78.

[2] Les exemples foisonnent en la matière qu'il s'agisse de l'acceptation de la validité de la prière derrière un Imam qui ne lit pas la sourate de la *Fatiha* ou qui se serait endormi ou qui n'aurait pas effectué ses ablutions ou même qui n'aurait pas prononcé "Dieu est grand" pour entamer sa prière.

la nouvelle diplomatie religieuse royale soucieuse de consacrer la sécurité spirituelle axée sur la flexibilité et la facilité non exempte de tolérance.

Ces vertus sont puisées de la souplesse du rite malékite fondé sur des principes cardinaux dont notamment la levée de toute difficulté, la génération de la simplification par l'effort, le retrait de tout préjudice et l'autorisation de l'illicite sous l'emprise des nécessités et le culte de la pureté et de l'admissibilité comme origine de toute chose.

En ce sens, la valeur distinctive du malékisme embrassée par l'approche royale est sa dimension d'approche par objectif. En effet, fidèle aux finalités de la *chariâa*, il base sa jurisprudence en toute observance des cinq obligations sine qua non à savoir : la religion, la vie, l'honneur, l'esprit et les biens. En fait foi sa jurisprudence relative à la vie de la personne qui a réussi un syncrétisme entre la finalité de la loi du talion et les règles qu'il a établies en la matière s'assignant pour objectif principal la préservation de la vie humaine.

D'abord, le rite malékite a enjoint l'application de cette loi du talion en parfaite observance de la justice et de l'équité sur tout meurtre commis par préméditation abstraction faite de sa nature directe ou par effet. Relève du même registre le fait de commanditer ou de contraindre à tuer une personne tierce. A cet effet justement, les exégètes ont dénoncé toute instrumentalisation des versets coraniques notamment « ***Et vous avez vie dans le talion, ô doués d'entendement, peut être seriez-vous pieux*** » ou « ***Et préparez-leur tout ce que vous pourrez comme forces*** ».Vouloir justifier prétendument en leur nom des exécutions terroristes est dénué de tout fondement.

Cet arsenal pénal préventivo-répressif verrouille hermétiquement toutes les issues pouvant justifier l'atteinte à la vie de la personne et extirpe les soubassements référentiels erronés autour desquels s'articulent les thèses terroristes basées sur des interprétations tendancieuses légitimant sous quelque forme que soit les actes suicidaires qualifiés , par méconnaissance , de djihad, l'organisation et l'équipement des armées et l'application des ***houdoud*** (sanctions pénales). A cet égard, il serait opportun de rappeler les propos tenus par les rédacteurs de *ahl alsunna wa al jamâ'a* qui ont qualifié, en vertu de leur manifeste, à travers des tracts distribués, quelques semaines avant les attentats du 16 mai, la société d'impie lui déclarant par conséquent la guerre : « ***Vos femmes et vos enfants sont un butin de l'armée de Dieu*** ». De ce fait, ces prédicateurs dits «authentiques» attachés à la lettre de la Sunna et de la

communauté disqualifient les innovants dits «dévoyés» et assimilent toute civilisation à la perversion. Ces *takfiristes* cultivent l'éloge de l'action directe purificatrice de cette société plongée, selon eux, « ***dans les ténèbres de ce monde***[1] » et plaident en faveur de la

« Dialectique des poings », la seule dialectique qui vaille quand une société s'égare du droit chemin et côtoie le mal .Cette démarche consiste à inciter au bien en substituant au prosélytisme, la violence induite par la promotion de la vertu et de la prévention du vice.

Affichant une nouvelle posture idéologiquement fondamentaliste , ce courant *takfiriste* apologiste du djihadisme dépasse la simple dénonciation de l'entité sioniste et de l'hégémonie américaine mais se focalise sur leurs adjuvants parmi les dirigeants musulmans qu'il accuse d'apostasie et s'emploie à les contraindre à ***« un retour aux lois de Dieu et à la société prophétique de l'islam originel »***.Son ambition se résume en "l'assainissement" de l'ordre politique bouleversant conséquemment les régimes dits impopulaires et corrompus.

Consciente de ces nouveaux risques d'intensité ascendante, la nouvelle diplomatie royale transpose la commanderie des croyants de l'espace la légitimité à l'espace de la sécurité.

Les mécanismes et modalités mis en œuvre sont légion.

Les causeries religieuses prononcées en présence du Roi au cours du mois sacré de Ramadan s'inscrivent dans cette perspective comme en témoignent les conférences religieuses animées , par Qotb Moustapha Sano , Directeur de l'Institut Mondial de la Oumma Islamique de la Malaisie sous le thème « Critique des thèses du terrorisme : Visions renouvelées dans la parole d'Allah » [2] , par Cheikh Mohammed Sayid Tantaoui sous le thème de « La préservation de la vie humaine en Islam » [3] , par Mohammed Tawil sous le thème de « Les spécificités du rite Malékite » ou même par Ahmed Taoufiq sous le thème de "Gestion de la relation entre la politique et la religion"[4].

---

[1] Selma Belaala , « Misère et djihad au Maroc », *Le Monde Diplomatique*, Novembre 2004.

[2] Qotb Moustapha Sano, «Critique des thèses du terrorisme : Visions renouvelées dans la parole d'Allah», Conférences religieuses du mois de Ramadan , Ministère des Habous et des Affaires Islamiques , l'année 1425-2004 , p137.

[3] Cheikh Mohammed Sayid Tantaoui , « La préservation de la vie humaine en Islam », Conférences religieuses du mois de Ramadan , Ministère des Habous et des Affaires Islamiques , l'année 1425-2004 , p55.

[4] Ahmed Taoufiq, «Gestion de la relation entre la politique et la religion », Conférences religieuses du mois de Ramadan, Ministère des Habous et des Affaires Islamiques, l'année 1425-2004 , p13.

Pour discréditer l'ineptie intellectuelle des thèses terroristes et narguer toute instrumentalisation de la religion, ces causeries explicitent les fondements de la révélation du discours coranique en soulignant la complémentarité et la corrélation des versets coraniques tout en démontrant les parties auxquelles s'adressent le verset coranique ou celles impliquées dans le discours coranique.

Ces causeries soutenues par la diplomatie religieuse royale s'emploient à affiner le discours pratiqué au nom de la religion pour l'aseptiser de toute déviance entachée d'obscurantisme, d'accusation d'apostasie, de négativisme, de nihilisme ou de tout discours se voulant dévotionnel. En outre, satisfaisant à cette injonction, l'État a accentué, en une approche inspirée par la récupération et la sécurisation de l'identité spirituelle du pays, son bouclage des médias traditionnels en vantant les mérites du soufisme mystique qui lui a profité en maîtrisant le champ religieux.

Ce soufisme mystique est jugé apolitique car désintéressé du monde matériel contenu dans le gouvernement et dans la politique et prédicateur de l'éloignement des affaires publiques.

Ce monopole semble être contesté par l'islamisme politique et même par le radicalisme religieux qui ont conduit à une redéfinition des contours de cet espace public.

A rebours des autres partis islamiques marocains tel le PJD, le soufisme mystique se désengage de la politique et des affaires publiques.

Cette distanciation sophiste du monde politique a été prisée par le régime qui le hisse en bastion anti-extrémiste mettant en œuvre deux mécanismes, le financier et le médiatique.

Ces deux procédés servent également l'ancrage de la légitimité royale à travers la fragmentation du champ religieux. En effet, avec le financier sous la forme d'offrandes royales dédiées aux zaouïas sanctuaires dont notamment la zaouia Bouchichiya , le régime monarchique exhorte à se conformer sur la voie des mystiques pour avorter toute tentation d'immixtion dans la sphère politique en déjouant l'extrémisme par l'inhibition des réflexes obscurantistes moyennant les scènes surmédiatisées du culte sophiste axé sur la méditation et la danse de dévotion.

Cette instrumentalisation du mystique anti-extrémiste se double de l'autorisation monarchique attribuée à des chiites marocains de se vouer à leur culte dans le nord du Maroc.

Le but assigné dépasse le prisme sécuritaire pour profiter à l'ultime visée traduite dans la fragmentation de l'échiquier religieux afin de maintenir immuable l'allégeance à la commanderie des croyants. L'exception marocaine durant les bouleversements du «printemps arabe» est amplement inhérente à ce sophisme.

Le régime monarchique s'est appliqué à maintenir immuable et intacte l'unité du politique et du religieux afin d'affermir sa légitimité. Il ne cesse de réitérer cette interrelation entre la monarchie constitutionnelle et le statut royal de commandeur des croyants [1] d'où son caractère scellé par une certaine traditionalisation[2].Pour preuve , l'investissement de la commanderie des croyants dans l'invasion du document constitutionnel et , en conséquence ,dans sa transformation en une sphère interprétative renseigne que le pouvoir constituant , lors de sa reconsidération de l'article 19 , ne s'est pas limité à circonscrire les limites du réajustement de la priorité incarnée dans la gestion exclusive du domaine religieux par le Roi en toute observance de la revalorisation de la suprématie de la Charte constitutionnelle.

En effet, au lieu de répondre à l'expectative de délimiter la compétence royale en matière religieuse, comme étant l'ultime visée de tous les acteurs politiques en abrogeant l'article 19, le nouveau texte avec sa nouvelle forme, édifie la compétence royale à agir dans les articles de la Constitution[3]ancrant davantage la confusion des pouvoirs afférents aux sphères politiques et religieux quand bien même cette confusion n'existerait pas traditionnellement y compris dans l'orthodoxie musulmane.

S'il est vrai que l'islam au Maroc se révèle comme un capital politique pour la monarchie, il ne faut pas occulter qu'il peut incarner aussi un domaine à gérer

[1] Loin de découler d'un acte moderne (le suffrage), la légitimité de la monarchie puise son essence dans le cadre d'un acte traditionnel: la bay'a (l'allégeance).

[2]Maurice Flory et al. *Les régimes politiques arabes* ,2e édition, novembre1991, collection Thémis, imprimerie des Presses Universitaires de France, 578 p.P 424.

[3] رقية المصدق, *متاهات السلطة التأسيسية -هل تتعايش الملكية الدستورية مع دستور تقديري*؟ طبعة 2017 - مطبعة النجاح الجديدة 188 ص ,ص164.

Voir en ce sens, Rkia El Mossadeq, « Le passage à la Constitution institutionnelle, Mythe ou réalité ? », dans *Acteurs politiques dans l'espace constitutionnel* , Imprimerie Najah El Jadida , Casablanca , 2011,143p. P125 et s.

avec prudence car il peut aussi se révéler une source et un ferrement de contestations et d'oppositions[1].

Conscient de cette réalité, le Roi Med VI s'est prononcé à maintes reprises sur l'immuabilité de la tradition au Maroc[2].Cette démarche s'est intensifiée après les attentats du 16 mai 2003 si bien que SM le Roi affirme que, sous la monarchie constitutionnelle, il demeure en tant que commandeur des croyants, la seule autorité investie du cumul des deux pouvoirs politique et religieux. En un peu plus clair , il demeure le seul habilité à maîtriser le champ religieux selon les exigences de la foi, de la raison et du respect du bien commun, en d'autres termes, la sécurité et le bien-être social du peuple et sa sécurité spirituelle.

Ce mode de gestion de la relation entre la politique et la religion est basé sur l'allégeance envers les aïeux attendu que le Roi en sa qualité de commandeur des croyants demeure le garant et le gardien de la religion d'autant plus que c'est aux oulémas spécialisés membres de l'institution du Conseil Suprême des Oulémas présidée par le Roi qu'incombe la tâche de traiter toute question religieuse relevant de la nation ou de la vie sociale. Ces oulémas œuvrent sur un consensus collectif .Ce mode perpétue judicieusement et de manière moderne le procédé traditionnel de la *Machiakha* (Grand Collège) des oulémas.

Par ailleurs, pour procéder à l'émission des *fatwas*, cette institution est obligée à recourir aux experts des divers champs du savoir. C'est cette procédure qui préserve la religion contre toute outrance, toute légèreté ou mésinterprétation.

Du reste, les potentialités scientifiques chargées de cette mission , aux cotés d'Amir Al Mouminin , sont obligées de faire preuve de dignité et de réserve à l'égard des débats sociétaux au plan des droits de la citoyenneté qui impliquent la discussion d'aspects au sein des institutions habilitées ou dans les milieux de la société civile[3].A ce juste titre , le Maroc est soucieux de faire la distinction entre les *fatwas* relevant des affaires de l'ordre public et celles dotées de nature

---

[1] Karim Boujarda, *Le Maroc à la lumière de l'enjeu démocratique*, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en science politique, Mai 2008, Université du Québec à Montréal, Service des bibliothèques, 163p. P85.Sur : http://www.archipel.uqam.ca/1319/1/M10402.pdf

[2] Il ne s'est pas empêché de déclarer au Time américain : « ***On ne devrait pas penser qu'une nouvelle génération va tout bouleverser ou tout remettre en question. N'oublions pas que dans nos pays la tradition est très forte*** ». Ceci s'harmonise avec propos célèbres de son père : « ***Le gouvernement et les oulémas constituent une seule et même famille. Religion et monde d'ici bas s'interfèrent. Le jour où un Etat musulman séparera religion et monde d'ici bas, ce jour là, si jamais il doit venir, justifierait que nous célébrons d'avance les obsèques d'un tel Etat.*** »
Sur : http://www.fes.org.ma/common/pdf/publications_pdf/cahiersB_3/cahierbleu3Flash.pdf

[3] Ahmed Taoufiq , *op,cit,*. p45.

purement initiatico - didactique inculquant les préceptes de la pratique cultuelle à l'égard de Dieu ou comportementale vis-à-vis d'autrui .

Le Roi a instauré ainsi un modèle intégré réussissant la gestion des rapports entre la politique et la religion de manière cristalline faisant des échos à l'extérieur satisfaisant aux exigences émises par les observateurs étrangers et hissant la religion , au plan national, en une source d'inspiration pour les programmes éducatifs dans les établissements scolaires et universitaires.

En somme, la réussite de cette approche synergique qui marque la gestion royale des rapports entre la religion et la politique est intrinsèquement inhérente à l'ancrage de quatre conditions sine qua non à savoir la consécration effective des garanties auréolant la préservation de la religion moyennant l'ancrage de la commanderie des croyants ,l'émission des *fatwas* en matière religieuse dans la chose publique sous l'égide du commandeur des croyants dans le cadre d'une institution étatique , l'intégration de tout l'arsenal législatif de l'État au service de l'intérêt de la chariâa et la dénonciation consensuelle de toute instrumentalisation politique de la religion d'où l'érection d'un modèle intégré de la politique et de la religion extirpant partant les ferrements de la *fitna* .

En sa qualité de commandeur des croyants, le Roi dispose de l'exclusive légitimité pour œuvrer en ce sens et lutter contre les extrémistes comme en fait foi le discours royal du 20 août 2016 dénigrant les dérives extrémistes et le djihadisme dévoyé.

Les mécanismes et procédés mis en place amenuisent toute velléité d'instrumentalisation de la religion à des fins terroristes est prohibée.

Compte tenu de sa qualité organisationnelle décentralisée, l'islam demeure une religion singulièrement vulnérable aux tentatives d'instrumentalisation terroriste.

A ce juste enseigne, l'approche marocaine ne sollicite pas seulement l'internationalisation de la commanderie des croyants mais le tout sécuritaire en demeure l'épine dorsale.

Dans cette perspective, le modèle marocain de religiosité incarne un bastion contre l'extrémisme attendu qu'il prévoit une prévention, aussi bien en amont qu'en aval, du radicalisme et de l'esprit extrémiste qui cultive la violence.

C'est dans cette perspective préventive de toute pratique cultuelle axée sur le rejet de l'autre susceptible de fomenter la *fitna* et la violence qu'un imam de la

ville de Kelaat Sraghna a été licencié au mois de juillet 2014 pour avoir dénigré le festival Mawazine « Rythmes du Monde », lors du prêche du vendredi.

Cette mesure rappelle celle de Fès de 2013 ou un Imam de la ville avait été congédié pour le même motif[1].Du reste, l'effort imaginatif de *l'ijtihad* s'évertue à attester que la modération et le juste milieu distinguent l'essence même de l'identité et la spécificité marocaines qui sont en continuelle interaction avec les cultures et les civilisations.

Dans cette veine, la conception marocaine s'emploie à écarter les bases et agents de la radicalisation, entre autres, la précarité socio-économique. En outre, le Maroc a mis en œuvre des programmes tel «Mossalaha» qui a pour objectifs la réintégration et la réhabilitation des anciens intégristes s'articulant sur trois axes, à savoir, la réconciliation avec soi-même, le texte religieux et la société. C'est dans cet esprit que la coopération sécuritaire Maroc-Europe cible la lutte contre le cyber-terrorisme. Certes, l'engagement de la monarchie dans la gestion du champ religieux est un bastion contre le radicalisme. Néanmoins, divers événements ont récusé cette idée. L'ensemble des attentats en Espagne et en Finlande qui ont été perpétrés par des Marocains et revendiqués par *Daech* interpelle les politiques de l'État autour de la restructuration du champ religieux.

Il est indubitable que le monopole monarchique de la gestion du champ religieux et sa transposition à l'espace du tout sécuritaire profitent à l'ancrage de la centralité et de l'unité du pouvoir. La fusion des leaderships politique et religieux est omniprésente.

Sur le plan symbolique, ce monopole se traduira par une exaltation de l'autorité spirituelle sécurisante légitimant une autorité politique renouvelée, la fonction du chef temporel sera corroborée par celle d'imam, la dimension contractuelle par la perspective de l'intrinsèque.

La religion réorientée vers l'optique sécuritaire apparaît donc clairement comme l'un des registres de fondation du pouvoir royal. Elle est le socle de sa légitimité et l'assise institutionnelle de l'État monarchique[2].

Aux dires de certains analystes dont notamment Mohammed El Ayadi, Rahma Bourquia et Mohamed Darif [3] , cette corrélation, a trois incidences.

[1] Disponible sur : https://www.bladi.net/maroc-imams-politique-roi,39879.html
[2] Mohammed El Ayadi, Rahma Bourquia , Mohamed Darif ,« Etat, monarchie et religion », Les Cahiers bleus n° 3, CAP, Maroc, février 2005, p4.
[3] *Ibid*

Primo, institutionnelle dans la mesure où la religion demeure la source de la légitimité de l'État.

Secundo, idéologique à telle enseigne que le critère religieux devient un facteur maximalisant les chances d'accès au pouvoir par les divers acteurs politiques.

Tertio, administrative attendu que le référentiel religieux renvoie aux capacités d'État de contrôler, de gérer et d'organiser le fait religieux.

A ces trois incidences correspondent trois prérogatives relatives aux interrelations du religieux-politique et qui concernent : «le régime politique», «le champ religieux» et «la continuité de l'État».

Au demeurant, le titre d'Amir Al Mouminine corrélé à la chérifiabilité[1] et à la vocation sécuritaire s'acquittent de deux fonctions dans le système politique marocain : l'une est inclusive, l'autre est exclusive[2].

La dimension inclusive est manifeste dans le paternalisme royal qui véhicule constamment dans ses discours le constat de la seule référence de la nation marocaine incarnée par le Roi Amir Al Mouminine comme garant de la sécurité du pays. En ce faisant, il s'immunise contre les conflits des enjeux politiques et des divergences ethniques, sociales ou autres qui traversent la nation et risquent de miner sa stabilité et sa sécurité. Par ailleurs, le Roi puise, dans ce titre prestigieux, son essence monopolistique de l'autorité religieuse incarnant un rempart imprenable contre l'accès des islamistes et des antagonistes du pouvoir politique à moins qu'ils ne reconnaissent l'autorité du Sultan d'où la dimension exclusive du titre auquel recourt le Roi dès que les voix contestataires s'élèvent appelant ainsi à désamorcer les ferrements de « la Fitna », la sédition, autrement dit.

L'ultime visée de l'institution d'Amir Al Mouminine demeure dorénavant l'Étatisation de la religion et ce, à travers, d'abord, le maintien de la sécurité et la consécration de la priorité de la légitimité religieuse transposée au champ sécuritaire, ensuite par le truchement de la non- séparation des fonctions

[1] La chérifibilité soutient une filiation directe avec le prophète et auréole le pouvoir d'une spécificité impliquant l'obéissance voire la soumission. Ce fondement hagiographique sacralise davantage le Souverain qui ne s'empêche pas de l'évoquer en toutes circonstances (fête religieuse, réception politique, discours radio-télévisés, etc.)

[2] Abdessamad Belhaj, « L'usage politique de l'islam : l'universel au service d'un État. Le cas du Maroc », Recherches sociologiques et anthropologiques [En ligne], 37-2 | 2006, pp121-139. Consulté sur : http://rsa.revues.org/575

religieuses et temporelles du Roi et de la consolidation du référentiel islamique du système politique marocain.

II Enjeux du recentrage des légitimités

Le recentrage de la légitimité religieuse permet , a priori , à la monarchie l'amarrage d'une légitimité développementale (A) tout en basculant vers de nouvelles perspectives géostratégiques (B).

A De la légitimité religieuse à la légitimité développementale

Les acteurs internationaux se disputent à fleurets mouchetés la conquête de l'Afrique.

Au-delà des acteurs traditionnels entre autres les Américains et les Européens, surgissent de nouveaux acteurs issus tantôt des pays émergents tantôt des pays du Golf et de quelques pays africains. Cette concurrence s'intensifie en écho pertinent à l'importance des enjeux et de l'envergeure des acteurs.

Ces enjeux portent principalement sur l'accès aux ressources naturelles, la quête de faibles coûts de main d'œuvre et la conquête de nouveaux marchés.En effet, eu égard à la raréfaction des ressources naturelles et l'incessante demande des pays émergents, telles la Chine et l'Inde, l'Afrique se proclame en un intarissable gisement susceptible de contourner cette contrainte qu'il s'agisse des énergies non renouvelables en l'occurrence les matières minérales largement épuisées ou des ressources renouvelables en souffrance .

Par ailleurs, le continent africain stimule l'intérêt des puissances étrangères et de leurs entreprises vu son potentiel de consommation pertinemment décelé dans un engrenage marqué paradoxalement par une croissance effrénée des pays émergents et par une ankylose qui a frappé les économies développées enlisées dans les crises financières, le vieillissement de la population et le déclin démographique.

Dans ce sillage, il ne serait pas étrange que l'Afrique se mue en un terrain de concurrence en tant que nouveau marché. Or, force est de noter qu'en dépit du potentiel mobilisable, les relations économiques et financières du Maroc avec l'Afrique sont restées à un niveau relativement faible.Le raffermissement de ces relations, en condition sine qua non pour l'amplification de la compétitivité de l'économie marocaine et la consolidation de son positionnement au niveau international, requièrent la mise en place d'une stratégie rénovée en phase avec les exigences du contexte international.

A cet effet, il est difficile d'intensifier de façon durable les relations du Maroc avec l'Afrique s'il n'émerge pas en tant que pôle régional africain et ne se positionne pas en tant que lien incontournable entre l'Europe et l'Afrique[1].

Infaillible instrument pour accéder en Afrique, la diplomatie religieuse optimise des rapports amicaux, de confiance, permettant la signature d'importants contrats et l'amarrage de partenariats économiques. Perçue ainsi, la diplomatie religieuse permet à la monarchie de polir sa légitimité développementale en Afrique. En effet, la commanderie des croyants a optimisé le déploiement du pôle régional en matière de formation universitaire. La politique d'accueil des étudiants africains qui s'est amplifiée depuis l'an 2000 pour ambitionner de recevoir 15.000 étudiants à l'horizon 2021[2] s'inscrit dans un écosystème d'acteurs variés mis par le royaume chérifien et qui sont engagés dans la coopération Sud-Sud.

Dans cet écosystème, nous retrouvons les secteurs public, privé, bancaire …Et d'ajouter que plus de 30 ministres siégeant actuellement dans des gouvernements africains ont été formés au Maroc dans le cadre de cette coopération[3].

Dans ce même ordre des idées, la prospective monarchique s'est attelée à activer le pôle régional en matière de transport. Son ultime ambition est de servir de carrefour intercontinental, vocation optimisée davantage par son emplacement géographique dans la mesure où le Maroc est situé au Nord de l'Afrique à quelques kilomètres de l'Europe, à mi-chemin entre l'Amérique et l'Asie et doté d'une double façade méditerranéenne et Atlantique. Le Maroc est destiné à être le carrefour entre ces quatre continents[4]. Relèvent de ce dessein la construction du port Tanger-Med, les réalisations en cours du plan logistique et les efforts déployés par la Royale Air Maroc (RAM).

En outre, le renforcement des relations économiques et financières passe par l'ancrage africain du Maroc, le tissage des liens organiques avec les pays africains et le déploiement des moyens de communication et de financement. Sa proximité géographique et culturelle et ses principales entreprises disposant

[1] Saïd Dkhissi, Mohammed Amine Lezar et al…, « Les relations Maroc-Afrique : les voies d'une stratégie globale et rénovée », Rapport général de l'étude thématique, Novembre 2012, IRES, p 84.

[2] « ***Le Royaume du Maroc ambitionne d'accueillir 15.000 étudiants africains à l'horizon 2021*** », a annoncé Mohamed Methqal, directeur de l'Agence marocaine de coopération internationale (AMCI).
« ***Nous ambitionnons à l'horizon 2021, de pouvoir accueillir 15 000 étudiants africains. Notre ambition, c'est d'atteindre la vitesse de croisière de 1 000 bénéficiaires par an dans le cadre de la coopération technique, avec une ouverture sur le secteur privé et la société civile*** », a-t-il dit.
« Etudes supérieures : La Maroc veut accueillir 15 000 étudiants Africains à l'horizon 2021 » , 3 avril 2019
Sur :https://www.infomediaire.net/etudes-superieures-la-maroc-veut-accueillir-15-000-etudiants-africains-a-lhorizon-2021/

[3] *Ibid*

[4] Op,cit., Saïd Dkhissi, Mohammed Amine Lezar et al… ,p 85 .

d'expériences et d'expertises dans de nombreux domaines économiques et sociaux ont amplement profité à cette dynamique.

Cette approche a été décisoire sur les échanges commerciaux du Maroc avec ses partenaires africains qui passent de 4.6% de l'ensemble des échanges du Maroc à 6.4%, se chiffrant à 38 milliards de dirhams. L'Afrique s'est ainsi confortée comme premier bénéficiaire des investissements du Maroc dans le continent grâce à ce développement de partenariats gagnant-gagnant et l'implication royale en faveur du développement du continent[1].

En ce sens, s'inscrivent le Groupe d'impulsion économique (GIE) maroco-ivoirien et la création de la zone de libre-échange africaine a été jugée selon Sa Majesté le Roi Mohammed VI tel un instrument essentiel pour promouvoir un nouveau paradigme de développement économique centré sur l'innovation, la diversification et l'échange solidaire[2].

Du reste, en couronnement des liens forts aux niveaux politique, humain, historique, religieux , économique et institutionnel avec les pays membres de la Communauté Economique des Etats d'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), le Maroc a informé, vendredi 24 février 2017, Ellen Johnson Sirleaf , présidente du Liberia et présidente en exercice de la CEDEAO de sa volonté d'adhérer à cet ensemble régional en tant que membre à part entière.

Du reste, le Maroc a conclu des centaines d'accords à l'occasion des visites royales conférant partant une forte impulsion à la coopération bilatérale avec les 15 pays membres de l'Organisation. Il a initié avec les pays de la CEDEAO des projets structurants, comme le Gazoduc Maroc-Nigeria à travers les pays de la région et a promu un Espace Nord-Ouest Africain comme espace de stabilité et développement[3].

B. De nouvelles perspectives géostratégiques

En s'érigeant en un modèle religieux et économique, le Maroc pourrait se permettre de concurrencer l'Algérie avec laquelle le Maroc entretient des relations conflictuelles dues au tonitruant dossier du Sahara marocain .Cette diplomatie religioso-économique permettrait de repositionner le Maroc au sein de l'Unité africaine réussissant ainsi un véritable désenclavement tout en

[1] Mohamed Younsi ,« 20 ans de leadership: l'Afrique, le choix stratégique de Mohammed VI », le360.ma , 29 juillet 2019.
Disponible sur : https://fr.le360.ma/politique/20-ans-de-leadership-lafrique-le-choix-strategique-de-mohammed-vi-195316

[2] Cf : https://afrique.medias24.com//MAROC/NATION/181427-Le-Roi-Mohammed-VI-La-ZLEC-une-initiative-de-l-Afrique-pour-l-Afrique.html

[3] Karim Handaoui « Le Maroc veut intégrer la CEDEAO en tant que membre à part entière » , challenge.ma, 24 février 2017
Sur : https://www.challenge.ma/le-maroc-veut-integrer-la-cedeao-en-tant-que-membre-a-part-entiere-77799/

militant, de l'intérieur de l'Afrique, en faveur de la cause marocaine et en engrangeant progressivement des appuis en Afrique.

Au-delà de l'Afrique, cette nouvelle génération de la diplomatie religieuse focalisée, pour l'essentiel, sur l'engagement marocain dans la lutte contre le fondamentalisme islamique saurait illuminer l'image d'un Maroc pointé du doigt par l'Union européenne en raison de l'implication de la diaspora marocaine dans des attentats commis en Europe.

Partant des constats que nombreux pays africains sont majoritairement musulmans d'obédience malékite, que des proches du cercle du pouvoir en Afrique ont bénéficié d'une formation aux universités marocaines et que les confréries soufies se dotent de ressources matérielles et spirituelles, la diplomatie royale en Afrique serait efficiente dans le cadre décisionnel continental.

En substance, religion et économie servent l'enjeu géostratégique attendu que la légitimité religieuse dont s'investit Sa Majesté le Roi Mohammed VI s'articule thématiquement autour du « containment » de la propagation du salafisme et du Hanbalo-wahhabisme par le truchement des confréries dont notamment celle de Tidjanyya (dont les ramifications couvrent tout le Sahel et plus) via sa branche marocaine (le tombeau-mausolée de son fondateur est à Fès). On en voudra principalement pour illustration la présence de Sa Majesté le Roi Mohammed VI à Bamako aux cérémonies de la libération du Nord Mali en présence de François Hollande, en 2014, en tant que commandeur des croyants, offrant le soutien institutionnel et concret des moyens religieux marocains face à la percée salafiste[1].

Ne dérogeant pas au même objectif, la réintégration marocaine au sein de l'Unité africaine saurait déjouer les tactiques algériennes en matière du Sahara marocain d'abord , en infléchissant la contre-productive politique « de la chaise vide » engagée par le Maroc vis-à-vis de l'Organisation de l'Union africaine (UA), depuis l'intégration de la RASD en 1984 et , ensuite en enlisant davantage dans la paralysie la diplomatie algérienne. Rien ne l'illustre mieux que la médiation marocaine pour régler le conflit en Lybie aboutissant aux accords signés le 17 décembre 2015 entre les représentants du Congrès général national et ceux de la Chambre des représentants dans la ville marocaine de Skhirat[2].Il ne faut pas omettre pour autant les efforts du royaume chérifien en matière de médiation pour la résolution des conflits particulièrement dans la crise des pays

[1] Voir Aït Akdim Youssef, « Maroc : Mohammed VI, L'appel du Sud », Jeune Afrique, 24 février 2014. http://www.jeuneafrique.com/134446/politique/maroc-mohammed-vi-l-appel-du-sud/& 15

[2] Khalid Mejdoub, « Libye: Un accord de paix signé à Skhirat » , sur *Agence Anadolu* Disponible sur : http://archive.wikiwix.com/cache/?url=http%3A%2F%2Faa.com.tr%2Ffr%2Fafrique%2Flibye-un-accord-de-paix-sign%25C3%25A9-%25C3%25A0-skhirat-%2F492753

du Fleuve Mano et lors de la crise institutionnelle grave en Guinée en 2009-2010 sans oublier sa contribution à la stabilisation de Guinée Bissau.

La diplomatie religieuse entreprise en Afrique , le retour du Maroc au sein de l'UA et sa demande d'intégrer la CEDEAO intervenant un mois après, ses efforts de médiation notamment dans le cas du Mali en facilitant un dialogue avec le MNLA et sa solidarité tant durant la période de la pandémie d'Ebola que face aux catastrophes naturelles permettent d'atteindre concomitamment un beau coup double : solliciter l'adhésion africaine en supplantant toute représentativité de la RASD dans les instances institutionnelles et bloquer l'Algérie qui avait fait de ces dernières et des pays du Sahel une sorte de chasse gardée[1].

Conclusion

Dépassant par ses incidences les cloisons aussi spatiales que temporelles, la légitimité

religieuse de la monarchie marocaine se veut élastique.

En continentalisant sa légitimité religieuse vouée à l'international en se refondant sur le registres sécuritaire, économique et géostratégique, la monarchie érige le modèle de la commanderie des croyants en une soupape de sureté pour la préservation de l'islam authentique contre toute forme de déviation, de surenchère et d'extrémisme.

Il n'en reste pas moins vrai que l'Institution de la commanderie des croyants constitue pour les confessions juive et chrétienne un gage de paix, de sécurité et de convivialité.

A cet enseigne, elle ancre dans la conscience collective africaine la séduction à l'égard du modèle religieux marocain, berceau du rite malékite prônant un «Islam du juste milieu».

A ce juste titre , il paraît que la diplomatie religieuse marocaine admette le rôle crucial de la donne religieuse et qu'elle doive l'intégrer dans ses actions afin de relever les défis lancés par la multiconfessionnalité des sociétés africaines d'une part, et de déjouer les zones de vulnérabilités traduites dans les menaces sécuritaires suscitées par les groupes d'extrémistes religieux .

La réponse à ces défis passerait inéluctablement par une approche à caractère socio-économique pour prévenir fermement les facteurs structurels à l'origine des crises sécuritaires. En ce sens, l'intégration de l'intrinsèque corrélé à l'économique serait une source de légitimation de la démarche marocaine entreprise en Afrique.

A ce juste titre, cette diplomatie religieuse marocaine a la particularité d'aller de pair avec l'autre économique doublant d'intensité si bien qu'elle permet à la monarchie d'étendre son réseau d'influence, ses ressources immatérielles, et par conséquent son *soft power* .

Sans constituer une émersion dans l'espace géographique ou une invasion, la présence marocaine en Afrique,
elle se proclame en «une confirmation d'une relation séculaire» de la part d'un «Etat fondamentalement africain». Elle a aussi ceci en particulier : elle nourrit une

[1]Jean-Yves Moisseron (avec Jean-françois Daguzan) , « Les ambitions régionales marocaines en Afrique Sub-saharienne : une diplomatie royale ,Observatoire du monde arabo-musulman et du Sahel , FONDATION pour la RECHERCHE STRATÉGIQUE , octobre 2017 , p 11.

conception religieuse des enjeux inhérents à la mondialisation telles la crise écologique ou encore la crise migratoire. Loin de servir un plaidoyer en faveur de la simple et l'unique cause des fidèles, la monarchie marocaine la transcende à celles de l'ensemble de l'Afrique sinon l'humanité. Son approche surpasse ainsi le cadre exclusivement religieux pour embrasser une perspective humanitaire globale. Elle se hisse en une diplomatie réflexive suggérant une approche religieuse des enjeux non-religieux tout autant qu'elle s'intéresse aux acteurs non-religieux dans la résolution des enjeux religieux[1].

La démarche royale réussit ainsi l'interaction prospective-stratégie impactant partant l'ordre géo-politique continental profitant aux desseins géostratégiques du Maroc.

[1] Entretien avec Yousra Abourabi , dans « Diplomatie religieuse : Quelle place ? Quel but ? Quelle paix ? » - Propos recueillis par **Sonia Rodríguez – Coordinatrice de projets au CIPADH**
Voir : http://www.cipadh.org/fr/diplomatie-religieuse-quelle-place-quel-quelle-paix

Bibliographie

I. Ouvrages

- Baylocq Cédric, Hlaoua Aziz, *Diffuser un « islam du juste milieu »* , les nouvelles ambitions de la diplomatie africaine du Maroc », Afrique Contemporaine, 2016
- Maurice Flory et al. *Les régimes politiques arabes* ,2e édition, novembre1991, collection Thémis, imprimerie des Presses Universitaires de France, 578 p.P 424.
- Max Weber, *Le savant et le politique,* Paris : Union Générale d'Editions, 1963, Collection : Le Monde en 10-18 , 186 p, édition électronique réalisée par Jean-Marie Tremblay.
- **Omar Saghi, «** Sécularisation politique : cas du Maroc », Cercle d'Analyse Politique de la Fondation Bouabid , 7 juillet 2015.
- Rkia El Mossadeq, « Le passage à la Constitution institutionnelle, Mythe ou réalité ? », dans *Acteurs politiques dans l'espace constitutionnel* , Imprimerie Najah El Jadida , Casablanca , 2011,143p.

II. Thèses et mémoires

A. Thèses

- Karim Boujarda, *Le Maroc à la lumière de l'enjeu démocratique*, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en science politique, Mai 2008, Université du Québec à Montréal, Service des bibliothèques, 163p.

III. Articles

A. Articles en français

- Abdessamad Belhaj, « L'usage politique de l'islam : l'universel au service d'un État. Le cas du Maroc », Recherches sociologiques et anthropologiques [En ligne], 37-2 | 2006
- Aït Akdim Youssef, « Maroc : Mohammed VI, L'appel du Sud », Jeune Afrique, 24 février 2014
- Jean-Yves Moisseron (avec Jean-françois Daguzan) , « Les ambitions régionales marocaines en Afrique Sub-saharienne : une diplomatie royale ,Observatoire du monde arabo-musulman et du Sahel , FONDATION pour la RECHERCHE STRATÉGIQUE , octobre 2017 , p 11.
- Karim Handaoui « Le Maroc veut intégrer la CEDEAO en tant que membre à part entière » , challenge.ma, 24 février 2017
- Mohammed El Ayadi, Rahma Bourquia , Mohamed Darif ,« Etat, monarchie et religion », Les Cahiers bleus n° 3, CAP, Maroc, février 2005
- Mohammed Tawil, « Les spécificités du rite Malékite », Conférences religieuses du mois de Ramadan,
  Ministère des Habous et des Affaires Islamiques, l'année 1425-2004, p83.
- Mohamed Tozy, « L'évolution du champ religieux marocain au défi de la mondialisation », De Boeck Supérieur | « Revue internationale de politique comparée », 2009/1 Vol. 16 | p, 63.

- Mohamed Younsi ,« 20 ans de leadership: l'Afrique, le choix stratégique de Mohammed VI », le360.ma, 29 juillet 2019.
- Pierre Nivesse , « La diplomatie religieuse, porte d'entrée du Maroc en Afrique subsaharienne » ,OLJ , 22 Août 2017.
- Saïd Dkhissi, Mohammed Amine Lezar et al…, « Les relations Maroc-Afrique : les voies d'une stratégie globale et rénovée », Rapport général de l'étude thématique, Novembre 2012, IRES,
- Selma Belaala , « Misère et djihad au Maroc », *Le Monde Diplomatique*, Novembre 2004.

III. Documentation officielle

A. Discours royaux

- Discours Royal du 04 août 2006 à Asilah

B. Rapports

- Programme d'études, « Compétitivité globale et positionnement du Maroc dans le système mondialisé », Rapport général de l'étude thématique, IRES, Novembre 2012.

C. Entretiens et interviews

- Entretien avec Yousra Abourabi , dans « Diplomatie religieuse : Quelle place ? Quel but ? Quelle paix ? » - Propos recueillis par **Sonia Rodríguez – Coordinatrice de projets au CIPADH**

D. Conférences

- Ahmed Taoufiq, «Gestion de la relation entre la politique et la religion », Conférences religieuses du mois de Ramadan, Ministère des Habous et des Affaires Islamiques, l'année 1425-2004
- Cheikh Mohammed Sayid Tantaoui , « La préservation de la vie humaine en Islam », Conférences religieuses du mois de Ramadan , Ministère des Habous et des Affaires Islamiques , l'année 1425-2004.
- Mohammed Tawil, « Les spécificités du rite Malékite », Conférences religieuses du mois de Ramadan, Ministère des Habous et des Affaires Islamiques, l'année 1425-2004.
- Qotb Moustapha Sano, «Critique des thèses du terrorisme : Visions renouvelées dans la parole d'Allah», Conférences religieuses du mois de Ramadan , Ministère des Habous et des Affaires Islamiques , l'année 1425-2004

IV. Webographie

- https://atlasinfo.fr/La-Mosquee-Mohammed-VI-de-Dar-es-Salam-un-monument-religieux-pour-la-promotion-d-un-Islam-eclaire-et-tolerant-Toufiq_a76412.html
- https://atlasinfo.fr/La-Mosquee-Mohammed-VI-de-Dar-es-Salam-un-monument-religieux-pour-la-promotion-d-un-Islam-eclaire-et-tolerant-Toufiq_a76412.html

البعد الدبلوماسي في العلاقات المغربية الإفريقية

The diplomatic dimension in Moroccan-African relations

د .نعيمة الظرفات

جامعة محمد الخامس –الرباط- المملكة المغربية

ملخـــص:

تهدف الدبلوماسية الملكية إلى الاهتمام البالغ لجلالته بحسن تدبير العلاقات الدبلوماسية المغربية الإفريقية، حتى تحظى بالصدارة في السياسة الخارجية للمغرب في مجموعة من المجالات، والتي أبدع الملك محمد السادس في وضع الخطوط العريضة لها، والمتمثلة في النموذج التنموي المغربي الإفريقي على مجموعة من المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والروحية والأمنية، وأبدى التزامه في السير قدما إلى جانب إخوانه قادة البلدان الإفريقية في تحقيق التنمية المنشودة والمستدامة داخل القارة الإفريقية بالاعتماد على مواردها الطبيعية والبشرية المؤهلة.

الكلمات المفاتيح: الدبلوماسية، الدبلوماسية الملكية، الأبعاد الدبلوماسية، الخطب الملكية، العلاقات المغربية الإفريقية.

Abstract :

Royal diplomacy aims at the great attention of His Majesty to the good management of Moroccan-African diplomatic relations, in order to gain prominence in Morocco's foreign policy in a range of fields, which King Mohammed VI has created in outlining its outlines, represented in the Moroccan-African development model at a set of economic, political and social levels And cultural, religious, spiritual and security, and expressed his commitment to move forward alongside his brothers, the leaders of African countries in achieving the desired and sustainable development within the African continent, relying on its natural and human resources. Eligible.

Key words: diplomacy, royal diplomacy, diplomatic dimensions, royal speeches, Moroccan-African relations.

مقدمة:

تلعب الدبلوماسية دورا محوريا، في إدارة العلاقات الرسمية بين الدول ذات السيادة عبر مجموعة من الأنشطة، كالمؤتمرات الدولية وعبر مجموعة من الوثائق والخطب، التي يصدرها قادة الدول أو ممثليها داخل الدول الأخرى، وتعتبر الخطب الملكية من أهم وأبرز الآليات التي تؤسس لممارسة علم وفن إدارة العلاقات بين الدول، في إطار القانون والعرف الدولي وذلك من خلال وضع الخطوط العريضة للرؤية المستقبلية للمغرب في جميع المجالات، وتتضمن بين طياتها توجهات سامية للحكومة، يتحدد من خلالها توجهات البلاد وطنيا وإقليميا وجهويا وإفريقيا. كما تعتبر الخطب الملكية لبنة لاستشراف المستقبل في العلاقات الدولية، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدبلوماسية، و في هذا الإطار يعتبر الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالته في افتتاح المنتدى المغربي الإيفواري بأبيدجان يوم 24 فبراير 2014 مؤسسا لنظرة جديدة في العلاقات الإفريقية – الإفريقية، وليست فقط حدثا سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا، بل هو حدث هام له أبعاده وأثاره الكبيرة على المستويين الإقليمي والدولي، وهو يؤسس لمنطق الكتلة الاستراتيجية الواحدة اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا. وكذلك الشأن بالنسبة للخطاب التاريخي الذي ألقاه يوم الثلاثاء31 يناير 2017، أمام المشاركين في أشغال القمة الثامنة والعشرين لقادة دول ورؤساء حكومات بلدان الاتحاد الافريقي التي احتضنتها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية على الشكل التالي: ماهية الدبلوماسية الملكية وكيف يمكنها أن تساهم في إدارة الأبعاد المختلفة للعلاقات المغربية الإفريقية من خلال الخطب الملكية؟

المبحث الأول: الدبلوماسية الملكية ووظائفها ومجالاتها

إن الملك محمد السادس منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين وهو يدعو إلى الانكباب على وضع الاستراتيجية الإفريقية والتعاون جنوب–جنوب في صلب الدبلوماسية المغربية، مشددا على الضرورة الملحة لكي يتخلص التعاون الدولي من العوائق الجيوسياسية من أجل تنمية مستدامة حقيقية بالقارة الإفريقية، وخلق الظروف الملائمة للتعاون على إنجاح النموذج التنموي الإفريقي.

وذلك من خلال مجموعة من المحطات والآليات، كالزيارات الرسمية التي خص بها جلالته مجموعة من الدول الإفريقية، وحضور المؤتمرات واللقاءات الإفريقية التي تعنى بقضايا القارة من خلال حضوره الشخصي أو إرسال البعثات الرسمية التي تمثل جلالته في المحافل الإفريقية. وإلقاء

الخطب التاريخية التي تتضمن المحاور الأساسية التي تضع لبنات مستقبل العلاقات المغربية الإفريقي وذلك على جميع الأصعدة، الاقتصادية السياسية الثقافية الاجتماعية الأمنية الروحية الدينية...

الفرع الأول: تعريف الدبلوماسية(1):

الدبلوماسية: "علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، عن طريق الممثلين الدبلوماسيين، ضمن ميدان العلاقات الخارجية للأشخاص الدوليين في إطار ما يقره القانون والعرف الدولي"

ويستخدم لفظ الدبلوماسية أحيانا للدلالة على نمط من السلوك فتطلق كلمة "دبلوماسي" كمرادف للباقة والكياسة التي يتحلى بها الإنسان في علاقاته الاجتماعية فيوصف شخص بأنه دبلوماسي، إذا كان حسن التصرف، رقيقا مجاملا في تعامله مع الآخرين، قادرا على تدبير أموره وجل القضايا الشائكة بحدق وحنكة.

الفرع الثاني: وظائف الدبلوماسية:

يمكن تلخيص وظائف الدبلوماسية في ثلاث: جمع المعلومات، وتقديم صورة إيجابية، وتطبيق السياسة. تجمع السفارة معلومات حول تفكير القيادة السياسية المحلية، وعن حالة الاقتصاد المحلي، وهذه الأمور كلها مهمة لأنها تساعد على التنبؤ بالمشكلات الداخلية واستباق التغيرات في السياسة الخارجية، فيعد الممثلون الدبلوماسيون بمنزلة عيون الدولة وأذانها في الخارج، إذ أن رسائلهم وتقاريرهم تعد جزءا من الموارد الأولية التي تبنى عليها السياسة الخارجية كما تهدف الدبلوماسية إلى توفير صورة مستجدة عن الدولة، واليوم تتيح الاتصالات الحديثة تكوين أفكار واتخاذ مواقف حول العالم، وتتمتع الدول بأنظمة علاقات عامة واسعة، تهدف إلى جعل أعمالها وسياساتها محط تأييد دولي. وتزود السفارات الأجنبية وسائل الإعلام المحلية بتفسيرات رسمية، وتحاول تجنب الدعاية السلبية أو التخلص منها.

كما يدير الدبلوماسيون برنامج الدولة في الخارج، إذ يتفاوضون في مسألة الحقوق العسكرية ويسهلون الاستثمار الأجنبي ويشرفون على توزيع المساعدات الاقتصادية ويوفرون المعلومات والمساعدات اللازمة، وبالتالي فإن الدبلوماسية أصبحت عملية سياسية مستمرة توظفها الدولة بشكل

(1) عبد الفتاح على الرشدان، ومحمد خليل الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005.

رسمي في تنفيذ سياستها الخارجية وفي إدارتها لعلاقاتها مع غيرها من الدول والأشخاص الدولية الأخرى[1].

الفرع الثالث: مفهوم الدبلوماسية الملكية

الملك وفق الدستور المغربي، وخاصة الفصل 42، هو رئيس الدولة وممثلها الأسمى والساهر على احترام التعهدات الدولية للمملكة، فهو الذي يرسم السياسة الخارجية للمملكة ويدير توجهاتها الكبرى. وتحركات الملك خارج المغرب مبنية على هندسة مضبوطة تعتمد الواقعية والتحليل الرصين، وفقا للرؤية الاستشرافية الحكيمة لجلالته في العلاقات الإفريقية. فالدبلوماسية الملكية الجديدة تسير بالمغرب إلى التموقع قاريا وجهويا من خلال مقاربة متعددة المداخل يتقاطع فيها السياسي والاقتصادي والمالي والديني والمذهبي والروحي والأمني والعسكري، فهي دبلوماسية متكاملة[2].

المبحث الثاني: الخطب الملكية وحمولتها الدبلوماسية المتعددة الأبعاد

إن الخطب الملكية التي سنعمل على دراستها وتحليلها في هذا المبحث، تحمل بين طياتها، حرص جلالة الملك محمد السادس على بلورة مفهوم الدبلوماسية المتعددة الابعاد التي ستمكن إفريقيا من بلورة نموذج تنموي مغربي إفريقي مركزا جلالته على البعد الاقتصادي والسياسي، لتتمكن من التخلص من براتين الاستعمار الذي استنزف خيراتها الطبيعية والبشرية، مع الدعوة إلى الاعتماد على طاقاتها البشرية وعلى مواردها الطبيعية، قصد تحقيق التنمية المستدامة للقارة الإفريقية.

الفرع الأول: الخطب الملكية والدبلوماسية الاقتصادية

لقد دشن الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك في افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي الإيفواري بأبيدجان يوم 24 فبراير 2014 لبداية عهد اقتصادي جديد وجهته ومحوره وبعده العمق الإفريقي.

وفيما يلي بعض المقتطفات التي ركزت على ضرورة العمل على تطوير الدبلوماسية داخل القارة الإفريقية وتقوية البعد الإفريقي للعلاقات المغربية الإفريقية:

"إن المغرب، على غرار كوت ديفوار، يلتزم التزاما كاملا بانتمائه الطبيعي لإفريقيا الذي ظل يلازمه على امتداد تاريخه.

---

[1] مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج لأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2008.

[2] www.alittihad.info

واليوم، كما الأمس، توجد العلاقات الدبلوماسية في صميم التفاعل القائم بين بلدينا، غير أنه نظرا للتحولات العميقة التي يشهدها العالم فقد أضحى من الضروري ملائمة، الآليات التي تنبني عليها هذه العلاقات والأبعاد التي تنطوي عليها وكذا الموقع الذي تحتله ضمن منظومة العلاقات الدولية، مع المعطيات الجديدة على أرض الواقع.

لقد كانت الدبلوماسية في السابق، تعتبر أداة لتعزيز العلاقات السياسية أما اليوم، فقد أصبح البعد الاقتصادي يحظى بالأولوية، ويشكل إحدى الدعامات التي تقوم عليها العلاقات الدبلوماسية.

فالتعاون الذي كان يقوم سابقا على روابط الثقة والوشائج التاريخية أصبح اليوم يرتكز، أكثر فأكثر، على النجاعة والمردودية والمصداقية.

فالنجاعة تعطي ثمارها على الدوام. كما أنها تعد الضمانة الحقيقية لبلوغ نتائج ملموسة، وتحقيق تطور قابل للقياس، واكتساب القدرة على الاستجابة للتطلعات، فضلا عن كونها تكفل الجودة وتسهم في ترسيخ الثقة.

أما المصداقية، فتقتضي أن يتم تسخير الثروات التي تزخر بها قارتنا، في المقام الأول، لصالح الشعوب الإفريقية. وهو ما يستوجب وضع التعاون جنوب-جنوب، في صلب الشراكات الاقتصادية بين بلدانها.

إن إفريقيا قارة كبيرة، بقواها الحية وبمواردها وإمكاناتها. فعليها أن تعتمد على إمكاناتها الذاتية. ذلك أنها لم تعد قارة مستعمرة لذا، فإفريقيا مطالبة اليوم بأن تضع ثقتها في إفريقيا.

فقارتنا ليست في حاجة للمساعدات، بقدر ما تحتاج لشراكات ذات نفع متبادل. كما أنها تحتاج لمشاريع التنمية البشرية والاجتماعية أكثر من حاجتها لمساعدات إنسانية[1]".

من خلال هذه المقتطفات القوية من الخطاب الذي ألقاه جلالته في افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي الإيفواري، نستشف عناصر نموذج تنموي إفريقي مبتكر يقطع مع النماذج والتصورات التي كانت سائدة في القرن الماضي. وأول هذه العناصر التي يقوم عليها هذا النموذج التنموي الإفريقي هو أن تتخلص إفريقيا من رواسب الماضي، المتمثل في الآثار السلبية التي خلفها الاستعمار في الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيق النمو بالقارة الإفريقية والتي لا

[1] الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك في افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي الإيفواري بأبيدجان يوم 24 فبراير 2014.

تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، بل تزيد من تفاقم الوضع وتهدد الاستقرار داخل القارة الإفريقية مما سيثقل كاهلها ويعيق برامجها واستراتيجياتها ويجعلها تابعة للمستعمر.

وأن تستعيد ثقتها في إمكاناتها ومواردها، وفي ما تزخر به من كفاءات بشرية، صرفت عليها أموال باهضه لتكوينها وتأطير ها وتمكينها من المهارات والقدرات التي تساعدها على التفكير والتحليل ووضع الاستراتيجيات الناجعة والسهر على تنفيذها وتحقيق الأهداف المسطرة لصالح بلدانها. مستحضرة خصوصيات القارة الإفريقية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، باعتماد المنهجيات والأساليب والآليات الفعالة والناجعة لتحقيق الأهداف المرجوة التي تخدم المصالح العليا لقارتنا الإفريقية. ولا ننسى الإمكانيات والموارد الطبيعية المختلفة التي تزخر بها القارة الإفريقية، بالإضافة إلى الكفاءات البشرية المؤهلة لرفع تحديات العولمة والتطور التكنولوجي والرقمي الذي أصبح مؤشرا من مؤشرات النجاح في كل نموذج تنموي نسعى إلى تحقيقه.

فإذا كان القرن العشرين قرن الانعتاق من الاستعمار، بالنسبة للدول الإفريقية فإن القرن الواحد والعشرين يجب أن يكون قرن النهوض الاقتصادي والاجتماعي وخدمة الاستقرار السياسي، وذلك من خلال التضامن والتعاون بين الشعوب الإفريقية مع احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية. دون أن تعيش في عزلة عن العالم.

فمن منظور جلالة الملك فإن "التعاون الذي كان يقوم سابقا على روابط الثقة والوشائج التاريخية أصبح اليوم يرتكز كثيرا على النجاعة والمردودية والمصداقية" ذلك أن " النجاعة تعطي ثمارها على الدوام، كما أنها تعد الضمانة الحقيقية لبلوغ نتائج ملموسة، وتحقيق تطور قابل للقياس واكتساب القدرة على الاستجابة للتطلعات، فضلا عن كونها تكفل الجودة وتسهم في ترسيخ الثقة" فيما تقتضي المصداقية " تسخير الثروات التي تزخر بها قارتنا في المقام الأول لصالح الشعوب الإفريقية. وهو ما يستوجب وضع التعاون جنوب –جنوب في صلب الشراكات الاقتصادية بين بلدانها" ومن هنا شدد جلالة الملك على أن إفريقيا مطالبة بالاستفادة من الفرص التي يتيحها الثلاثي، كآلية مبتكرة لتضافر الجهود والاستثمار الأمثل للإمكانيات المتوفرة. وأعرب جلالة الملك في هذا الصدد عن استعداد المغرب، الذي كان رائدا في هذا النوع من التعاون،" لجعل رصيد الثقة والمصداقية الذي يحظى به لدى شركائه في خدمة أشقائه الأفارقة، فمن واجبنا الجماعي أن نجعل من العولمة قوة

إيجابية في خدمة التطور في إفريقيا. وهو ما يجعل من النمو الاقتصادي، والتبادل التجاري والاندماج الإقليمي، مواضيع ذات مكانة جوهرية"[1].

كما قال جلالة الملك أن التطلع إلى إفريقيا متطورة ونشيطة ليس مجرد حلم بل يمكن أن يكون حقيقة، شريطة الالتزام بالعمل والمبادرة اللذين يمنحهما للممارسة السياسية مصداقيتها، ويتيحان تحقيق الأهداف المنشودة[2].

وعلى هامش هذا المنتدى الاقتصادي الإفريقي الهام جلالة الملك يترأس حفل التوقيع على 26 اتفاقية شراكة واستثمار في نهاية أشغال هذا المنتدى الإيفواري المغربي بأبيدجان بين القطاعين العام والخاص وذلك في اختتام المنتدى الاقتصادي الإيفواري المغربي.

وتندرج هذه الاتفاقيات في إطار التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك في افتتاح المنتدى الاقتصادي الإيفواري المغربي المتعلقة بتعزيز التعاون جنوب – جنوب ، وإضفاء الدينامية على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص ويتعلق الأمر بعودة الملك إلى الاتحاد الإفريقي"سياسة الواقع ودبلوماسية الاقتصاد"

إن المغرب في سياسته الخارجية ومنذ عهد الملك الراحل الحسن الثاني كان يعتبر إفريقيا جزءا من أسرته بالرغم من التحفظات إزاء سلوك ومواقف العديد من القادة الأفارقة بخصوص مشكلة الصحراء. كما أن هناك ارتباط ديني بين المغرب ودول غرب إفريقيا والتي نشر فيها الإسلام على يد المغاربة حيث كان من أولويات المغرب أن تثبت إفريقيا ذاتها على الساحة الدولية، وقد كان يقول الحسن الثاني عن إفريقيا في تلك الحقبة: «إن إفريقيا مريضة بقادتها وهذه تبعات الاستعمار"[3]

الفرع الثاني: الخطب الملكية و الدبلوماسية السياسية

تتميز الدبلوماسية الملكية بمتانة الالتزام الراسخ من أجل القارة، ولقد مكنت هذه الدبلوماسية الدينامية في مختلف أنحاء القارة من إبراز الصورة الحقيقية للمملكة، باعتبارها قوة فعالة من أجل التغيير وصوت الحكمة الذي يعطي للعمل الإفريقي بعدا جديدا قائما على التفاهم

[1] الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك في افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي الإيفواري بأبيدجان يوم 24 فبراير 2014.
[2] www.assahara.m.journal
[3] http://barq-rs.com

المتبادل والتضامن. وبالارتكاز على هذه القاعدة القوية، عاد المغرب إلى أسرته المؤسساتية الإفريقية بمناسبة انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي في يناير 2017 في أديس أبابا[1].

فخلال هذه القمة، رحبت عاصمة إفريقيا بحرارة بصاحب الجلالة الملك محمد السادس ، مبدع هذه الرؤية الجديدة وهذا المشروع القاري الجديد. وقد لخص الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك أمام قمة الاتحاد الإفريقي بمناسبة العودة التاريخية المظفرة للمغرب، ببلاغة ووضوح، مرتكزات الدبلوماسية المغربية الجديدة في إفريقيا حيث أكد جلالة الملك على أنه" رغم السنوات التي غبنا فيها عن مؤسسات الاتحاد الإفريقي، فإن الروابط لم تنقطع قط؛ بل ظلت قوية، كما أن الدول الإفريقية وجدتنا دوما بجانبها"[2].

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي تؤرخ لحقبة جديدة من الدبلوماسية الملكية بين المغرب و إفريقيا:[3].

"كم هو جميل هذا اليوم، الذي أعود فيه إلى البيت، بعد طول غياب! كم هو جميل هذا اليوم، الذي أحمل فيه قلبي ومشاعري إلى المكان الذي أحبه! فإفريقيا قارتي، وهي أيضا بيتي.

من أجل ذلك، قررت، أخواتي وإخواني الأعزاء قادة الدول، أن أقوم بهذه الزيارة، وأن أتوجه إليكم بهذا الخطاب، دون انتظار استكمال الإجراءات القانونية والمسطرية، التي ستفضي لاستعادة المملكة مكانها داخل الاتحاد.

وإن الدعم الصريح والقوي، الذي حظي به المغرب، لخير دليل على متانة الروابط التي تجمعنا.

لقد كان الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية ضروريا : فقد أتاح الفرصة للمغرب لإعادة تركيز عمله داخل القارة، ولإبراز مدى حاجة المغرب لإفريقيا، ومدى حاجة إفريقيا للمغرب.

لقد حان موعد العودة إلى البيت: ففي الوقت الذي تعتبر فيه المملكة المغربية من بين البلدان الأفريقية الأكثر تقدما، وتتطلع فيه معظم الدول الأعضاء إلى رجوعنا، اخترنا العودة للقاء أسرتنا. وفي واقع الأمر، فإننا لم نغادر أبدا هذه الأسرة.

---

[1] www.maroctelegraph.com

[2] خطاب الملك أمام الاتحاد الإفريقي 2017.

[3] خطاب الملك أمام الاتحاد الإفريقي 2017.

ورغم السنوات التي غبنا فيها عن مؤسسات الاتحاد الإفريقي، فإن الروابط لم تنقطع قط؛ بل إنها ظلت قوية. كما أن الدول الأفريقية وجدتنا دوما بجانبها :

* لقد استطعنا تطوير علاقات ثنائية قوية وملموسة: فمنذ سنة 2000، أبرم المغرب مع البلدان الإفريقية، حوالي ألف اتفاقية همت مختلف مجالات التعاون.

وعلى سبيل المقارنة، هل تعلمون أنه بين سنتي 1956و1999، تم التوقيع على 515 اتفاقية، في حين أنه منذ سنة 2000 إلى اليوم، وصل العدد إلى 949 اتفاقية، أي حوالي الضعف؟

وخلال هذه السنوات، ارتأيت شخصيا أن أعطي دفعة ملموسة لهذا التوجه، وذلك من خلال تكثيف الزيارات إلى مختلف جهات ومناطق القارة.

كما تم التوقيع أيضا، خلال كل واحدة من الزيارات الستة والأربعين، التي قمت بها إلى 25 بلدا إفريقيا، على العديد من الاتفاقيات في القطاع الخاص.

أما على الصعيد الداخلي، فإنه يتم استقبال الأفارقة من دول جنوب الصحراء، في إطار الالتزام بالمبادئ التي قمنا بالإعلان عنها سابقا. وقد تم إطلاق العديد من عمليات تسوية الوضعية، حيث استفاد منها، في المرحلة الأولى، ما يزيد عن 25 ألف شخص.

إن إفريقيا اليوم، يحكمها جيل جديد من القادة المتحررين من العقد، يعملون من أجل استقرار شعوب بلدانهم، وضمان انفتاحها السياسي، وتنميتها الاقتصادية، وتقدمها الاجتماعي"[1].

تكرس عودة المملكة إلى أسرتها الصورة الحقيقية والجوهرية للمغرب كقوة للتغيير وكبلد يحدوه التزام ثابت لفائدة تنمية وازدهار إفريقيا "المكان الذي أحبه " كما وصفه بذلك جلالة الملك في الخطاب الذي ألقاه خلال قمة العودة الكبرى.فهذه العودة هي في الحقيقة مجرد تتويج منطقي ومستحق لرؤية تقوم على سياسة استباقية ومنفتحة يقودها بحكمة وعزم جلالة الملك الذي يضع القارة الإفريقية في صلب السياسة الخارجية للمملكة. خاصة بعد تصويت 39 دولة من أصل 54 الأعضاء في الاتحاد ويؤكد جلالته على إعطائه الدفعة القوية لهذا الانتماء إلى الاتحاد وذلك من خلال الزيارات العديدة التي قام بها جلالته إلى مجموعة من الدول داخل القارة بكل جهاتها بلغت 46 زيارة.

مع التوقيع على مجموعة هائلة من الاتفاقيات همت مجموعة كبيرة من المجالات بلغت إلى 949 اتفاقية في العقدين الأخيرين.

كما أكد جلالته على التزامه باستقبال الأفارقة من دول جنوب الصحراء والعمل على تسوية وضعياتهم للإقامة داخل المغرب. حتى تتمكن الدول الإفريقية، من الحفاظ على استقرارها وضمان انفتاحها السياسي وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة

وفي الأخير وبعد تحليلنا لبعض مقتطفات الخطابات الملكية، التي تضمنت توجهات سامية، تهدف إلى الاهتمام البالغ لجلالته بحسن تدبير العلاقات الدبلوماسية المغربية الإفريقية، حتى تحظى بالصدارة في السياسة الخارجية للمغرب في مجموعة من المجالات، نستنتج أن الملك محمد السادس أبدع في وضع الخطوط العريضة للنموذج التنموي المغربي الإفريقي على مجموعة من المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والروحية والأمنية، وأبدى التزامه في السير قدما إلى جانب إخوانه قادة البلدان الإفريقية في تحقيق التنمية المنشودة والمستدامة داخل القارة الإفريقية بالاعتماد على مواردها الطبيعية والبشرية المؤهلة.

قائمة المراجع

الخطب الملكية:

- الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك في افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي الإيفواري بأبيدجان يوم 24 فبراير 2014.
- خطاب الملك أمام الاتحاد الإفريقي 2017.

- المراجع باللغة العربية:

- عبد الفتاح على الرشدان، ومحمد خليل الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005.
- مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج لأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2008.

webographie

- www.assahara.m.journal
-http://barq-rs.com
-www.maroctelegraph.com
- www.alittihad.info

العلاقات المغربية الإفريقية في ظل إسهامات الدبلوماسية البرلمانية

Moroccan-African relations in light of the contributions of parliamentary diplomacy

الباحثة : بشرى عصودي

جامعة محمد الخامس – كلية الحقوق – الرباط – المملكة المغربية

ملخص :

تتعدد أداوت السياسة الخارجية للدول، والتي تسعى من خلالها تحقيق أهدافها وإدارة علاقاتها الخارجية بما يحقق مصالحها. إلا أنَّ أبرز هذه الأدوات هي الدبلوماسية، والتي تعتبر الأداة الأكثر فاعلية في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

وإن ما زاد من أهمية عمل الدبلوماسية، هو ظهور أنماط جديدة مختلفة عن الدبلوماسية التقليدية. ومن بين هذه الأنماط ما عرف "بالدبلوماسية البرلمانية"، التي برزت كاستجابة للمعطيات والتحديات الجديدة التي فرضتها التطورات والتغيرات في شكل العلاقات الدولية. وزيادة الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب في مختلف المجالات الإنسانية[1].

وقد عمل المغرب منذ استقلاله على توطيد علاقاته التاريخية والثقافية والتعاون مع البلدان الإفريقية. لأن هذه الأخيرة تشكل الانتماء الجغرافي. فقد اتسمت سياسته الخارجية بالدعم والتضامن من أجل حرية ووحدة واندماج القارة الإفريقية.

بينما أضحت البعثات البرلمانية المغربية اليوم، من القنوات التي تباشر الدبلوماسية الموازية. حيث أصبحت تلعب دورا فعالا في الدبلوماسية المغربية الحديثة. وذلك عبر الملتقيات والمؤتمرات البرلمانية الدولية والجهوية أو عبر الزيارات المتبادلة بين مختلف البرلمانات. كما عمل البرلمان المغربي إلى جانب البرلمانات الوطنية الإفريقية في مختلف الأنظمة السياسية، بما فيها الديمقراطية، على المساهمة في تدبير الشأن الدولي.

الكلمات المفاتيح : السياسة الخارجية، الدبلوماسية البرلمانية، المحددات السياسية، البرلمان.

Abstract :

There are many tools for the foreign policy of countries, through which they seek to accomplish their goals and manage their foreign relations in a manner that achieves their interests. However, the most prominent of these tools is diplomacy, which is the most effective tool in implementing the country's foreign policy.

What has increased the importance of diplomacy is the emergence of new patterns that are different from traditional diplomacy. Among these patterns is what has been known as "parliamentary diplomacy", which has emerged in response to new data and challenges imposed by developments and changes in the form of international relations. And increasing interdependence between nations and peoples in various humanitarian fields.

Since its independence, Morocco has worked to consolidate its historical and cultural relations and cooperation with African countries. Because the latter form a geographical affiliation. His foreign policy has been characterized by support and solidarity for the freedom, unity and integration of the African continent.

Meanwhile, Moroccan parliamentary missions have become one of the channels that conduct parallel diplomacy. It has become an active role in modern Moroccan diplomacy. This is through international and regional parliamentary meetings and conferences, or through exchanges between different parliaments. The Moroccan Parliament worked alongside African national parliaments in various political systems, including democracy, to contribute to managing international affairs.

***Key words** : Foreign Policy, Parliamentary diplomacy, Political determinants, Parliament.*

[1] د. علي حسين الشامي، "الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية"، الطبعة الخامسة 2011، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص.45.

مقدمة :

إن إفريقيا قارة ضخمة بكل المقاييس، بجغرافيتها المترامية الأطراف، بساكنتها المتنوعة الأعراق واللغات والديانات والثقافات، بمناجمها ومعادنها وثرواتها الطبيعية الهائلة، بموقعها الجيو-استراتيجي الذي يجعل منها معبرا لتيارات السلع والرساميل والخدمات،[1] وبسوقها الداخلي الذي تقدره المعطيات الإحصائية بأكثر من ملياري نسمة في أفق العام 2050.

هذا الفضاء الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والبشري الواسع والواعد لم يكن ليترك بعض البلدان وضمنها المغرب، في وضعية حياد أو لامبالاة، بل دفعها إلى بناء توجهات دبلوماسية واقتصادية وسياسية باستحضار هذا الواقع وبالارتكاز على معطياته.

ولقد اختار المغرب على مستوى سياسته الخارجية وعلاقاته الدولية نهج تنويع شركائه، حيث لم يرهن علاقاته مع طرف واحد. وهذا الخيار يجد أساسه في تصدير الدستور المغربي لسنة 2011، الذي أكد على التزام المغرب بتقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية. ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء، وتعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو-متوسطي. وتوسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم. وتقوية التعاون جنوب-جنوب[2].

إن انتماء المغرب جغرافيا لإفريقيا والتي تشكل بالنسبة له الفضاء الطبيعي والامتداد الاستراتيجي، لدرجة وصف الملك الراحل الحسن الثاني المغرب "بشجرة جذورها المغذية في إفريقيا". وأما سياسيا فقد تجسدت هذه الإرادة من خلال التنصيص في كافة الدساتير المغربية المتعاقبة على اعتبار المغرب دولة إفريقية تجعل من بين أهدافها الوحدة الإفريقية[3]. لكنه رغم الاعتبارات الجغرافية التي تربط المغرب ومحيطه الإفريقي، فإن علاقاته بالقارة السمراء ستتحكم فيها عوامل أخرى من بينها الجوانب الدينية المتمثلة في الروابط الروحية والثقافات المشتركة، نظر للفوائد السياسية والمنافع الاقتصادية. وكذا المصالح الوطنية التي يمكن جنيها من خلال استثمار العوامل الدينية والانتماء

---

[1] " أفريقيا العمق الإستراتيجي الجديد للمغرب "، مقالات رأي بموقع الجزيرة، نشر بتاريخ 21 نونبر 2016.
[2] عبد العالي حور، "الإستراتيجية المغربية في إفريقيا : الرهانات والتحديات"، مجلة رهانات، العدد 44، السنة 2018، ص. 41
[3] د. الحسان بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية-الفاعلون والتفاعلات" شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2002-الرباط، ص. 193.

للعالم الإسلامي كأوسع مجموعة بشرية في الوقت الراهن، والذي يشمل بدوره بعض البلدان الإفريقية[1].

وإدراكا لأهمية اندماجه الإقليمي كرافعة لتموقعه الدولي، عمل المغرب على عودته إلى الاتحاد الإفريقي في يناير 2017. كما باشر عملية انضمامه إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO). ويكتسي الانضمام إلى هذه المجموعة أهمية قصوى على مستوى الخيارات الإستراتيجية للمغرب، ليس فقط بسبب قوة العلاقات التي تجمع المغرب مع العديد من الدول الأعضاء، ولكن أيضا بسبب الإمكانات الاقتصادية التي يتيحها هذا التكتل. وهذا يدل على الوعي بأهمية الانفتاح على كل تكتلات القارة ودولها، بدون استثناء، حتى تلك التي لها مواقف مناوئة من قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، من أجل الاشتغال معها بالرغم من اختلاف توجهاتها.

هذا، وتتميز الدبلوماسية البرلمانية المغربية بكون أطرافها يتمتعون بتفويض دستوري من قبل الشعب. وهذا التفويض تدعمه ثقة الناخبين مما يسبغ عليهم صفة تمثيلية شعبية حقيقية. بل إن أعضاء البرلمان المغربي، وبحكم عملهم وانتخابهم مؤهلون للاضطلاع بدور فريد في التعبير عن مصالح المغرب. كما أن البرلمان هو جزء من بنيان الدولة المغربية وفق الدستور. وأعضاء البرلمان –بسبب اشتراكهم في المداولات والمناقشات التي تدور داخل قاعات البرلمان ولجانه، سواء بمناسبة سن التشريعات أو إبرام المعاهدات الدولية- هم أكثر دراية وإلماما بالجوانب الموضوعية للمشكلات التي تطرح على المستوى الإفريقي، ومدى انعكاساتها على المستوى المحلي.

وبما أن البعثات البرلمانية اليوم من القنوات التي تباشر الدبلوماسية الموازية، حيث أضحت تلعب دورا كبيرا وفعالا في الدبلوماسية الحديثة، سواء عبر الملتقيات والمؤتمرات البرلمانية الدولية والجهوية أو عبر الزيارات المتبادلة بين مختلف البرلمانات في العالم، كما عرفت مساهمة البرلمانات الوطنية في مختلف الأنظمة السياسية، لاسيما الديمقراطية، في تدبير الشأن الدولي تطورا ملحوظا خلال العقود الأخيرة.

أهمية الدراسة: إن أهمية دراسة هذا الموضوع تبرز من خلال أن الأحداث العالمية المتتالية، جعلت من السلطة التنفيذية، في كثير من الدول، تعيد الاعتبار لباقي الفاعلين، وتشركهم في الكثير من اختصاصات السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية. وهكذا ظهر دور البرلمان، باعتباره ممثلا

[1] د. عبد الهادي بوطالب، "مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الحادي والعشرين"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004- الدار البيضاء، ص. 86.

شرعيا للإرادة الشعبية، ولا ينبغي أن يكتفي بالدور البسيط والتقليدي في التشريع ومراقبة الحكومة، بل يتقلد مهام أكثر أهمية في دعم وتكملة الدبلوماسية الحكومية، ومصاحبة اختياراتها.

إشكالية الدراسة : ترتبط بمعرفة مدى مساهمة البرلمان المغربي، من خلال ممارسته لاختصاصه الدبلوماسي، في الإحاطة والدفع بالتوجهات الإفريقية للسياسة الخارجية المغربية.

ولمعالجة هذه الإشكالية، تم اعتماد مقاربة تشتمل على المنهج النسقي، لاستنتاج الثابت والمتغير في الدبلوماسية البرلمانية سواء على مستوى الأدوار أو الأولويات. والمقاربة القانونية، لتحليل الأرضية القانونية للدبلوماسية المغربية في شقها الموازي. والمنهج الإحصائي، تم الاستئناس به لتتبع حصيلة الفاعلين الدبلوماسيين في البرلمان المغربي.

وعليه، وبغية رسم معالم واضحة لهذه الإشكالية، سيتم توضيح عناصرها، استنادا لثلاث محاور:

المحور الأول: المحددات السياسية المغربية-الإفريقية
المحور الثاني : المغرب وإفريقيا شراكة نحو إطار استراتيجي جديد
المحور الثالث: العلاقات المغربية الإفريقية في ظل انشغالات الدبلوماسية البرلمانية

المحور الأول: المحددات السياسية المغربية-الإفريقية

إن السلوك الخارجي للدولة عادة ما يحدده دافع المصلحة الوطنية، سواء في جانبه السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي. ويختلف تأثير هذه الجوانب حسب الدول وما تقتضيه دينامية العلاقات الدولية بشكل عام. وحسب طبيعة النظام السياسي، ووفقا لذلك فوازع المصلحة السياسية كان من ضمن محددات وسمات العلاقات المغربية مع إفريقيا جنوب الصحراء.

وترجع طبيعة الاهتمام المغربي بدول جنوب الصحراء، إلى التاريخ المشترك الذي يجمعه بدول هذه المنطقة. وتاريخ المغرب خير شاهد على ذلك، وقد استمر الأمر على حاله خلال الفترة الحديثة والمعاصرة حيث كانت المملكة المغربية في مقدمة البلدان، التي بادرت إلى التضامن مع إفريقيا عبر الانشغال بالقضايا التي تزخر بها هذه المنطقة وكانت دائمة الحضور الفعلي في هذه الدول.

فمنذ استقلال المغرب إلى انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، طرح هاجسا سياسيا أمام المغرب، وهو مسألة تدبير الوحدة الترابية. ذلك أن المغرب العضو النشيط في القارة الإفريقية –خاصة من خلال مجموعة الدار البيضاء- سيجد نفسه أمام إشكالية محورية، تتمثل في التوفيق بين الدفاع

عن مصالحه الترابية ومبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار الذي كرسه ميثاق أديس أبابا سنة 1963. تدبير هذه الإشكالية ستتحكم إلى حد كبير في تفاعل المغرب مع محيطه الإفريقي[1].

ومنذ سنة 1983، عزز المغرب مكانته في القارة الإفريقية من خلال الترابط عبر علاقات سياسية متميزة مع العديد من دول القارة الإفريقية جنوب الصحراء. وقد قام ملك البلاد بمضاعفة زياراته للعديد من دول إفريقيا، منتهجا أسلوبا جديدا في التعاون مع القارة السمراء، ألا وهو التعاون في مجال التنمية الإنسانية بالإضافة إلى التعاون القطاعي الذي يشمل عدة ميادين. فالمغرب يسعى إلى إعطاء التعاون "جنوب-جنوب" صبغة إنسانية ممزوجة بروح التضامن[2].

إن مساهمة المغرب القوية في إيجاد الحلول لعدد من بؤر التوتر وحفظ السلام على مستوى القارة الإفريقية وجهوده الأمنية، التي ما فتئ يبذلها ولا يزال، من أجل محاربة ظاهرة الإرهاب المقيتة والقادمة من دول الساحل وجنوب الصحراء[3]. إضافة إلى المبادرات التي اتخذها في إطار تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين الأفارقة المتواجدين على أرضه، وغيرها من المبادرات الإيجابية، وهي كثيرة تبرهن على أن المغرب يجعل من خدمة العمق الإفريقي في كل أبعاده ومستوياته. وكذا صون كرامة المواطن الإفريقي أولوية من الأولويات الحيوية في سياسته الخارجية.

وقد أخذت سياسة المغرب الإفريقية بعدًا جديدًا في عهد الملك محمد السادس، فمنذ انضمامه إلى العرش في عام 1999، شرع في إعادة العلاقات مع القارة الأفريقية على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والدينية. وقد بلغ هذا المشروع الجيوسياسي الرئيسي ذروته في 30 و 31 يناير 2017 في أديس أبابا، خلال القمة 28 للاتحاد الإفريقي، عندما أُعيد المغرب إلى المنظمة الإفريقية بعد أن غادرها في نوفمبر 1984. لكن المغرب لم يتنصل أبداً من سياسته الإفريقية، وقد أظهر حجم المشاريع التي تم افتتاحها منذ العقدين الأخيرين في العديد من البلدان الإفريقية رغبة المغرب في قيادة سياسة متماسكة بشكل خاص في إفريقيا جنوب الصحراء[4].

وخلال الزيارات الرسمية العديدة التي تمت في العديد من الدول الإفريقية، أكد الملك محمد السادس على التزام المغرب الخالص تجاه القارة الإفريقية. وهو التزام متعدد الأبعاد يشمل مختلف

---

[1] د. الحسان بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية : الفاعلون والتفاعلات"، شركة بابل للطباعة والنشر والوزيع، الرباط 2002، ص.194.
[2] أماني الطويل، "الواقع الجيو-سياسي لإفريقيا وحالة التدافع الدولي" الدورة 43 لأكاديمية المملكة المغربية، الرباط 8-11 دجنبر 2015، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، الجزء الأول، طبعة 2016، ص. 134.
[3] مداولات مجلس النواب، الجلسة الرابعة –دورة أكتوبر 2016 بتاريخ 18 يناير 2017، ص. 22.
[4] "The African vocation of Morocco - policies and strategies", Revue « Espace géographique et société marocaine » numéro 18/19, 2017.

المجالات سواء الاقتصادية والسياسية والروحية والثقافية والإنسانية. حضور اقتصادي ودبلوماسي قوي للغاية يوازن في الميزان أثناء المفاوضات مع أو ضد إعادة دمج المغرب.

واليوم، تبدو الحاجة ماسة إلى إحياء الدور المغربي في إفريقيا والعودة به إلى جذوره الإفريقية، من خلال سياسة دبلوماسية إفريقية تعيد إلى المغرب هيبته الضائعة داخل القارة. وتحيي إرثه التاريخي هناك. فالقرار السياسي في هذا الشأن قرار استراتيجي تمليه الضرورات الداخلية والإقليمية والعالمية والتحديات المرتبطة بها. وهذا من قبيل النزعة العالمية نحو التكتلات الجهوية، وتعزيز الأدوار الإقليمية للدول، خدمة لقضايا التنمية وحماية المصالح الإستراتيجية الكبرى للدول، في أفق تحقيق الأمن القومي واكتساب أوراق إقليمية تكون أوراقا رابحة في الرهانات التنموية الداخلية والخارجية[1].

المحور الثاني : المغرب وإفريقيا شراكة نحو إطار استراتيجي جديد

لقد نجح المغرب منذ عصور في بناء نموذج منفرد في علاقاته مع باقي الدول الإفريقية، مبني على التضامن والتعاون والذي اتجه نحو شراكة متعددة منفتحة على المستقبل ذات النفع المتبادل. فخلال المؤتمر الإفريقي سنة 2000، قرر الملك محمد السادس إلغاء ديون المغرب تجاه الدول الإفريقية الأقل نموا، وإعفاء سلعهم المصدرة من الرسوم الجمركية. وقد نتج عن هذا الإجراء ارتفاع صادرات هذه الدول نحو المغرب، وهذا ساهم في دعم التنمية في هذه الدول.

وقد سجل المغرب عودته الفعلية إلى القارة الإفريقية، وذلك من خلال الجولات المتعددة للملك محمد السادس[2]. والتي قام بها لعدة بلدان إفريقية تخللتها التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون بينها وبين المغرب. إذ بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة مع المغرب والدول الإفريقية ما يفوق ألف اتفاقية، تتضمن القطاع العمومي والقطاع الخاص. وفي جميع القطاعات الاقتصادية والتجارية والصناعية والثقافية. وهذا ما أدى إلى ارتفاع الاستثمارات المغربية في هذه الدول إلى أكثر من 50% من استثمارات المغرب بالخارج[3].

إن تركيز المغرب على الفضاء الإفريقي، ومدى انعكاساته الإيجابية على مستوى القارة، أصبح محط اهتمام الدوائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على مستوى القارة وذلك نتيجة المشاريع التنموية التي أطلقها المغرب في العديد من الدول الإفريقية، سواء في مجال الفلاحة والأمن الغذائي، في

---

[1] رشيد الجبوري، "نحو سياسة خارجية مغربية إفريقية"، جريدة المساء، بتاريخ 7 يناير 2011.
[2] أكثر من 50 زيارة رسمية لأكثر من 28 بلد إفريقي.
[3] محمد بوشنتوف، رئيس النادي الدبلوماسي خلال الندوة التي نظمها مجلس النواب بتعاون مع النادي الدبلوماسي حول موضوع : "الاندماج الإفريقي التحدي الكبير"، بتاريخ 6 دجنبر 2016 بالرباط

مجال الأمن والسلم، أو في مجال العمران والبناء. وغيرها من المجالات التي سترقى بالقارة الإفريقية إلى مستقبل ينعم فيه أهلها بالنماء والسلم والاستقرار[1].

وفي نفس السياق، يجب إلى الإشارة إلى "أنبوب الغاز إفريقيا الأطلسي"، الذي بلوره الملك محمد السادس مع رئيس جمهورية نيجيريا الفيدرالية. والذي سيكون له الأثر الواضح في تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا. وسيفرز جوا مناسبا للتعاون الإقليمي الثنائي والمتعدد الأطراف، وهذا ما أشار إليه الخطاب الملكي في المنتدى الاقتصادي لأبيدجان على أن إفريقيا لا تحتاج إلى مساعدات وإنما إلى شراكة ذات نفع متبادل. وأن التطلع لإفريقيا متطورة ونشيطة ليس مجرد حلم بل يمكن أن يكون حقيقة، شريطة الالتزام بالعمل والمبادرة اللذين يمنحان للممارسة السياسية مصداقيتها ويتيحان تحقيق الأهداف المنشودة.

ولقد بادر المغرب كذلك، ووفقا للرؤية المغربية للاندماج الإفريقي، إلى إطلاق مشاريع إستراتيجية كبرى في القارة، تهم ميادين الطاقة والفلاحة والبنيات التحتية. هذا إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحماية الاستثمار وتفادي الازدواج الضريبي، وكذا التبادل الحر، باعتبارها آليات وأدوات لتشجيع التعاون الاقتصادي وتدفق الاستثمارات وخدمة أهداف الاندماج الاقتصادي في إفريقيا. كما يسعى المغرب، في إطار آلية التعاون الثلاثي، من أجل تبادل الخبرات والبحث عن سبل تمويلها، إلى عقد شراكات مع دول ومنظمات ترغب في دعم مختلف المشاريع التنموية داخل القارة الإفريقية[2].

وعلى المستوى الاجتماعي، فقد تخرج من الجامعات المغربية حوالي 25.000 طالب إفريقي. وتم تكوين أزيد من 5000 إطار إداري إفريقي في مختلف التخصصات. كما يقوم معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات بتكوين 1000 طالب، 78% منهم من نيجيريا، مالي، السنغال، الكوت ديفوار، غينيا، رواندا وتنزانيا. فإفريقيا ومواردها البشرية هي الثروة الرئيسية الواجب الحفاظ عليها ووضعها رهم إشارة تنمية القارة. وهذا ما أكد عليه الملك محمد السادس من خلال خطابه خلال القمة 29 للاتحاد الإفريقي، على أن ما يقارب 600 مليون إفريقي وإفريقية هم من فئة الشباب. وفي

---

[1] محمد بوشنتوف، رئيس النادي الدبلوماسي خلال الندوة التي نظمها مجلس النواب بتعاون مع النادي الدبلوماسي حول موضوع : "الاندماج الإفريقي التحدي الكبير"، بتاريخ 6 دجنبر 2016 بالرباط.

[2] M. Moustapha Cissé Lo, Président du Parlement de la CEDEAO, lors de l'organisation du colloque sous le thème ''Vers une meilleure circulation des biens et des personnes entre pays africains'', le 22 mars 2018 à Rabat.

سنة 2050، ستتراوح أعمار 400 مليون إفريقي ما بين 15 و24 سنة. الشيء الذي يستوجب ضرورة تسخير هذه الثروة نحو تنمية القارة وضمان مستقبلها[1].

كذلك، المغرب يرى أن الاندماج الإفريقي يجب أن يرتكز على أسس واقعية وعلى التكامل والتدرج، بشكل يضمن الأمن والاستقرار في القارة، ويحفظ المصالح العليا للدول الأعضاء، سواء على المستوى السيادي والسياسي أو على مستوى المصالح الاقتصادية الحيوية. وكذلك توحيد الأهداف و الرؤى والمواقف تجاه الشركاء الأجانب، في خضم التهديدات والتحديات التي تواجه القارة الإفريقية، في إطار العولمة. كما أن الاندماج يفرض أيضا، التعامل المنسق مع بعض القضايا ذات البعد القاري والكوني، كظواهر التغيرات المناخية، الهجرة، الإرهاب والتطرف.

المحور الثالث: العلاقات المغربية الإفريقية وإسهامات الدبلوماسية البرلمانية

تقترن الدبلوماسية التقليدية بالسرية وبالابتعاد عن الأضواء. وكثيرا ما بقيت مفاوضات دولية في قضايا مصيرية قيد الكتمان، ولم يعلن عنها إلا بعد التوصل إلى نتائج حاسمة. و كما حدث في المفاوضات التي أدت إلى اتفاق أوسلو بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية2.

وبالمقابل تقترن الدبلوماسية البرلمانية، بالمناقشات العلنية التي تسلط الأنظار على السياسات والمواقف. وما يقف وراء الأحداث من دوافع سياسية واجتماعية واقتصادية. ورغم ما ينسب إلى العمل البرلماني من نواقص، ورغم الانتقادات الموجهة أحيانا إلى البرلمانيين، يبقى البرلمان في الأنظمة الديمقراطية الأوفر شفافية بالمقارنة مع مؤسسات الدولة الأخرى، والأكثر استثارة لاهتمام الرأي العام.

ومما لا شك فيه، أنه لا تعارض بين عمل الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الرسمية للدولة. ويعتبر عمل الدبلوماسية البرلمانية نشاط معزز ومكمل للدبلوماسية الرسمية. كما أنَّ المرونة وهامش الحرية التي تتمتع بها الدبلوماسية البرلمانية بعكس الدبلوماسية الرسمية، تتيح لها القدرة على التفاوض والحوار والتأثير وخلق رأي عام. وأكبر من قدرة الدبلوماسية الرسمية التي تأخذ في الاعتبار العديد من الأمور التي قد تقيد حركتها، منها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والجغرافية، بالإضافة إلى قيود التوازنات الدولية (القوى والمصالح).

---

[1] الخطاب الملكي خلال القمة 29 للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا بتاريخ 3 يوليوز 2017.
[2] رغيد الصلح "الدبلوماسية البرلمانية ولبنان"، المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات، ص.1

فعلى مدى السنوات الأخيرة، عرفت الممارسة الدبلوماسية البرلمانية، ازدهارا كبيرا. وذلك من خلال تبادل الزيارات بين المجالس البرلمانية، وإنشاء مجموعات الصداقة والتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول. ومثال الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية، أو مجلس الشورى في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ومجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي[1].

كما أن تطوير أعمال المجالس البرلمانية لتتمكن من لعب دورها في تطبيق المبادئ الديمقراطية، يقتضي أن تحاط بمجموعة من الضمانات الدستورية والقانونية لضمان استقلالها ومنها انفرادها بوضع لوائحها وأنظمتها لتنظيم شؤونها الداخلية. حيث لن تستطيع القيام بالواجبات المطلوبة منها بفاعلية إلا إذا كان نظامها الداخلي ينظم ويضبط أعمالها بفاعلية وكفاية[2].

إن الأنظمة واللوائح الداخلية للبرلمان إضافة إلى الدستور والعرف البرلماني هي مصادر القانون البرلماني. ففي الوقت الذي يتولى الدستور تحديد وظائف ومهام البرلمان. فإن مهمة النظام الداخلي هي ضبط وتنظيم إجراءات المجلس للقيام بأعماله ووظائفه المحددة له دستوريا. ولهذا تعتبر الأنظمة الداخلية للبرلمان جزءاً متمماً للدستور ذاته. فإذا كان الدستور يهدف إلى المحافظة على التعاون والتوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. فإن من أهم الغايات التي يهدف إليها النظام الداخلي للبرلمان هي المحافظة على هذا التعاون والتوازن، وإنّ لوضعه ضرورة تشريعية وتنظيمية وضرورة لحماية الأقلية البرلمانية.

ولقد منح الدستور المغربي للبرلمان صلاحيات دبلوماسية بغية أن يكون له حضور على الساحة السياسية الدولية إلى جانب حضوره على الساحة الداخلية. وما فتئ اهتمام المؤسسة التشريعية بالسياسة الخارجية يتزايد باستمرار، بشكل يجعل الدارس يقف أمام تراكمات هامة، تكشف نوعية المواضيع والممارسات التي حظيت باهتمام البرلمان على مستوى التشريع ومراقبة الحكومة أو على مستوى الدبلوماسية البرلمانية.

ويتضح من خلال دراسة الأداء الدبلوماسي للبرلمان المغربي، خلال السنتين التشريعيتين الأولى والثانية من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021، أن اهتمام البرلمان بالمجال الدبلوماسي الإفريقي، بشكل خاص، يتزايد وذلك في تفاعل واضح مع المتغيرات والتحولات التي أصبحت تعرفها الساحة الإفريقية. وخاصة أن نسبة 71% من مشاريع النصوص المصادق عليها، همت الموافقة على اتفاقيات

---

[1] صبحة بغورة، "الدبلوماسية البرلمانية"، جريدة المثقف العربي، ، عدد 102 ، السنة 2018.

[2] فايز محمد أبو شمالة " دور النظام الداخلي في تفعيل آليات العمل النيابي في مجلس النواب الاردني"، دار الخليج للنشر والتوزيع 9 مارس 2018.

ثنائية ومتعددة الأطراف. في حين تكتسي المصادقة على هذا العدد الوافر من الاتفاقيات، وخاصة مع بلدان إفريقية، ومن أجل الانضمام إلى المؤسسات الإفريقية، بعد عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، أهمية خاصة.

ويمكن القول، أن التصديق على عدد من الاتفاقيات المتعلقة بالاتحاد الإفريقي، سيمكن المغرب من الانضمام إلى مؤسسات إفريقية إستراتيجية من قبيل برلمان عموم إفريقيا، مفوضية الأمن والسلم بالاتحاد، مع ما لهذا الانضمام من أهمية في الدفاع عن القضايا العادلة، ومساهمة المغرب في تطوير آليات عمل مؤسسات الاتحاد.

أضف إلى هذا، أنه رغم التطور الكمي والنوعي الذي عرفته ممارسة البرلمان، في المجال الدبلوماسي، لازالت هذه الممارسة تشوبها العديد من المشاكل، تمنعها من تحقيق النقلة النوعية المطلوبة. فعلى الرغم من توفر البرلمان على مجموعة من الوسائل التي تسمح له بمراقبة العمل الحكومي على مستوى السياسة الخارجية تجاه إفريقيا خاصة، يكتفي، في أغلب الأحيان، بتصريف الاختيارات الحكومية في السياسة الخارجية ودعمها.

وفي الأخير، لقد ساهمت الإصلاحات الدستورية التي عرفها المغرب سنة 2011، في تغيير توجهات الدبلوماسية المغربية لتدبير قضايا المغرب الخارجية. كما أن التغيرات الإقليمية والدولية وخدمة المصالح العليا للمغرب ساهمت في إعادة تحديد أولويات السياسة الخارجية المغربية. فقد برز التركيز على تعزيز العلاقات القارية المغربية-الإفريقية، والانفتاح على فضاءات جديدة لم تكن حاضرة بقوة في أجندة الدبلوماسية المغربية. بالإضافة إلى العامل الاقتصادي، كمحدد أساسي في السياسة الخارجية المغربية.

وأن الممارسة الدبلوماسية البرلمانية المغربية تجاه إفريقيا خاصة، على مستوى الرقابة والتشريع، لا زالت محدودة ومقيدة، أما على مستوى النشاط الميداني الدبلوماسي، فالممارسة البرلمانية عرفت تناميا وازدهارا ملحوظين. وهذا ما أكدته مجموعة من المعطيات الرقمية. لكن هذا النمو، لازال لم يستفيد من الطاقات الكامنة، والتي من شأنها أن تتجاوز كل العوائق التي تحد من فعالية مردودية الدبلوماسية البرلمانية.

البرلمان المغربي مدعو إلى إجراء إصلاحات في المجال الدبلوماسي، قادرة على جعل المؤسسة التشريعية قاطرة قوية لدبلوماسية فاعلة. وقادرة على تمثيل المغرب في المحافل الدولية، مما يبقي المجال مفتوح أمام تجارب لاحقة تقوي الأداء الدبلوماسي.

بيبليوغرافيا

كتب :

- الحسان بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية-الفاعلون والتفاعلات" شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2002-الرباط.

- أماني الطويل، "الواقع الجيو-سياسي لإفريقيا وحالة التدافع الدولي" مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، الجزء الأول، طبعة 2016.

- علي حسين الشامي، "الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحضانات والامتيازات الدبلوماسية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن الطبعة الخامسة 2011.

- عبد الهادي بوطالب، "مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الحادي والعشرين"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2004.

- فايز محمد أبو شمالة " دور النظام الداخلي في تفعيل آليات العمل النيابي في مجلس النواب الاردني"، دار الخليج للنشر والتوزيع 9 مارس 2018.

المجلات :

- مجلة رهانات، العدد 44، السنة 2018.
-مداولات مجلس النواب، الجلسة الرابعة –دورة أكتوبر 2016 بتاريخ 18 يناير 2017.

مقالات :

- " أفريقيا العمق الإستراتيجي الجديد للمغرب "، رأي بموقع الجزيرة، نشر بتاريخ 21 نونبر 2016.
- رشيد الجبوري، "نحو سياسة خارجية مغربية إفريقية"، جريدة المساء، 7 يناير 2011.
- صبحة بغورة، "الدبلوماسية البرلمانية"، جريدة المثقف العربي، ، عدد 102 ، السنة 2018.
- عبد العالي حور، "الإستراتيجية المغربية في إفريقيا : الرهانات والتحديات"، مجلة رهانات، العدد 44، السنة 2018
- محمد بوشنتوف، رئيس النادي الدبلوماسي خلال الندوة التي نظمها مجلس النواب بتعاون مع النادي الدبلوماسي حول موضوع : "الاندماج الإفريقي التحدي الكبير"، بتاريخ 6 دجنبر 2016 بالرباط.
-“The African vocation of Morocco - policies and strategies”, Revue " Espace géographique et société marocaine" numéro 18/19, 2017.
-M. Moustapha Cissé Lo, Président du Parlement de la CEDEAO, lors de l’organisation du colloque sous le thème ‘’Vers une meilleure circulation des biens et des personnes entre pays africains’’, le 22 mars 2018 à Rabat.

البعد الحقوقي في العلاقات التونسية الافريقية

The legal dimension in the Tunisian-African relations

زينب بالحصاد

باحثة بجامعة محمد الخامس – الرباط - المملكة المغربية

ملخص:

إن الهجرة كإشكال للنظام الدولي يعتبر موضوعا معقدا يشمل اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية، وباقي الفاعلين في العلاقات الدولية، بما في ذلك فعاليات المجتمع المدني والمنظمات الغير الحكومية. وبالرغم من أهمية الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الداخلية، تبين عدم كفايتها في إضفاء حماية للمهاجرين.

إن مقاربة إشكالية الهجرة عمل مؤرق لبعده الإنساني والقانوني، ما يفرض على الدول الاجتهاد في كيفية اداراتها للإشكالية على المستويين الإقليمي والمحلي والدولي، خاصة من خلال ما ينتج عنها من اثار سلبية لها انعكاسات على الناحية الأمنية والاقتصادية وحقوق الانسان، وهذا في حد ذاته يشكل أحد اهم التحديات التي باتت تواجهها الدول بالنسبة لظاهرة الهجرة التي أصبحت في تنامي مستمر.

Abstract:

Immigration as a form of the international system is a complex subject that includes the attention of gouvernements, international organizations,and other actors in non-governmental relations, and despite the importance of international and regional agreements and domestic legislation , it is found that they are not sufficient to provide protection for migrantes .

The approach to the problem of migration is a temporacy work for its human and legal dimension, which imposes on states diligence in how to manage them.

مقدمة:

منذ أقدم العصور والجنس البشري في حالة تنقل دائمة فبعض الناس ينتقلون بحثا عن فرص اقتصادية وافاق جديدة، بينما اخرون يهاجرون هربا من النزاع المسلح او الفقر او انعدام الامن الغذائي او الاضطهاد او الإرهاب او الانتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان وينتقلون اخرون بسبب الاثار السلبية لتغير المناخ او الكوارث الطبيعية. ان إشكالية الهجرة بكل تمظهراتها ظاهرة اخذة في التنامي والتشعب وان هذه الظاهرة تنطوي على شقين أحدهما إيجابي، وجب دعمه وتنظيمه وضبط الياته وتثمينه، والثاني سلبي تمثله الهجرة الغير النظامية في تداخلها مع إشكالات اقتصادية، اجتماعية وامنية، لذا يقتضي تطويقها والحد من اثارها. ويجب الا تنحصر أي مقاربة من هدا لنوع في فكرة التشريع والاندماج بل يفترض ان تتعداها الى مزيد من التنسيق الدولي.

كما يمكن مقاربة الهجرة من ناحية جيوسياسية في ضوء تطورات النظام الدولي، وان تزايد الهجرة مرتبط بانهيار او فشل الدول مثال على دلك سوريا وليبيا، كما ان قواعد القانون الدولي ضعيفة في مجال الهجرة لان الدول الفاعلة تتمسك بالسيادة وقضية الحدود رغم الاتفاقيات الدولية.

ومن أسباب تفشي ظاهرة الهجرة التدني الاقتصادي والنقص في التنمية للبلدان، وضعف قضايا الاستثمار والأولويات الاجتماعية في بناء الدولة والمجتمع.

ولقد أصبحت هجرة الافارق موجهة نحو الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط التي يعتبرونها محطات في انتظار الفرصة السانحة لهم للهجرة نحو اوربا. ومن بين هذه الدول المطلة على هذا الحوض والتي حظيت باهتمام الافارق هناك الدولة التونسية التي يعاني فيها هؤلاء المهاجرين عدة مصاعب وانتهاكات لحقوق الانسان.

من خلال ما سبق، تبرز الاشكالية الأساسية للبحث والتي تتمثل في فكرة مفادها ان تونس تواجه تحديات عديدة فيما يتعلق بدخول الافارق القادمين من جنوب الصحراء الى ارضها قصد عبور دول الأوروبية، وهذا ينتج عنه اثار سلبية على المستوى الاقتصادي والأمني للبلاد.

وتطرح هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات تتمثل في:

- ماهي الاثار الإيجابية والسلبية لتدفق الافارق المهاجرين بتونس
- ماهي التحديات والاكراهات التي يواجهها المهاجرون الافارق بتونس؟

- ما هو الإطار القانوني الدولي والوطني للهجرة؟

وتكمن أهمية موضوع البحث، في معرفة الاثار الإيجابية والسلبية للهجرة على تونس سواء على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، الأمني والحقوقي، الى جانب ابراز كل من الإطار القانوني الدولي والوطني لحماية المهاجرين من كل انتهاك او عدوان قد يطالهم.

تستوجب طبيعة هذا البحث اعمال مناهج البحث العلمي التي فرضت نفسها في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية ولعل من أهمها المنهج القانوني، المنهج التحليلي والمنهج الاحصائي.

وسيتم تقسيم هدا البحث الي مبحثين، يخصص المبحث الأول للأثار الإيجابية والسلبية لتدفق المهاجرين الافارق على تونس، في حين يخصص المبحث الثاني للإطار القانوني الدولي والوطني للهجرة.

المبحث الأول: الاثار الإيجابية والسلبية لتدفق المهاجرين الافارق بتونس.

الهجرة الشرعية لها دور فعال في التواصل بين الشعوب ونشر الثقافات والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين كافة المجتمعات البشرية، لكن هذا لا يمنع من وجود هجرة غير شرعية لها انعكاسات وتأثيرات على الجوانب المختلفة للحياة في المجتمع الإقليمي وكذلك على الصعيد الدولي. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق لكل من الاثار الإيجابية والسلبية للتدفق الافارق على تونس.

المطلب الأول: الاثار الإيجابية لتدفق المهاجرين الافارق بتونس

تؤكد مراكز الأبحاث والدراسات المختصة في مجال الهجرة، أن تونس أصبحت إحدى المحطات المهمة بالنسبة للهجرة الافريقية نحو أوروبا، وخاصة في بلدان ما وراء الصحراء، وباتت تغري الكثير من شبان افريقيا للوصول إليها، والاستقرار مؤقتا في انتظار ساعة السفر، وربط العلاقات الضرورية مع المهربين وتجار البشر قصد عبور المتوسط في اتجاه ضفته الشمالية.

لكن هؤلاء المهاجرين الأفارق يعانون خلال محطة الانتظار من تمييز كبير في الأجور، ومن ساعات العمل الطويلة، وغالبا ما يستغلهم أصحاب المشروعات الاقتصادية الخاصة لأداء أعمال شاقة، وخاصة في مجال البناء والأشغال العامة، وكذلك في القطاع الفلاحي، وغالبا ما يجدون أنفسهم مرغمين على القبول بأجور هزيلة في محاولة لجمع المال اللازم لرحلتهم السرية، واغتنام الفرصة المناسبة لعبور البحر.

ونتيجة لتوافد آلاف الأفارق الراغبين في العبور الى اوروبا، باتت مناطق تونسية عدة تعرف بأنها خزان الهجرة غير الشرعية، واشتهرت بكونها من بين محطات الانطلاق الرئيسية بالنسبة للشباب الافريقي والتونسي على حد سواء. كمنطقة جرجيس (بالجنوب الشرقي)، وهي منطقة تقع على مقربة من الحدود مع ليبيا. كما تعرف مناطق أخرى بأنها ناشطة في مجال تهريب البشر نحو أوروبا، مثل جزيرة قرقنة ومنطقة الهوارية، التي تعد أقرب نقطة إلى الأراضي الإيطالية، بالإضافة إلى منطقة بنزرت والمهدية. لكن غالبا ما تتغير أهمية المنطقة، تماشيا مع تضييقات رجال الأمن، ومثال على ذلك فبعد المراقبة الأمنية القوية التي عرفتها منطقة جرجيس تحول نشاط الهجرة غير الشرعية إلى جزيرة قرقنة؛ وهو ما جعلها تتحول في ظرف زمني قصير إلى قبلة كثير من الشبان الأفارق من مختلف الجنسيات الافريقية.

في السياق ذاته، تؤكد وزارة الشؤون الخارجية التونسية[1]، وجود نحو 10 آلاف مهاجر غير شرعي من أصول افريقية عالقين في تونس. وعلى هامش مشاركتها في مؤتمر إقليمي حول إشكاليات الهجرة في المنطقة الأورو – متوسطية تبين لها: " ان هؤلاء المهاجرين اختاروا تونس باعتبارها بلد عبور نحو الدول الأوروبية، وهم يعملون حاليا في عدد من القطاعات المضنية، كالبناء والفلاحة والخدمات في انتظار الفرصة المناسبة للمشاركة في رحلات الهجرة غير الشرعية.

ان كل الأجانب الوافدين إلى تونس يخضعون لقانون[2] يعود إلى سنة 1968 المتعلق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية، ويعرف هذا القانون بمن تعتبره الدولة التونسية مواطنا أجنبيا وبشروط دخول تونس، والموانع التي تقتضي طرد الأجانب والعقوبات المقررة للتونسيين عند إيوائهم للأجانب بشكل غير قانوني. كما نص هذا القانون على مجموعة من الشروط للعمل في تونس والحصول على تراخيص إقامات مؤقتة أو دائمة.

تشير بيانات الاتحاد العام التونسي للشغل (النقابة الأكثر تمثيلاً في تونس) إلى أن عدد العمال الأفارق في تونس يفوق الـ 700 ألف، وهو تضاعف في السنوات الثلاث الأخيرة بسبب تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين ممن كانوا يعملون في ليبيا. ويؤكد المكتب التنفيذي لاتحاد الشغل التونسي لقسم العلاقات الخارجية والهجرة، على أن عدد العمالة الافريقية يتزايد باطراد، مما يستدعي إعادة نظر سريعة في قوانين العمل المتعلقة بالأجانب لمواكبة تطورات سوق الشغل.

---

[1] - www.tunisie.gov.tn

[2] - قانونةعدد7 لسنة 1968 متعلق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية .

وقد طلب اتحاد الشغل من الدوائر الرسمية - بوزارتي الشؤون الاجتماعية والشغل - وكذلك منظمة رجال الأعمال بضرورة تحويل هذه اليد العاملة إلى مصدر للثروة والاستفادة منها في زيادة نسب النمو مع حفظ حقوق العمال.

وأضاف اتحاد الشغل وضع في أربعة أقاليم كبرى (تونس العاصمة، سوسة، صفاقس ومدنين) مكاتب للإرشاد والتأطير، من أجل مساعدة العمال الأجانب في الحصول على حقوقهم المادية والمهنية.

وان أغلب القطاعات المشغلة لليد العاملة الافريقية هي البناء والأشغال العامة والخدمات وبدرجة أقل الزراعة، مؤكدا على أن قوانين العمل الحالية الخاصة باليد العاملة الأجنبية لا تحفظ بالقدر الكافي حقوق الأجانب من أي جنسية كانوا.

واعتمادا على آخر نتائج الإحصاء العام للسكان لسنة 2014، فإن 53 ألف أجنبي يقيمون في تونس بشكل قانوني، أي لديهم بطاقات إقامة صادرة عن مصالح وزارة الداخلية. وتقدر مصادر بالمعهد الوطني للإحصاء عدد الأفارق في تونس بـ 7320 مقيما خلال العام 2014، حوالي 21 في المائة منهم ينخرطون في العمل في مجالات عديدة.

في المقابل، تشير منظمات الهجرة ان لا يمكن تحديد عدد العمال الأفارق في تونس باعتبار أن جلهم يقيمون بطريقة غير شرعية، وهم عادة من الذين اختاروا تونس كمحطة عبور إلى أوروبا، وبالتالي يعملون في البلاد بشكل عرضي في انتظار توفر فرصة للمغادرة إما بشكل قانوني أو خلسة إلى إيطاليا.

وتؤكد منظمة "تونس أرض الهجرة واللجوء"، أنها تلقت خلال عام 2017 ما يناهز 410 شكاوى تتعلق بسوء المعاملة والاستغلال المفرط تعرض لها عمال أفارقة في تونس، منها 50 حالة اتجار بالبشر[1].

وتسعى النقابات العمالية بمبادرة منها إلى مزيد من الإحاطة بالعمال الأفارق والدفاع عن حقوقهم في مجال الشغل، إذ أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل عن اعتزام الاتحاد تنظيم المهاجرين الأفارق (دول جنوب الصحراء) والعاملين في تونس في هيكل نقابي يمثلهم من خلال منحهم بطاقات انخراط رمزية والتعهد بالدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

[1]- منظمة تونس ، ارض الهجرة و اللجوء.

ويفيد هذا الاتحاد بأن تنظيم العمال الأفارق الذين يعدون بالآلاف، ويعملون في قطاعات الفلاحة والبناء والخدمات هي مبادرة تنخرط ضمن مبادئ اتحاد الشغل في الدفاع عن التشريعات الكونية لحقوق الإنسان وضمان الشغل اللائق.

ويرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن اليد العاملة الافريقية يمكن أن تقدم الإضافة للاقتصاد التونسي، حيث أن اليد العاملة مصدر ثروة ونمو لكل بلدان العالم. مع اعتبار أن اندماج المهاجرين في دول الاستقبال يمثل فرصة، وليس تهديدا لسوق العمل أو فرص العمال المحليين للنفاذ إلى سوق الشغل.

ويلفتون النظر إلى أن العديد من الدراسات أظهرت الإضافة الاقتصادية الإيجابية للمهاجرين بما أنهم يشتغلون في قطاعات يرفض السكان الأصليون العمل بها، مما يسمح لدول الاستقبال في الرفع من نسب الاستقرار القطاعي وزيادة معدلات النمو.

ويتطلب حصول العمال الأجانب على تصاريح عمل قانونية وفقاً للتشريعات التونسية الخاصة بشروط الانتفاع بالخدمة، أن يكون طالب الخدمة أجنبياً، وأن يكون قد دخل التراب التونسي بطريقة شرعية، مع احترام تراتيب الإقامة والشغل في البلاد.

وسبق لوزارة التكوين المهني والتشغيل بتونس، أن أعلنت أن تونس تمنح سنوياً بين 5 و6 آلاف، ترخيص عمل للأجانب، مع تعزيز دورهم في تقديم إضافة اقتصادية لتونس ومساهمتهم في ترويج المنتوج التونسي وجلب الاستثمارات الخارجية[1].

ووفق هذه الوزارة فان قانون مجلة تشجيع الاستثمارات يركز على توظيف الإطارات الأجنبية ، التي تقدم إضافة إلى تونس، في حين أن القانون يجيز للمؤسسات انتداب 30 في المائة من الأجانب خلال الثلاث سنوات الأولى من عملها، لتنخفض النسبة إلى 10 في المائة من إجمالي العاملين في المؤسسة.

المطلب الثاني: الاثار السلبية لتدفق المهاجرين الافارق بتونس

نظرا لزيادة حجم الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة التي تقوم عليها منظمات إجرامية اتخذت من تلك العملية وسيلة للربح و الثراء ، حيث تلك الأرباح الى 15 مليار دولار و هي نوع من

[1] - www.emploi.gov.tn

التجارة الرابحة تأتي في المرتبة الثالثة عقب تجارة المخدرات و السلع...وترد تلك المنظمات تهريب ما يصل الى مليون شخص سنويا وليس هناك مجالا للشك بان زيادة اعداد المهاجرين غير الشرعيين في أي بلد تعد ظاهرة لها انعكاساتها و تأثيراتها في الجوانب المختلفة للحياة في المجتمع الإقليمي او على الصعيد الدولي كما تؤثر الظاهرة في قاطرة التنمية التي تتبناها أي دولة .

فمن الناحية الاقتصادية تؤثر هذه الظاهرة على موازين المدفوعات، كما تقوم بتهديد الاقتصاد الإقليمي لتونس، إضافة الى تأثير أموالها بطريقة سلبية على الأنظمة المالية والمصرفية واستقرار أسعار الصرف.

ومن الناحية الاجتماعية فمن الاثار السلبية لهذه الظاهرة تتمثل في ارتفاع نسبة الجريمة المنظمة التي تشكل خطرا حتى على حقوق الأشخاص الذين كانوا هدفا لتلك الجرائم بغض النظر عما تسببه من فقدان للثقة في العملية الديمقراطية في البلاد التي تسيطر على تلك الجماعة.

كما تنعكس الهجرة غير الشرعية على حقوق الانسان في ابسط حقوقه، فتعتمد تلك الجماعات المنظمة الى استخدام الطبقات الفقيرة التي تدفعها ظروفها الشخصية والعوامل المحيطة بها الى المخدرات والإدمان على الكحوليات، تنتهز تلك العصابات الفرصة لإغوائهم بالعمل معها فتسيئ استخدامهم وتتاجر بأجسادهم ويؤكد ذلك تقرير الأمم المتحدة الذي يشير الى انتهاك تلك العصابات لحقوق الانسان فتقوم تلك الجماعات بنقل اربعة ملايين امرأة سرا خارج بلادهم للعمل للدعارة في دول أخرى. وهذا كله يمس بكرامة حقوق الانسان[1].

المبحث الثاني: الإطار القانوني الدولي والوطني للهجرة

نظرا للعلاقة الوطيدة التي تجمع بين الهجرة كظاهرة اجتماعية ذات بعد انساني واحترام حقوق الانسان، فقد كانت مسالة الحماية الدولية مطروحة مند عقود على الساحة الدولية إذ كان يتم النظر في حقوق المهاجرين في إطار الصكوك الدولية الى جانب التشريعات الوطنية وذلك ما سنحاول التطرق اليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الإطار القانوني الدولي للهجرة

[1]- الأمم المتحدة ، الهجرة غير الشرعية، منظمة الهجرة الدولية ، نيويورك، الأمم المتحدة ، 2009.

وضعت منظمة الأمم المتحدة سبعة صكوك معترف بها كمعاهدات أساسية لحقوق الانسان تتألف من عهدين وخمسة اتفاقيات، أهدافها حماية حقوق الانسان على جميع المستويات وفي جميع المجالات، والتي تهمنا في هذه الدراسة هي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم لعام 1990، ان هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ في سنة 2003، وهي تحدد المعايير الدولية بشأن معاملة وظروف معيشة المهاجرين أيا كان وضعهم شرعي او غير شرعي، كما تضع التزامات ومسؤوليات دول الاستقبال[1].

كما تعد الاتفاقية الصك الوحيد المتعلق بحقوق المهاجرين، وتكفل هذه الاتفاقية الى جانب جميع الحقوق سواء مدنية او سياسية، الى حماية المهاجرين ضد التعذيب والمعاملة القاسية وتعمل على ضمان حقوقهم في معاملة عادية، والامن الشخصي وحرية الراي والدين.

وتظل اتفاقية 1990 بمثابة الصك الأقوى لحماية المهاجرين وافراد اسرهم، ولكن نلاحظ انه حتى الدول التي صادقت عليها لا تتمكن دائما من تنفيذها خصوصا بعد مرورهم من دول الهجرة الى دول العبور.

أما على مستوى السياسة الأوروبية المشتركة للهجرة فقد كانت في جدول اعمال سياسة الاتحاد الأوربي بدئا من معاهدة روما الى اعتماد الوثيقة الاوربية الموحدة التي تحدد سياسة اوربية مشتركة بلا حدود سنة 1982 جعلت معاهدة ماستريخت من حرية الحركة والإقامة والعمل أحد السمات الأساسية للمواطنة الاوربية، وفي عام 1997 أدرجت معاهدة أمستردام في معاهدة الاتحاد الأوربي ونصت على الهجرة من الركن الثالث الحكومي الدولي الى الركن الأول المشترك. وقد قام زعماء الاتحاد الأوربي اثناء انعقاد المجلس الأوربي.

في أكتوبر 1999 بتحديد المبادئ الأساسية لسياسة مشتركة لهذا الاتحاد بشأن الهجرة ومنذ ذلك الوقت تم تكريس ثلاث مبادئ متكررة تثبت عزم المجلس الأوربي على ضمان عمل إدارة أفضل لتدفقات الهجرة وتكون بذلك سياسة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل من دول المقصد ودول العبور.

بالنسبة لدول البحر الأبيض المتوسط كانت الهجرة لسنوات طويلة موضوع للنقاش في المباحثات بين مختلف دول جنوب المتوسط، وهكذا تم تطوير منظمة قانونية قوية بين دول البحر

[1] -DUFOIX Stéphane ; « fausses évidences, statut de refuge et polisation. » Rêve européenne de migration internationale Vol 16 n° :03. Persee.fr/web/revu.

الأبيض المتوسط والدول العربية، وفي هذا الإطار تسعى الاتفاقيات التي تمت الموافقة عليها من قبل الجامعة العربية لتنظيم الهجرة من خلال اتفاقيات ثنائية حول هجرة العمل، وقد اعتمدت منظمة العمل العربية الميثاق العربي للعمل عام 1988 الذي يحتوي على بنود تضمن الحقوق الأساسية للعاملين المهاجرين ويعد هذا الميثاق بداية التعاون العربي من اجل تجانس القوانين المتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعي.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي الوطني في مجال الهجرة.

فيما يخص قانون وضع الأجانب والمرسوم المتعلق بالدخول والاقامة لسنة 1968 تقيّد تونس إمكانية عمل الأجانب بشرط مزدوج: وجود عقد يحمل تأشيرة وزارة الشغل ورخصة الاقامة التي تتضمن الترخيص بالعمل. ولا تنص تونس على تدابير تمييزية فيما يخص الضمان الاجتماعي تجاه الأجانب المقيمين على ترابها.

وينص قانون سنة 2004[1] المتعلق بدخول وخروج الأجانب والمواطنين على الأفضلية الوطنية إضافة الى ان الأجانب مبعدون من الوظيفة العمومية ومن المهن الحرة إلا بترخيص استثنائي على أساس الاتفاقيات الثنائية القائمة ومبدأ المعاملة بالمثل.

ولا توجد أية إشارة إلى التجمع العائلي. وتوجد أيضا قيود لحصول الأجانب على الملكية (ممنوعة في المناطق الزراعية، وخاضعة لترخيص المحافظة في المناطق الحضرية – باستثناء وجود اتفاقية ثنائية مخالفة، ومفتوحة في المناطق السياحية). ويعاقب عن عدم الابلاغ عن أية حالة هجرة غير شرعية.

وصادقت تونس سنة 1998 على اتفاق الشراكة الأور ومتوسطية الذي يتضمن أيضا مكافحة الهجرة الوافدة غير الشرعية. ولا يوجد إجراء وطني يخص الأهلية لصفة اللاجئ، باستثناء إحالة دستورية تفيد بمنع ترحيل اللاجئين السياسيين.

خاتمة:

من أجل النهوض بحقوق الأجانب أو المهاجرين الأجانب، اعتمدت البلدان على نصوص قانونية ذات الصلة، وبالتالي أصبحت حقوق المهاجرين تدبيرا ذا أولوية من الناحية الواقعية،

[1]- قانون لسنة 2004 المتعلق بدخول وخروج الاجانب

لاسيما منذ أحداث الربيع العربي .وتظل الهجرة دائما قضية حساسة إذ جعلت تداعيات الأزمة الاقتصادية من المهاجرين أهدافا سهلة المنال. وفي هذا السياق، يتعين على الدول، إلى جانب ضمان تدبير فعال للحدود، أن تضع برامج فعالة وشاملة للهجرة الدولية، تعمل على إدماج التنمية واحترام حقوق الانسان.

وتبقى الهجرة مسألة سياسية جد حساسة ومثيرة للجدل، غالبا ما تؤدي إلى تركيز الجهود التقنية والمالية على البعد الأمني والانساني عوض التركيز على التنمية البشرية.

وفيما يتعلق بهجرة العبور غير الشرعية، ينبغي تطوير التدابير الحالية استجابة للتظلمات التي عبرت عنها مختلف الأطراف المعنية بحماية حقوق الانسان بصفة عامة والمهاجرين بصفة خاصة. ويتعلق الامر بحماية حقوق جميع المهاجرين وتقليص تكاليف هجرة العمال، من أجل القضاء على استغلال المهاجرين بما في ذلك الاتجار بالبشر. كما يجب تحسين نظرة العموم اتجاه المهاجرين، ذلك أنهم يساهمون في تنمية بلدان الوجهة. ويستلزم إدماج المهاجرين في مجتمعات الاستقبال واحترام القوانين التي تضمن الحق في الاستقرار والاقامة، إضافة إلى الإجراءات التي يخضع لها التجنيس.

لائحة المراجع:

أولا: الكتب:

- ✓ عيد (محمد فتحي)، واقع الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي، المملكة العربية السعودية، دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض ،1999، ص2.
- ✓ مبنغ (كمال)، اهم المنظمات الاجرامية للهجرة غير الشرعية في العالم، طبعة أولى، دار الرشيد، بيروت 1969ص 50.

- ✓ حماد (كمال)، الهجرة الشرعية والمقاومة، في ضوء القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية بيروت، 2001، ص81.
- ✓ عبد القادر إسحاق (إسماعيل)، التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة، دار الشروق، الخليج، 2009، ص75.

ثانيا: تقارير ومنشورات

- ✓ الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال افريقيا: إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا (دراسة مقارنة).
- ✓ الأمم المتحدة، الهجرة غير الشرعية، منظمة الهجرة الدولية، نيويورك، الأمم المتحدة،2009، ص40.
- ✓ تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005.
- ✓ تقرير لجنة القانون الدولي للجمعية العامة (الأمم المتحدة)، الدورة الرابعة والستون الملحق رقم 10 (A/67/10)، نيويورك 2012 ، ص 43.

وضع حقوق المهاجرين بالجمهورية الجزائرية

Situation of migrants rights in the Algerian Republic

قديري مكي خلافة

باحث بجامعة محمد الخامس الرباط –المملكة المغربية-

ملخص الدراسة:

لقد عاشت مسألة حماية حقوق المهاجرين بالجمهورية الديموقراطية الجزائرية كل ما عاشته الدولة من تطورات وتقلبات، بحيث قامت هاته الفكرة في حضن ميلاد دولة مستقلة حديثة، التزمت السلطات من خلالها بحماية حقوق الإنسان، كما يستشف في مختلف دساتيرها المتعاقبة، فضلا عن مجموعة من القوانين الوطنية.

وهذا التطور جاء في إطار تطور العلاقات الدولية الجزائرية، كما تجلى من خلال مصادقتها على مجموعة من الاتفاقيات الدولية، وانخراطها في الممارسات الفضلى كونيا حماية لحقوق الانسان، الشيء الذي فرض على الجزائر أن تسير نحو ضرورة العمل على ترقية حماية المهاجرين خاصة في ظل تنامي حدة المخاطر التي تتعرض لها فئات المهاجرين.

ولتسليط الضوء أكثر حول "**النموذج الجزائري**" في التعاطي مع ظاهرة الهجرة وإقامة الأجانب، كان من اللازم الوقوف عند رصد التقارير الدولية لوضعية حقوق المهاجرين بالجزائر، وفي معرضه، تم توضيح مختلف جهود الدولة في حماية حقوق المهاجرين بالجزائر، قبل الوقوف عند الزوايا التي تعكس حقيقة هذا الوضع، إن على المستوى الوطني والإقليمي، ولعل ذلك ما يتجلى من خلال المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: يتجلى في جهود الدولة على مستوى التشريع، بحيث لعب هذا الجانب دورا مهما في تنظيم عملية دخول وإقامة الأجانب بالجزائر والهجرة غير الشرعية، من خلال توفير بعض الضمانات القانونية لحماية حقوق هاته الفئة، بدءا بتفاعل الدولة مع آليات العمل الدولي، مرورا بمضمون الالتزامات الدستورية التي تصب في هذا المجال، بالإضافة لمقتضيات القانون الوطني.

المؤشر الثاني: تعكسه الجهود التي بذلتها الدولة على مستوى البناء المؤسساتي، الذي يجسد رؤية سياسية تسير نحو محاولة ترقية وتطوير حقوق المهاجرين بالجزائر.

المؤشر الثالث: يبين تطور وضعية دخول المهاجرين للجزائر، خلال السنوات العشر الأخيرة، وما يعكسه ذلك من تحول في التعاطي مع ملف الهجرة، وفق مقاربات أمنية وحقوقية.

المؤشر الرابع: تعكسه وضعية حق إقامة الأجانب بالجزائر من تجاوزات، خلال السنوات العشر الأخيرة، من منظار منظمات المجتمع المدني خاصة.

المؤشر الخامس: وضعية حقوق المهاجرين غير الشرعيين، خلال العقد الأخير، وما تم تسجيله من تجاوزات وتطورات حقوقية متدبدبة، من منظار أهم تقارير المنظمات الدولية والمدنية.

وفي الأخير، تم الخلوص لمجموعة من الاستنتاجات، لعل من أهمها أن وضعية حقوق المهاجرين بالجزائر تعرف أوضاع خطيرة نسبيا مقارنة بوضع المهاجرين في دول جنوب إفريقيا، مع ارتفاع نسبي لانتهاكات حقوق المهاجرين خلال السنوات التي شهدت توترا سياسيا في المنطقة بسبب موجة الربيع العربي، مما أدى لتدنى الوضع الحقوقي للمهاجرين وخاصة في مخيمات تندوف وجنوب الجزائر، وحيث تم رصد انتهاكات حقوقية جسيمة مست بشكل جسيم الحق في الحياة والسلامة الجسدية والتنقل والتعبير.

كما يستشف من خلال الدراسة، أن تقارير الخارجية الأمريكية جاءت أكثر وصفا ودقة تقييما لأوضاع حقوق المهاجرين بالجزائر، أكثر مما توصف به تقارير المنظمات المدنية، وذلك شيء منطقي، نظرا للامكانيات المالية والإدارية المرصودة لها، الشيء الذي يفسر تعرض جل تقاريرها لانتقادات لاذعة من لدن الحكومة الجزائرية، بحيث تصفها بغير الموضوعية، وتتهمها بعدم الاستقلال، وهاته المسألة يمكن اعتبارها إيجابية، ولا تؤكد إلا على أهمية التتبع والرصد، في التفاعل مع أوضاع حقوق الإنسان بالجزائر.

Abstract:

The US State Department reports are more descriptive and accurate in assessing the migrants rights situation in Algeria than the NGOs, and this makes sense, given the financial and administrative Perhaps it explains - on the other hand - the majority of US State Department reports have been harshly criticized by Algeria governments, which they always describe as being subjective, accusing them of non-independence, and this issue can be considered positive, and only emphasizes the importance of this tracking and monitoring, and predict the beginning of a new phase In the development of the concept of international relations in human rights.

To highlight more than the" American model "in the development of human rights around the world, those who embraced it in a group of Algeria country.

Keywords: US State Department Reports - ONG - Human Rights Watch – AMNESTY - Migrats Rights - Algeria country

مقدمة:

إن عملية انتقال البشر من مكان إلى أخر ظاهرة إنسانية طبيعية، وقديمة قدم الإنسان نفسه، حيث أن الرغبة في التنقل والهجرة قد لازمت حياة الإنسان منذ القدم، فينتقل المهاجرون عادة إلى المناطق التي تتوفر فيها سبل العيش الكريم وفرص العمل، بحيث يجد الفرد نفسه مضطرا أحيانا إلى البحث عن مكان جديد له، يجد فيه ضالته المنشودة سواء من الناحية الاقتصادية، بأن يجد مناخا أكثر ملائمة يحقق فيه مستقبلا أفضل، أو من الناحية السياسية بأن يجد أرضا أكثر خصوبة للتعبير عن آرائه، ومعتقداته بحرية حقيقية، أو أخيرا من الناحية العلمية بأن يجد مجالا أرحب تنطلق فيه ملكاته بلا حدود.[1]

وقد عانى المهاجرون على مدى العصور ولازالوا يعانون من أقسى درجات الاستغلال والتردي في مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية المقررة لهم وتتسع هذه الانتهاكات لتمس كافة أنواع المهاجرين، يستوي في ذلك كونهم مهاجرين بصورة نظامية، أم غير نظامية، إذ تتنوع ما بين مصادرة جواز سفرهم، أو إجبارهم على العمل لساعات طويلة جدا، أو احتجازهم لفترات طويلة، وعدم توفير أبسط الخدمات الصحية، وتعرضهم للتعذيب والشتائم، وإتلاف أمتعتهم، وغيرها من صنوف المعاملة اللاإنسانية، بالرغم من قيام الجمعية العمومية للأمم المتحدة بإصدار العديد من الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم كافة شؤون العمال كونها تشكل دعامة أساسية ومهمة من دعائم القانون الدولي والداخلي على حد سواء.

بحيث كُرسّ هذا الحق في العديد من الدول بصفة صريحة أو ضمنية، حيث نص عليه قانون الكونغرس الأمريكي 1868 كما يلي**"الحق في مغادرة البلد هو حق طبيعي ومتأصل لكل الناس وضروري للتمتع بالحق في الحياة والحرية والسعادة"**،[2] **كما جاء في المادة 55 من الدستور الجزا ئري على أنه "حق الدخول إلى الت ا رب الوطني والخروج منه مضمون له".**[3]

---

[1]- عصام الدين القطبي، "الإبعاد في إطار النظام القانوني لدولة الإما ا رت العربية المتحدة"، مجلة الفكر الشرطي، مجلد (3)، العدد (1)، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الإماارات، 1994، ص 255

[2]- رؤوف منصوري، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016 ، ص.64

[3]- تنص المادة 55 فقرة 2من دستور الجمهورية الج ا زئرية الديمق ا رطية الشعبية، ج.ر.رقم 76 ، المؤرخة في 8 ديسمبر 1996-03 ، المؤرخ في 10 أفريل 2002 ، ج.ر، العدد 25 ، مؤرخة في 17 أفريل 2002 ، والقانون رقم - المعدل بالقانون رقم 02-01 ، مؤرخة - 19-08 ، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ، ج.ر، العدد 63 ، مؤرخة في 16 نوفمبر 2008 ، والقانون رقم 16. في 6مارس 2016 ،ج.ر، العدد 14 ، الصادرة في 7مارس 2016

وبالرجوع إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 13 فقرة 2 نجده ينص على: **"يحق لأي فرد أن يغادر أي بلد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه"**،[1] وإذا كانت حرية التنقل قد أقرتها النظم الوضعية كهدف من أهداف الإنسانية التي توصلت إليها بعد عناء، فإنها في الشريعة الإسلامية تعد أمرا طبيعيا ملازما للحياة، لا تحتاج إلى إقرار لممارستها، بقدر ما تحتاج إلى تنظيم لكفاية الفاعلية في ممارستها، وتحقيق أفضل المنافع من تلك الممارسة، لأنه ما من حرية يمارسها الإنسان إلا ويترتب على ممارستها مصلحة ظاهرة، أو دفع مفسدة وإلا لما كانت حقا.[2]

لكن بعد أن اتخذت الدول أسماءها وحدودها، وهويتها القومية والسياسية، وضعت من القوانين الداخلية ما يكفل لها المحافظة على كيانها وشعبها، فحددت طرق وقوانين للدخول إليها والإقامة والعمل فيها، حيث أن القيود المفروضة على الهجرة والشروط المجحفة لمنح التأشيرة ومراقبة الحدود قلصت بصفة حادّة من من حرية التنقل التي تعتبر من الحريات اللصيقة بالإنسان، وساهمت بذلك إلى حدّ بعيد في تنامي ظاهرة الهجرة السرية أو غير الشرعية، التي مثلت الردّ الطبيعي لهذا الوضع أي الالتحاق بالدول بدون وجه قانوني ولأسباب مختلفة ومتعددة.

وعلى هذا الأساس ارتأينا معالجة هذا الموضوع من منظور الإشكالية التالية:

ما هو وضع المهاجرين في الجمهورية الجزائرية في إطار التأسيس النظري لحماية حقوقهم الأساسية؟ وكيف يتجسد على أرض الواقع؟

للإجابة على الإشكالية انتهجنا المنهجين التحليلي والاستدلالي، فالبحث قائم بالأساس على المنهج التحليلي العلمي للمصادر العلمية من أبحاث ودارسات للتقارير المتعلقة بالهجرة، مع التحليل لبعض نصوص الاتفاقيات الدولية التي تعنى بهذا الموضوع، والمواثيق الدولية التي تقر بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى استعمالنا للمنهج الاستدلالي وذلك باستناد إلى النصوص القانونية واعتمادنا على الأدلة وبعض الأمثلة من الواقع المعاش.

---

[1]- انضمت الجزائر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عن طريق دسترته في المادة 11 /12/ -4، صادر يوم 1963/1/9 من دستور 1963

[2]- ا زمل بن عبد الله المانع، حماية حقوق الإنسان في الدعوى الجنائية وفقا للمواثيق الدولية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في "الفقه المقارن"، معهد بحوث ود ا رسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان، 2006 ، ص 195

وبناءا عليه ارتأينا تقسيم دراستنا إلى مبحثين، حيث نتناول المركز القانوني للمهاجرين في الجزائر (المبحث الأول) وواقع حقوق المهاجرين بالجزائر من منظار التقارير الدولية الرسمية وغير الرسمية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: المنظومة القانونية لحماية المهاجرين بالجمهورية الجزائرية

الجزائر أو الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، هي دولة عربية لقبّت ببلد المليون ونصف شهيد نسبةً إلى عدد الشهداء الذين قدّموا أرواحهم فداءً لتحرير البلاد من الحكم الفرنسي في ثورة التحرير الوطني التي استمرت سبع سنواتٍ ونصف، كما تقع الجزائر في منتصف شمال أفريقيا على سائل البحر الأبيض المتوسط، حيث يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، وتحدها تونس وليبيا من الشرق، ومالي والنيجر من الجنوب، وموريتانيا والصحراء الغربية من الجنوب الغربي والمملكة المغربية من الغرب. تعدّ الجزائر أكبر البلدان الإفريقية والعربية من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 2,381,741كم، وعاصمتها الجزائر، وأهم مدنها وهران وأرزو، وقسنطينه، وعنابة، وسكيكدة.[1]

ويرتبط مركز المهاجر عامة وفي الجزائر خاصة بحرية التنقل والإقامة باعتبارهما من الحريات الأساسية اللصيقة بشخصيته، الأمر الذي خولق ظاهرة تعرف بدخول عدد كبير من الأجانب إلى أراضيها، مما يطرح العديد من المسائل والإشكالات القانونية لتقرير مدى سلطة الدولة في قبول دخول الأفراد إلى إقليمها من عدمه، ومدى كفالة الدولة هذا الحق، حيث يصعب الوصول إلى تحديد معالم واضحة تبين بدقة الحدود الفاصلة بين حرية الأفراد في التنقل من جهة وحق الدولة في صيانة أمنها وحفظ سلامتها من جهة أخرى.

المطلب الأول: الالتزامات الدولية والدستورية للجزائر حماية لحقوق المهاجرين

هنالك مجموعة من الالتزامات الدولية والدستورية التي تدفع الجزائر نحو ضرورة إعمال مقاربة قانونية لحماية حقوق المهاجرين، لعل من أهم هاته الالتزامات، نجد مصادقة الجزائر على

---

[1]- أضافة في نفس الإطار: "النظام السياسي في الجزائر جمهوري ذو طابع ديمقراطي، بدستور، وقد أقر تعديل الدستور لسنة 1989، وبعد الربيع العربي، شرعت السلطة في الجزائر بإصلاحات شاملة تمثلت في إعطاء مزيد من الحريات وتجسيد الديمقراطية في البلاد ومن أهمها رفع حالة الطوارئ السائدة في البلاد مند 1992 والقيام بتعديلات دستورية وهذا بعد استفتاء شعبي، كانت له مجموعة من التحولات على مستوى حماية حقوق المهاجرين\ن وخاصة على المستوى المؤسساتي والقانوني".

الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية حقوق الانسان عامة والمهاجرين على وجه الخصوص (الفقرة الأولى)، ثم الالتزامات الدستورية للجزائر (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الالتزامات الدولية للجزائر حماية لحقوق المهاجرين

مما لا شك فيه، أن الجزائر صادقة على مجموعة من الالتزامات الدولية، التي أصبحت تدفعها اليوم نحو ضرورة إعمال مقاربة قانونية لحماية حقوق المهاجرين، لعل من أهم هاته الالتزامات، مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، بالإضافة إلى العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية 1967، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1976، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1972، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1996، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1989، اتفاقية حقوق الطفل 1993، اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 2005.

كما صادقت الجزائر على "البروتوكول الاختياري الأول، الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1989، ولا سيما مصادقتها على اتفاقية جنيف المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها الإضافي المكمل لها، وعلى اتفاقية جميع العمال المهاجرين وأسرهم، والبروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين.[1]

الفقرة الثانية: الالتزامات الدستورية لحماية حقوق المهاجرين بالجزائر

تقوم الدولة اليوم على عدة مبادئ تعتبر بمثابة الركائز التي في ظل غيابها ينعدم وصف الدولة بدولة القانون، وتعتبر حماية الحقوق والحريات أحد أهم هذه المقومات، ذلك أنه من الواجب تقرير الحقوق والحريات التي يتمتع بها الفرد في ظل الدولة والسعي لضمان الحماية الكافية لها، وهذه الأخيرة لن تتحقق إلا إذا ما تم تقرير الرقابة التي بوجودها يضمن الفرد حماية حقوقه وحرياته من أي اعتداء من طرف أي جهة كانت.

ولما كان الحق في الحياة، وحرية التنقل من أهم الحقوق الأساسية التي تتطلب حماية، وخاصة بالنسبة للمهاجرين على اعتبار تنامي المخاطر التي قد يتعرضون لها، سواء في تجنيدهم لخدمة مصالح

[1]- تمت المصادقة عليه بموجب المرسوم 03 نوفمبر 2003.

المنظمات الإرهابية، أو المتاجرة بهم، أو استغلالهم بصورة غير قانونية، بالتالي كان من الأحرى أن يهتم الدستور بحماية المهاجرين، في مجموعة من الحقوق الأساسية، لعل من أهمها: الحق في الحياة والسلامة الجسدية، ثم الحرية في التنقل.

وفي هذا الإطار، لقد أولى الدستور الجزائري للحق في الحياة الخاصة أهمية بالغة وقدسية منيعة حيث اعتبره من الحقوق الدستورية المطلقة التي تتمتع بالحرمة، وذلك بموجب كل الدساتير المتعاقبة، حيث نصت المادة (39) من دستور 1996" لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، ويحميهما القانون، سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة"، ولم يكتف المشرع الجزائري بالاعتراف بالحق في الحياة الخاصة باعتباره حقا دستوريا مطلقا بل اعتبره من الواجبات التي يجب على الأفراد مراعاتها عند ممارستهم لحقوقهم الأخرى، وألزمهم المحافظة عليها بسترها، حيث نصت المادة (63) من دستور 1996 يمارس كل واحد جميع حرياته، في إطار احترام الحقوق المعترف بها للغير في الدستور، لا سيما ... ستر الحياة الخاصة...".

من جهة أخرى، نص الدستور الجزائري على حرية التنقل، وبين أن حرية التنقل من الحقوق اللصيقة بالإنسان، واعتبرها من أهم الحقوق والحريات ويترتب على حرمان الإنسان من هذه الحرية حرمانه من الحريات الأخرى مثل التعليم والعمل، بل الأكثر من ذلك، يلاحظ أن جميع الدساتير المتعاقبة كفلت التنصيص على هذا الحق.

وتكمن هذه الأهمية في المكانة التي يتمتع بها باعتباره من أكثر الحقوق ارتباطا بالشخصية وأشدها تعلقا بالكرامة، وذلك لجمعه بين الجوانب المادية والمعنوية لشخصية الإنسان وعلاقته الوثيقة وتداخله الشديد بالحقوق والحريات الأخرى، إضافة إلى تأثره بطبيعة النظام السياسي الذي يحكم الدولة، وقد تزايد الاهتمام به في العقود الأخيرة نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال والتطور المتسارع لها، وذلك لما فرضته من سهولة في مراقبة الاتصالات والمساس بالصور، والكشف عن المعلومات والبيانات الشخصية وسرعة نقلها وتداولها، كما فرض تكريس بعض الحقوق كالحق في المعرفة والحق في الاطلاع على المعلومات وحرية التعبير ضرورة تعزيز حمايته بشكل يضمن التوفيق بين احترام الحياة الخاصة وخدمة المصلحة العامة واحترام حقوق الآخرين. وقد شكلت حماية واحترام الحق في الحياة الخاصة محور وجوهر التعديلات القانونية التي استحدثها القانون الجزائري.[1]

[1]- مقال، 2020/01/07، منشور على الرابط التالي:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81291

المطلب الثاني: الضمانات القانونية والمؤسساتية لحماية حقوق المهاجرين بالجزائر

واصلت الجزائر، خلال العقد الأخير، تعزيز منظومتها القانونية والمؤسساتية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وخاصة فيما يتعلق بحماية فئة المهاجرين، وذلك من خلال إجراء مجموعة من الإصلاحات المتعلقة بالتكريس الدستوري لحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليه عالميا في العمل الوطني.

الفقرة الأولى: الضمانات المؤسساتية لحمية حقوق المهاجرين بالجزائر

إن الارتقاء بحقوق الإنسان وحرياته على المستوى الداخلي يمثل الغاية الأساسية لجميع الدول هذا ما دفع بها إلى التعاون فيما بينها وبين المنظمات الدولية التي أسست لهذا الغرض، وعلى إثر ذلك حثت الأمم المتحدة الدول على القيام بإنشاء مؤسسات وطنية لمساعدتها من خلا تقديم الدعم لها في ميدان حقوق الإنسان، ومن أجل دفعها على ترقية النظم الإقليمية لحقوق الإنسان، وأن مهمة إعمال حقوق الإنسان وترقيتها هي بدرجة الأولى مهمة الحكومات، لما تتسم به علاقة الأفراد والدولة من خضوع.

ولذلك بات من الملح بما كان إنشاء هياكل وهيئات وطنية لتكفل بهذا الخصوص بحقوق الإنسان وتعزيزها، وقد قامت العديد من الدول في الآونة الأخيرة بإنشاء مؤسسات رسمية معنية بحقوق الإنسان، ويختلف مهام هذه المؤسسات من دولة لأخرى، ولكن في الأخير فإن لها هدف واحد هي تعزيز حقوق الإنسان، إن اعتبارات حقوق الإنسان قد أصبحت اليوم وثيقة الصلة بكل مجال من مجالات النشاط الحكومي تقريبا بل وبالعديد من المجالات الأخرى للحياة العامة والخاصة.

وقد عملت الجزائر منذ بداية التسعينات على مواكبة حقوق الإنسان العالمية لذا سعت جاهدة من أجل تحقيق الحد الأدنى من هذه الحقوق من خلال التأسيس لهيئات تعنى بحقوق الإنسان، إذ بعد أن قامت العديد من الدول بمبادرات إنشاء مؤسسات رسمية تعنى بحقوق الإنسان خلال تسعينيات القرن الماضي، ففي الجزائر في بادئ الأمر تم أحداث وزارة منتدبة تعنى بحقوق الإنسان، وهي أول هيئة ظهرت في الجزائر ظهرت في وزارة أحمد 1غزالي في جوان 1991، وبعد حل هذه

الوزارة تم استحداث المرصد الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي تحول فيما بعد إلى اللجنة الاستشارية لحقوق الإنساني، كما تحول إلى مجلس حقوق الإنسان.[1]

وهذا المرصد الاستشاري، أو اللجنة الاستشارية، أو مجلس حقوق الإنسان كما سمي مؤخرا، هو مؤسسة وطنية رسمية جاءت في ظروف جد لحماية و ترقية الحقوق الأساسية والفردية للمواطنين والمتواجدين على أرض الجزائر بمن فيهم الأجانب والمهاجرين واللاجئين، وقد تم تنظيم المرصد الوطني بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-77 المؤرخ في 22 فيفري 1992، وبهذه الصفة يستفيد المرصد من استقلال عضوي بالنسبة لمؤسسيه، وباستقلال إداري ومادي معتمد من طرف الدولة نحو مؤسسة موضوعة تحت إشراف رئيس الجمهورية الذي يعتبر بموجب أحكام الدستورية المادة 7 تحت إشراف رئيس الجمهورية الذي يعتبر بموجب الأحكام الدستورية.[2]

وفي هذا الإطار، يلاحظ أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يضطلع بدور أساسي في حماية حقوق المهاجرين ومحاولة تطويرها، إلى جانب المؤسسات الوطنية الأخرى، لكن ما يسجل في هذا الصدد، هو غياب مؤسسة وطنية مختصة في مجال الهجرة في النسق المؤسساتي بالجزائر، عكس بعض التجارب الإفريقية، مثلا كجنوب إفريقيا، أو المغرب، وإن كانت هنالك مشاريع لتأسيسها المرصد الجزائري للهجرة، باعتباره مؤسسة وطنية تعني بالدفاع عن حقوق المهاجرين في الجزائر.

الفقرة الثاني: الضمانات القانونية لحماية حقوق المهاجرين بالجزائر

مما لاشك فيه أن الهجرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة تنظيم دخول الأجانب إلى التراب الوطني، والذي يعدّ من مظاهر فرض سيادة الدولة على إقليمها وفقا لما تنصّ عليه مبادئ وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، ومن هذا المنطلق فإن الدول قاطبة سنّت قوانين تنظم دخول الأجانب إليها، تنقلهم وإقامتهم بها، والجزائر بدورها لم تشذ عن هذا المنحى، حيث أصدرت القانون رقم 08 -

---

[1]- فطيمة بومعزة، الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص 9

[2]- عزوز العربي، حقوق االنسان بالمغرب العربي)دراسة في آالليات والممارسات(، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، أمحند برقوق، جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013 ، ص 132.

11 المؤرخ في 25 جوان 2008، حدّدت بموجبه مختلف القواعد والإجراءات التي تنظم وتحدّد شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.[1]

وعليه، فإن تطبيق أحكام القانون المشار إليه أعلاه، يشمل كل أجنبي يدخل إلى الإقليم الجزائري، بطريقة قانونية ووفق الإجراءات والقيود التي حدّدها هذا القانون يعد مهاجرا شرعيا، أما إذا دخل الأجنبي إلى الجزائر دون مراعاة الشروط المحددة في هذا القانون، فإن الأجنبي يتحول إلى مهاجر سري تطبق في حقه التدابير المقررة قانونا لمثل هذه الحالة، وهو الوضع بالنسبة للمهاجرين الأفارقة الذي تشير بعض الإحصائيات إلى أن عددهم يقارب 100 ألف مهاجر معظمهم من دول جنوب الصحراء، وقد دخلوا التراب الوطني بطرق غير شرعية، كما أنهم يقيمون في الجزائر إقامة غير شرعية، وبالتالي هم مهاجرين غير شرعيين.

كما يجب التأكيد بأن مختلف قواعد القانون الوطني للجزائر، حددت الإجراءات التي يستوجب اتخاذها في مواجهة الأجانب المقيمين في إقليم الدولة، ولو بصورة قانونية، في حالة ارتكابهم لأفعال غير شرعية، ومن ذلك القانون الجزائري رقم 08 - 11 المؤرخ في 25 يونيو 2008، والذي أشرنا إليه سلفا، حيث حدَّدَ الحالات التي تستوجب إبعاد الأجانب، وحيث ذكرت الفقرة الثالثة من المادة 22 من القانون المذكور أعلاه الحالة الأولى، وهي الحالة التي يتبين فيها للسلطات المعنية أن الأجنبي المقيم يقوم بنشاطات منافية للأخلاق والسكينة العامة، أو أن نشاطاته تمسّ بالمصالح الوطنية، أو أن نشاطاته أدت إلى إدانته عن أفعال ذات صلة بهذه النشاطات.

ويمكن الإشارة على سبيل المثال فقط لا الحصر إلى بعض النشاطات التي يمكن أن يقوم بها المهاجرون، والتي تعدّ مساسا بالمصالح الوطنية كارتكاب جرائم تزوير العملة الوطنية والأجنبية والإتجار بالمخدرات.

كما أن المادة 30 من القانون رقم 08 - 11 بيَّنت الحالات الأخرى لإبعاد الأجانب، وهي:
- الحالة التي يتبين فيها للسلطات الإدارية أن وجود الأجنبي في الجزائر يهدّد النظام العام و/ أو أمن

---

[1]- إضافة في هذا الإطار: " قامت الجزائر في 2008 بإجراء تغيير على قوانينها حيث جرمت الدخول والخروج غير الشرعي من وإلى التراب الوطني. ولا ينص الدستور الجزائري على حق اللجوء وتتكفل المفوضية السامية للاجئين بإعطائه بـ"القطارة"، فيما تتكفل الهيئة الأممية أساسا بالصحراويين في منطقة تيندوف وكذلك بالسوريين. أما المهاجرون المقيمون على التراب الجزائري بدون تأشيرة، وهم حوالي مائة ألف وفقا للجمعيات، فهم واقعون تحت طائلة قانون سنة 2008 وقد يتعرضون للسجن من 2 إلى 6 أشهر وغرامة مالية مثلهم مثل الجراقة، وكان الحال إلى غاية 2012، عندما يتم اعتقال مهاجر ويقدم إلى القضاء، أن يُطرد نحو حدود مالي."، تقرير حول "الجزائر في مواجهة تحدي الهجرة"،2020/02/04، منشور على الرابط التالي: https://orientxxi.info/magazine/article2223

الدولة، مع الإشارة إلى أن تقدير خطورة ما إذا كان الفعل يشكّل تهديدا للنظام و/ أو لأمن الدولة يبقى خاضعا للسلطة التقديرية للمصالح الإدارية المختصة؛

-الحالة التي يصدر في حقّ الأجنبي حكم أو قرار قضائي نهائي بعقوبة سالبة للحرية بسبب ارتكابه جناية أو جنحة؛

لكن ينبغي الإشارة إلى نقطة هامة جدا وهي أنه إذا كان الإبعاد والذي أشير إليه فيما سبق هو إجراء تتخذه سلطات الدولة في حق الأجنبي المقيم الذي قد يرتكب عملا غير شرعيا يمس بمصالح أو أمن الدولة، فإن الترحيل أو الطرد إلى الحدود، يعد إجراء تتخذه السلطات الإدارية في مواجهة الأجنبي أو المهاجر الذي يوجد في وضعية إقامة غير شرعية أو غير قانونية.

علاوة على ذلك، فإن المادة 37 / 1 من القانون 08 - 11 استحدثت ما يسمى بالوضع في مركز الانتظار، وهو إجراء بموجبه يجوز للسلطات الإدارية المختصة إحداث مراكز انتظار، تخصص لإيواء الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية في انتظار طردهم إلى الحدود أو تحويلهم إلى بلدهم الأصلي، وقد استحدثت الجزائر مراكز انتظار في مدينة تمنراست لترحيل الأفارقة، وهي المراكز التي تتوفر على كل الشروط والظروف الملائمة لكرامة الإنسان، من منطلق التزام الجزائر بحماية حقوق المهاجرين وفق ما تنصّ عليه الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.[1]

المبحث الثاني: تقييم وضع حقوق المهاجرين بالجزائر

لقد ساهمت العديد من المتغيرات الدولية، خلال العقود الأخيرة، في إحداث تحولات جذرية على مفهوم حقوق الإنسان عامة، والمهاجرين على وجه التحديد، أفرزت تقلبات مست بشكل كبير توجهات الدول في القيام بمهامها، تلبية تطلعات مواطنيها داخليا، وعلاقاتها الخارجية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، لاسيما منها التطلعات ذات البعد التشريعي والسياسي، فكان هذا السياق مساعدا على وجود فواعل أخرى، تسعى إلى القيام بمهام موازية، حماية لمصالحها، ومن هذه الفواعل نجد المنظمات الدولية مثلا: "هيئة الأمم المتحدة"، والدول الكبرى من قبيل: "الولايات المتحدة الأمريكية"، والمنظمات الدولية غير الحكومية ONG كمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، ومنظمة العفو

[1]- عجال صبرينة، مقال حول موضوع: "نظرة على الوضع القانوني والسياسي للمهاجرين الأفارقة"، موقع جريدة الشعب الجزائرية، 2020/01/27، أنظر الرابط التالي:

http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9-%D9%88-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA/item/70834-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9.html

الدولية "أمنيستي"، بحيث تساهم هاته الفواعل في أولا تقييم وضع حقوق الانسان والمهاجرين على وجه الخصوص، ومن جهة أخرى في نشر الثقافة الحقوقية في مجموعة من الدول المتخلفة، لعل من بينها الجمهورية الجزائرية، فيما يتعلق بسياستها في تدبير ملف المهاجرين في أراضيها.

المطلب الأول: رصد الفاعل الدولي وضع حقوق المهاجرين بالجزائر

لتقييم وضع حقوق المهاجرين بالجزائر كان لابد من أجل الوقوف عند ما رصدته التقارير الدولية، خاصة التقارير الأممية، ثم تقارير الخارجية الأمريكية. ولتسليط الضوء أكثر حول ذلك، كان من المفيد أن نبين سلطة الجزائر في التعامل مع المهاجرين المتواجدين في إقليمها، سواء من خلال مدى منحهم الحرية في التنقل والإقامة التي تكفلها المواثيق والاتفاقيات الدولية، أو من خلال حماية حقوق المهاجرين في الحياة والسلامة الجسدية، بالإضافة لكفالة ممارسة حرية الرأي والتعبير حماية لهاته الفئات.

الفقرة الأولى: تقارير الخارجية الأمريكية حول وضع المهاجرين بالجزائر

	2016	2017	2018	2019
الحق في الحياة والسلامة الجسدية	حجز مهاجرين ولاجئين من بينهم نساء وأطفال في جنوب الجزائر.	نفس الوضع	نفس الوضع	نفس الوضع
حرية التنقل	ترحيل آلاف المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء وطردهم جماعيا، من بينهم نساء وأطفال.	تفاقم نفس الوضع	مداهمة مناطق معروفة بأن المهاجرين يعيشون فيها، واعتقلتهم في الشوارع أو ورش البناء، ونقلتهم في حافلات إلى الجنوب ثم طردتهم على الحدود مع النيجر أو مالي، في معظم الحالات دون	نفس الوضع.

			طعام ومع قليل من الماء.	
الحق في التعبير	منع السلطات الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها من الجمعيات، التي أدانت الترحيل التعسفي للمهاجرين، من عقد اجتماع وطني سنوي لـ "منصة الهجرة في الجزائر"	استمرار التضييق على المنظمات الحقوقية التي تنتقد سياسة الجزائر في الحجرة واللجوء.	نفس الأوضاع	نفس الوضع

منذ دجنبر 2016، أمسكت الجزائر بآلاف المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء وطردتهم جماعيا، من بينهم نساء وأطفال. في 2018، كما واصلت السلطات الجزائرية مداهمة مناطق معروفة بأن المهاجرين يعيشون فيها، واعتقلتهم في الشوارع أو ورش البناء، ونقلتهم في حافلات إلى الجنوب ثم طردتهم على الحدود مع النيجر أو مالي، في معظم الحالات دون طعام ومع قليل من الماء.

وفي جهة أخرى، منعت السلطات الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها من الجمعيات، التي أدانت الترحيل التعسفي للمهاجرين، من عقد اجتماع وطني سنوي لـ "منصة الهجرة في الجزائر" التي كان من المقرر أن تجري في 20 و21 يوليو/تموز في وهران، لأن السلطات زعمت أنها لا تملك ترخيصا بتنظيم نشاط عام.

في حين عرفت الجزائر منذ سنة 2015 صحوة لفعاليات مدنية في الدفاع عن حقوق المهاجرين، بحيث أسست منظمات غير حكومية جزائرية المنصة في عام 2015 لتعزيز حماية المهاجرين.[1]

[1]- التقارير العالمية لوزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان لسنوات 2016، 2017، 2018، و2019.

الفقرة الثانية: التقارير الأممية المعنية بالمراجعة الدورّية لحقوق المهاجرين بالجزائر

	2007	2012	2017
الحق في الحياة والسلامة الجسدية	-----	عدم وجود إطار قانوني مناسب للجوء أدى إلى حرمان اللاجئين من الحماية اذ يعاملون معاملة الاشخاص في وضع غير قانوني.	نفس الوضع، مع تنامي العنف الذي يستهدف المهاجرين في بعض المناطق.
الاعتراف المدني بالمهاجرين واللاجئين	عدم سيادة القانون في جميع المناطق الواقعة تحت تراب الجزائر بما فيه مخيمات تندوف.	لا يتم الاعتراف بوضع سكّان مخيمات تندوف كلاجئين، وإعمال الحقوق ذات الصِّلة.	عدم تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين واللاجئين بالجزائر، الأطفال اللاجئين وعديمي الجنسية لا تمنح لهم شهادة الميلاد تلقائيا.
حرية التنقل والعمل	-----	الجزائر استقبلت المهاجرين من قَدِموا من افريقيا في السنوات الأخيرة.	عدم تسوية وضعية العمال المهاجرين بالجزائر، بحيث يعملون في ظروف غير قانونية.

بينت انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف المهاجرين أنها تنطوي على حرمانهم من حقوقهم المدنيّة والسياسيّة، على غرار التوقيف التعسّفي، والتعذيب، وعدم تنفيذ الإجراءات القانونيّة الواجبة، أو حرمانهم من حقوقهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، على غرار الحرمان من الحقوق في الصحّة والسكن والتعليم .وغالبًا ما يرتبط حرمان المهاجرين من حقوقهم ارتباطًا وثيقًا بقوانين تمييزيّة وبالتحيّز وكره الأجانب المتجذّرَيْن في مواقف البعض.

وفي هذا السياق، تعمل المفوضيّة السامية لحقوق الإنسان على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها لجميع المهاجرين، بغضّ النظر عن وضعهم، مع التركيز على كلّ امرأة ورجل وطفل يواجه أكبر قدر من التهميش ويكون أكثر من غيره عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان .كما تعزّز المفوضيّة اعتماد مقاربة للهجرة قائمة على حقوق الإنسان، تضع المهاجر في قلب السياسات الخاصة بالهجرة وفي قلب إدارتها، وتسعى إلى ضمان إدماج المهاجرين في كافة خطط العمل والاستراتيجيّات الوطنيّة ذات الصلة،

على غرار الخطط الخاصة بتوفير مساكن عامة أو الاستراتيجيّات الوطنيّة لمكافحة العنصريّة وكره الأجانب.

المطلب الثاني: تقييم منظمات المجتمع المدني لوضع حقوق المهاجرين بالجزائر

لتقييم وضع حقوق المهاجرين بالجزائر كان لابد من أجل الوقوف عند ما رصدته التقارير الدولية الموازية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني، وخاصة منظمة "هيومن رايتس ووتش"، ثم "أمنيستي". ولتسليط الضوء أكثر حول تقييم حالة حقوق المهاجرين بالجزائر من وجهة نظر هذين النموذجين، كان من المفيد إبراز مظاهر تعامل الجزائر مع المهاجرين المتواجدين في إقليمها الترابي، سواء من خلال وضع حرية المهاجرين في التنقل، والإقامة التي تكفلها المواثيق والاتفاقيات الدولية، أو من خلال حماية حقوقهم في الحياة والسلامة الجسدية، بالإضافة لكفالة ممارسة حرية الرأي والتعبير حماية لهاته الفئات

الفقرة الأولى: تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش

	2014	2015	2016	2018
الحق في الحياة والسلامة الجسدية	حجز سيدة لاجئة بتندوف قد هاجرت إلى إسبانيا بيد عائلتها لأكثر من شهرين.	حجز سيدات لهن إقامة قانونية في أوروبا أثناء زيارتهن لمخيمات تندوف.	نفس الوضع	مداهمة مناطق تأوي مهاجرين واحتجاز آلاف الأفارقة من جنوب الصحراء، وطردهم على الحدود مع النيجر أو مالي دون طعام.
الحق في التعبير	لاجئين بتندوف واجهوا مضايقات بسبب انتقاد جبهة البوليساريو العلني	نفس الوضع	نفس الوضع	منع السلطات الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها من الجمعيات التي أدانت الترحيل التعسفي للمهاجرين من ممارسة

				أنشطتها التي تطالب بحماية حقوق المهاجرين.
الحرية في التنقل	------	منع لاجئين في مخيمات تندوف من ممارسة حقهم في حرية التنقل.	منع لاجئات نساء في مخيمات تندوف من ممارسة حقهن في حرية التنقل بالذهاب إلى إسبانيا.	عزل آلاف المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء وطردتهم جماعيا، من بينهم نساء وأطفال

على الرغم من أن الدستور الجزائري يحظر الإعادة القسرية للاجئين السياسيين (المادة 69)، وفقا لاتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين.

وفي هذا الإطار، رصدت "منظمة هيومن رايتس ووتش" تدني الوضع الحقوقي للمهاجرين بالجزائر، كما دعت إلى حماية جميع المهاجرين واللاجئين ضد العنف دون تمييز على أساس وضعهم كمهاجرين وتقديمهم المسؤولين عن مثل هذه الأعمال إلى العدالة في محاكمات عادلة من دون عقوبة الإعدام والتأكد من أن أي انتهاك لقوانين الهجرة والتعامل معها على أنها مخالفة إدارية وليست جنائية، بالإضافة إلى دعوتها السلطات إلى مراجعة التشريعات الوطنية و مطابقتها بأحكام اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها الاختياري لعام 1967 وغيرها من قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يحتاجون الحماية الدولية وتوفير الحماية للاجئين المعترف بهم من قبل المفوضية.

الفقرة الثانية: تقارير منظمة العفو الدولية

	2017	2018	2019	2020
الحق في الحياة	إخضاع آلاف المهاجرين غير الشرعيين للاعتقال التعسفي.	نفس الوضع	نفس الوضع	نفس الوضع
الحق في	الضرب بالعصي وركل بالأقدام	نفس الوضع	نفس الوضع	نفس الوضع

السلامة الجسدية	خلال مداهمات أمنية للمهاجرين غير النظاميين.			
حرية التنقل	إخضاع آلاف المهاجرين غير النظاميين للتوقيف والترحيل القسري إلى أقصى جنوب الجزائر.	طرد أكثر من 12 ألف مواطن نيجري وأكثر من 600 مواطن من دول أخرى من دول جنوب الصحراء.	توقيف جماعي في مدينة وهران، ترحيل ما لا يقل عن 100 من السوريين واليمنيين والفلسطينيين إلى الحدود مع النيجر وتركتهم محاصرين في الصحراء	الطرد القسري

وكقراءة لهذا الجدول في إطار السياق الذي يتحكم فيه، يلاحظ أن أغلب المهاجرين الذين تم اعتقالهم تم طردهم إلى جنوب الجزائر، وتندوف، كمعبر أساسي نحو دولى النيجر. وحيث تم التكفل بهم في أغاديس، في مخيمات مدنية، وحيث يتمتع المهاجرون بحرية أكثر في التنقل، نظرا لأن غالبيتهم ينتمي إلى بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) التي تربطها بالنيجر اتفاقية تضمن ذلك.

وقد أثارت عمليات الطرد هذه ردود فعل من المنظمات الدولية مثل منظمتي العفو الدولية "آمنستي" وهيومن رايتس ووتش وأيضا من طرف منظمات في القارة الإفريقية مثل النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية الجزائرية. ونادت هذه المنظمات في بيان لها بإيقاف عمليات الطرد "الجماعية" وأن يتم الكف عن إرسالهم إلى "بلدان ليسوا منها". كما طالبت رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، بضرورة النظر في إمكانية تسوية وضعية العمال المهاجرين.[1]

[1]- "الجزائر في مواجهة تحدي الهجرة"،2020/02/04، تقرير منشور على الرابط التالي: https://orientxxi.info/magazine/article2223

خاتمة:

شكّل موضوع الوضع الحالي للمهاجرين بالجزائر سجالا سياسيا وجدلا قانونيا كبيرا، بسبب الوضعية التي يعيشها من جهة، وبالنظر إلى اللغط الذي عرفته الساحة الدولية والإقليمية بسبب تصريحات بعض كبار المسؤولين الجزائريين وتعبيرهم عن موقف الجزائر من مسألة المهاجرين، وخاصة منهم الأفارقة والإجراءات التي تعتزم السلطات الجزائرية اتخاذها تجاه هؤلاء المهاجرين.

وقد أثارت هذه المسألة العديد من التساؤلات والجدل السياسي وصل إلى حدّ التشكيك في مدى التزام الجزائر بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان الناظمة لمسألة الهجرة، لكن دون تقصي حقيقة الموضوع وتفحص طبيعة الوضعية الموجود عليها الأفارقة، ولعلّ الرجوع إلى المواثيق الدولية والقوانين الوطنية الناظمة للهجرة والمعمول بها في هذا المجال، مما يفضي إلى أن مشكلة الهجرة الدولية عرفت وتعرف تزايدا مطردا في الآونة الأخيرة بسبب الحروب والنزاعات التي تشهدها بعض الدول، مثلما هو عليه الحال بالنسبة لبعض دول الساحل وجنوب الصحراء، وهو ما دفع بسكانها إلى الهجرة بحثا عن الأمن والسلام والاستقرار.

كما أنه وعلى الرغم من أن كل المواثيق الدولية تعترف بحق كل إنسان في التنقل والهجرة، كما التزمت بها الجزائر، إلا أن الوضع يبين تراجع وضع حقوق المهاجرين بالجزائر بشكل خطير كما رصدته مجموعة من التقارير الدولية.

يتضحّ من خلال ما سبق، أن الجزائر حدّدت بعض الإجراءات القانونية الكفيلة في نظرها بمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وحماية حقوق المهاجرين، بسبب الانتشار الرهيب الذي عرفته هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، وهذا يأتي بالنظر إلى أن الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي القريب من أوربا، فإنها تعدّ القبلة المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين لاسيما من دول الساحل الإفريقي، زيادة على أن حرص الجزائر على محاربة الهجرة غير الشرعية مرده تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أشكالها وصورها (المخدرات، تزوير العملة الصعبة، ارتكاب الأعمال الإرهابية)، وانعكاسات ذلك على الأمن والاستقرار الوطني.

وتبعا لذلك، فقد قامت الدولة الجزائرية بتنظيم شروط دخول الأجانب، إقامتهم وتنقلهم في الجزائر، كما حدّدت الإجراءات والتدابير القانونية الواجب اتباعها ضد المهاجرين غير الشرعيين، والتي تتمثل في إجراءات الإبعاد من الإقليم، والترحيل أو الطرد إلى الحدود، مع توقيع مجموعة من العقوبات الجزائية على المخالفات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.[1]

---

[1]- عجال صبرينة، م س.

لائحة المراجع

أولا: الكتب والمؤلفات:

- الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016 ،.321 ص.
- حماية حقوق الإنسان في الدعوى الجنائية وفقا للمواثيق الدولية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في "الفقه المقارن"، معهد بحوث ودارسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان، 2006، 295 ص.
- الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري، جامعة قسنطينة، 2008-2009، 231 ص.
- حقوق الإنسان بالمغرب العربي، دراسة في الآليات والممارسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، أمحند برقوق، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، 352 ص.

ثانيا: النصوص القانونية

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1448
- العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1972.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1996.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1989.
- اتفاقية حقوق الطفل 1993.
- اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 2005.
- دسترته في المادة 11 /12/ -4، صادر يوم 1963/1/9
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقارطية الشعبية، ج.ر رقم 76 ، المؤرخة في 8 ديسمبر 1996-03 ، المؤرخ في 10 أفريل 2002، ج.ر، العدد 25 ، مؤرخة في 17 أفريل 2002
- والقانون رقم المعدل بالقانون رقم 02-01 ، مؤرخة - 19-08 ، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ، ج.ر، العدد 63 ، مؤرخة في 16 نوفمبر 2008
- القانون رقم 16. في 6مارس 2016 ،ج.ر، العدد 14 ، الصادرة في 7مارس 2016

ثالثا: الدوريات والمجلات

- التقارير العالمية لوزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان لسنوات 2016، 2017، 2018، و2019.

- تقارير وتوصيات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان بالجزائر سنوات، 2007، 2012، و2017.
- التقارير السنوية لمنظمة هيومن رايتس ووتش، حول وضعية حقوق الإنسان لسنوات 2016، 2017، 2018، و2019.
- التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية حول وضعية حقوق الإنسان بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لسنوات 2016، 2017، 2018، و2019.
- "الإبعاد في إطار النظام القانوني لدولة الإماارت العربية المتحدة"، مجلة الفكر الشرطي، مجلد (3)، العدد (1)، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الإماارات، 1994، 255 ص.
- "نظرة على الوضع القانوني والسياسي للمهاجرين الأفارقة"، موقع جريدة الشعب الجزائرية.

رابعا: المواقع الالكترونية

- www.asjp.cerist.dz
- https://orientxxi.info
- www.ech-chaab.com
- www.amnesty.org
- www.hrw.org

البعد الحقوقي في العلاقات الليبية الإفريقية

The legal dimension in the Libyan-African relations

اجبيري الزهرة

باحثة بجامعة محمد الخامس -الرباط- المملكة المغربية

ملخص:

تسعى هذه الورقة إلى معالجة مجموعة من الأسئلة المتعلقة بحقوق اللاجئين والمهاجرين في ليبيا وتأثيرها على العلاقات بين ليبيا والدول الأفريقية. لذلك، سوف تدرس الدستور الليبي والاتفاقيات الدولية التي تتناول حقوق الإنسان التي صادقت عليها ليبيا، ثم تحدد وضع حقوق الإنسان في ليبيا قبل وبعد ثورة 2011، من خلال التركيز على الاتجار غير المشروع بالبشر وتهريبهم، وقضايا الرق المسجلة في عام 2017، وانتشار العصابات الإجرامية والإرهابية والجماعات المسلحة التي تعمل في جنوب ليبيا ومنطقة الساحل، ثم استنتاج نتائج و آثار ذلك على العلاقات الليبية الأفريقية.

Abstract:

This paper seeks to address a set of questions related to the rights of refugees and migrants in Libya and its impact on the relations between Libya and African countries. Therefore, you will study the Libyan constitution and the international conventions dealing with human rights that Libya has ratified, then determine the human rights situation in Libya before and after the 2011 revolution, by focusing on the illegal trafficking in and smuggling of human beings, slavery issues recorded in 2017, and the proliferation of criminal and terrorist gangs And armed groups operating in southern Libya and the Sahel region, then concluding the results and effects of this on Libyan-African relations.

المقدمة:

تقوم هذه الدراسة على تحليل البعد الحقوقي في العلاقات الليبية الإفريقية وعلاقة ذلك بتدفق افواج من المهاجرين من جنوب الصحراء حول ليبيا، خصوصا بعد انهيار ديكتاتورية القذافي، وتدهور الاوضاع الامنية، مما ادى الى انعدام مراقبة الحدود، سواء في ليبيا اوفي غيرها من الدول المجاورة لما تعرفه المنطقة من انعدام للاستقرار، و انتشار الجماعات الارهابية وعصابات التهريب والاتجار في البشر. وقبل الخوض في محاور هذا البحث، نقدم تعريفا عن ليبيا والحالة السياسية فيها وحولها وعلاقتها بالدول الافريقية، والاسباب وراء اتجاه المهاجرين نحو ليبيا.

تحتل ليبيا مساحة شاسعة فوق الصحراء الافريقية الكبرى ولها حدود مع اربعة دول افريقية من غير دول المغرب العربي، وهي مصر من الشرق، ومن الجنوب تشاد والنيجر والسودان، و تمتد الى الساحل المتوسطي، وهذا من الاسباب التي جعلتها ترتبط بهذه الدول وبغيرها في اطار علاقات اقتصادية و اجتماعية والباحث في هذه العلاقات سيجد انها تمتد عبر التاريخ الى العصور الأولى التي سكن فيها الانسان هذه الارض، ولو انه قد يفكر احد ان الصحراء الكبرى كانت حاجزا طبيعيا الى حد ما، إلا ان التواصل ظل دائما متواصلا عبر القوافل التي كانت بمثابة الرابط بين هذه البلدان. ثم ان الصحراء نفسها كانت واحات خصبة مزدهرة استقر بها الانسان منذ القدم. وتمتد العلاقات الى عصور قديمة كان التبادل فيها قائما ومتواصلا عبر القوافل التي ازدهرت بين الليبيين و الأفارقة في كل من تشاد والنيجر والسودان وبقية الدول الإفريقية، مما يدل على عمق هذه العلاقات وترابط ليبيا مع جيرانها ومع باقي بلدان افريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة.

ان الاوضاع التي وصلت اليها ليبيا اليوم من انقسامات وصراعات نتيجة لسقوط نظام القذافي بعد حراك سنة 2011، فتح المجال امام العديد من الخروقات الحقوقية، وهذا لا يعني ان انتهاكات حقوق الانسان لم تكن موجودة قبل الحراك، ولكن اضافة الى ما كان موجودا اضيف ما هو اعظم، حيث اخذت الاطراف التي كانت تتربص بليبيا تتحرك من كل الاتجاهات دون اعتبار لحقوق الانسان، ثم ظهرت الشبكات الارهابية و الاجرامية العابرة للقارات، التي كانت تتحرك في بلدان الساحل وداخل الصحراء الكبرى بشكل اصبح اكبر مما كان عليه من قبل، اضافة الى الصراع بين الاطراف الليبية نفسها؛ كل ذلك جعل المفوضية السامية لحقوق الانسان تعلن عن قلقها من تدهور حقوق الانسان في ليبيا، بما في ذلك تأثير الصراع المستمر على المدنيين والهجمات ضد المدافعين عن الحقوق والصحفيين ومعاملة المهاجرين واللاجئين وظروف الاحتجاز والإفلات من العقاب[1].

الا ان الهجرة والتدفق الإفريقي، بما في ذلك مسألة المهاجرين في ليبيا و تاثيره على العلاقات الليبية الافريقية، الذي هو موضوع هذا البحث لا يخص فقط سوء معاملة المهاجرين بشتى اشكالها التي نراها في دول اخرى، بل يدخل فيه خروقات اخرى وتجاوزات رجعت بحقوق الانسان سنين الى الوراء، الى زمن النخاسة وتجارة الرقيق التي كانت منتشرة عبر دول العالم، اذ لم تخلو بقعة من الارض من العبودية، وتعتبر منطقة جنوب ليبيا ومنطقة دول الساحل من المناطق التي استمرت فيها هذه الانتهاكات الى حدود العشرينات من القرن الماضي، وفي الآونة الاخيرة طفقت هذه الظاهرة الى الوجود حسب ما جاءت به تقارير بعض المنظمات الدولية التي تنشط في مجال حقوق الانسان،

[1] موقع المفوضية السامية لحقوق الانسان https://news.un.org/ar/story/2019/12/1045871

وأدانت انتشار الاتجار في البشر في المنطقة كمنظمة الهجرة الدولية[1] وهيومنرايتس ووتش وما ادلى به العائدون من ليبيا لإذاعة البي بي سي[2] .

حيث يقدر الخبراء أن هناك حوالي 40.3 مليون شخص مستعبدين حاليًا حول العالم، وينقسمون بين العمل القسري، والاستغلال الجنسي والعبودية التي تطال الأطفال، والمهاجرين واللاجئين الذين يتم بيعهم عند طلب اللجوء، كما هو الحال حاليًا مع الآلاف من مسلمي الروهنجيا الذين يعملون حاليًا في صناعة صيد الأسماك التايلاندية.[3]

بالإضافة الى ذلك، يتعرض المهاجرين الى الاحتجاز و التعذيب و سوء المعاملة، كما جاء على لسان بعضهم اثناء استجوابهم من طرف بعض المنظمات الدولية عند وصولهم الى ايطاليا.

اهمية الموضوع:

ان تطور وضعية المهاجرين الأفارقة في ليبيا، وعلاقتهم بها من راغب ومرغوب فيه، في عهد القذافي، الى عابر ومَعْبر نحو اوروبا بعد 2011، اعطى لهذه العلاقة نهجا آخر، حتّم على الباحث في هذا الموضوع ضرورة الوقوف على الاسباب و الاهداف والنتائج التي كانت وراء هذا التغير، ودور البعد الحقوقي في ذلك. من هنا يكتسي هذا الموضوع اهمية كبيرة من الناحية القانونية و من الناحية العلمية على السواء.

الاهمية القانونية:

نظرا لما تعرفه ليبيا من انتقال من نظام ديكتاتوري، غيب حقوق الانسان، الى وضعية فوضوية تتطلب اعتماد تشريع جديد وسن قوانين تعتمد حقوق الانسان كاملة كما جاءت بها العهود والمواثيق الدولية، من اجل السيطرة على الوضع وتشكيل حكومة ديمقراطية.

الأهمية العلمية :

يمكن لهذا البحث ان يكون منطلقا لبحث علمي من ناحية، كما يمكن ان يغني المكتبة العلمية بمادة حقوقية يمكن اعتمادها في دراسة تطور الهجرة.

الاشكالية:

---

[1] انظر موقع المنظمة الدولية للهجرة https://www.iom.int/fr/news/loim-decouvre-des-marches-aux-esclaves-qui-mettent-en-peril-la-vie-des-migrants-en-afrique-du

[2] انظر موقع البي بي سي https://www.bbc.com/news/world-africa-42492687

[3] انظر موقع منظمة حماية الطفولة في هايتي: https://restavekfreedom.org/2018/09/11/the-history-of-slavery/

تتعلق اشكالية هذه الدراسة بالأخص بدور البعد الحقوقي المعني بالهجرة في العلاقات الليبية الافريقية. والاجابة على هذه الاشكالية تطرح التساؤلات التالية:

- ما مدى اعتماد التشريع الليبي حقوق الانسان كما جاءت بها المواثيق الدولية؟
- وما طبيعة وضعية المهاجرين في ليبيا قبل وبعد القذافي؟
- ومَن وراء انتهاكات حقوق المهاجرين في ليبيا؟
- ثم ما تأثير ذلك على العلاقة بين ليبيا وافريقيا حاليا ومستقبلا؟

الفرضيات:

- عمد هذا الموضوع في فرضياته الى ان هناك تأثيرا للهجرة، وللوضعية الحقوقية للمهاجرين في ليبيا، على العلاقات الليبية الافريقية سابقا وحاليا.

- دور توفير الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في دول الساحل و الدول الافريقية في الحد من الهجرة الجماعية، و الهجرة غير الشرعية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى الوقوف على ما اذا كان للهجرة تأثيرا على علاقة ليبيا مع الدول الافريقية من ناحية، ودور البعد الحقوقي للمهاجرين في ذلك من ناحية ثانية. ثم الوقوف على النتائج.

المصطلحات المفتاحية : حقوق الانسان، الدول الافريقية جنوب الصحراء، دول الساحل، الدولة الفاشلة، المهاجر، اللاجئ وطالب اللجوء، الكتائب وميليشيات.

- حقوق الانسان: هي حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر، وهي حقوق غير قابلة للتصرف ولا التجزئة[1].
- الدول الافريقية جنوب الصحراء: الدول التي توجد جنوب الصحراء الكبرى وتضم جميع الدول الافريقية من غير دول المغرب العربي ومصر.
- دول الساحل: بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد و واريتريا و السودان.

[1] انظر موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان:https://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx

- الدولة الفاشلة: هي صفة تلازم الدول التي تعجز عن القيام بوظائفها عامة، وظهر هذا المصطلح في أوائل التسعينيات من القرن العشرين[1].
- المهاجر: تُعرّف الأمم المتحدة المهاجر على أنه "شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية"
- اللاجئ وطالب اللجوء: اللاجئون هم أشخاص فارون من الصراع المسلح أو الاضطهاد. وغالباً ما يكون وضعهم خطراً جداً ويعيشون في ظروف لا تُحتمل تدفعهم إلى عبور الحدود الوطنية بحثاً عن الأمان في الدول المجاورة.[2]
- الكتائب: جمع كَتيبة وتعني الفرقةُ العظيمةُ من الجيش
- ميليشيات: هي قوة مسلحة تتكون من مواطنين ويرجع نظام الميليشيات إلى فكرة أن من واجب المواطن الدفاع عن وطنه.[3]

تحديد البحث:

واجه تحديد هذا البحث بعض الصعوبات نظرا لقلة الابحاث التي تطرقت للعلاقات الليبية الافريقية، ثم ان النقص في البيانات الخاصة بليبيا، لم يساعد على جمع البيانات الكافية لهذه الدراسة. ثم طبيعة الموضوع نفسه، حيث ان تداعيات انتهاكات حقوق المهاجرين في ليبيا قبل وبعد القذافي، تفرض الاعتماد على تقارير المنظمات الدولية والحقوقية العاملة في الميدان وعلى الصحافة والاخبار. اما من الناحية الزمانية والمكانية، فإن هذا البحث يتحدد في الفترة التي تأتي بعد 2011، وتخص الدول الافريقية جنوب الصحراء غير دول المغرب العربي، نظرا لان تدفق المهاجرين يأتي خاصة من هذه الدول.

وعليه سوف يتحرى هذا البحث مقياسين لمناقشة دور هذا البعد الحقوقي في العلاقات الليبية الإفريقية، من خلال تسليط الضوء على التشريع الليبي وما صادقت عليه ليبيا من اتفاقيات دولية وعلاقته بانتهاكات حقوق الانسان، وفي المقام الثاني ينْصبّ التركيز على طبيعة وتأثير وضعية هذه

---

[1] انظر موقع الموسوعة السياسية: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D8%A9

[2] انظر تعريف المفوضية السامية للاجئين: https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/7/55e57e0f6.html

[3] انظر موقع معجم المعاني: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7

الحقوق على العلاقات الليبية الإفريقية. وذلك اعتمادا على المنهج القانوني والوصفي والاستنباطي لتحديد هذه الأبعاد واثارها، بالإضافة الى المنهج الكمي لتوضيح نسبة الانتهاكات ونسبة اثرها.

ولما كان من البديهي معرفة الارضية التي يقام عليها البحث، والمجال الذي يهتم به، الذي هو المجال الحقوقي القانوني، من المنطقي اذا ان يبدا هذا البحث بالتطرق للتشريع الليبي وما صادقت عليه ليبيا من اتفاقيات دولية وعلاقته بانتهاكات حقوق الانسان، كمبحث اول الذى سياتي على شكل مطلبين، يُعنى الاول منهما بدراسة التشريع الليبي من ناحية حقوق الانسان، ثم الاتفاقيات الدولية، الخاصة بحقوق الانسان، التي صادقت عليها ليبيا في المطلب الثاني.

اما الشق الثاني من هذا البحث فسيتطرق الى تدفق المهاجرين وتأثير وضعية حقوق الانسان، وخاصة المهاجرين، على العلاقات الليبية الإفريقية، كمبحث ثاني، بحيث يتطرق المطلب الاول الى تدفق المهاجرين على ليبيا بعد 2011 وانتهاكات حقوقهم ثم اثار انتهاكات حقوق المهاجرين على العلاقة الليبية الافريقية كمطلب ثاني.

وعليه يفرض هذا البحث التصميم الاتي:

المبحث الاول: الدستور والتشريع الليبي وما صادقت عليه ليبيا من اتفاقيات دولية

المطلب الاول: الدستور والتشريع الليبي و حقوق الانسان

1 - مشروع دستور 2011

2 - مشروع دستور 19 ابريل 2016 الذي تم التوقيع عليه بالبيضاء

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوق الانسان التي صادقت ليبيا عليها واصلاح منظومة حقوق الانسان

1 - الاتفاقيات الدولية التي تُعنى بحقوق الانسان التي صادقت عليها ليبيا

2 - اصلاح منظومة حقوق الانسان:

المبحث الثاني: تدفق المهاجرين وتأثير وضعيتهم الحقوقية على العلاقات الليبية الإفريقية

المطلب الاول: تدفق المهاجرين على ليبيا بعد 2011 وانتهاكات حقوقهم

1- تدفق المهاجرين على ليبيا بعد 2011

2- انتهاكات حقوق المهاجرين

المطلب الثاني : اثار انتهاكات حقوق المهاجرين على العلاقة الليبية الافريقية

1 - العلاقات الليبية الافريقية

2 - انتهاكات حقوق المهاجرين في ليبيا

المبحث الاول: الدستور الليبي وما صادقت عليه ليبيا من اتفاقيات دولية

تعاني الشعوب الأفريقية من معاناة الجفاف والمجاعة والمحسوبية والفساد والانحدار الاقتصادي السريع وما شابه. بالإضافة الى انعدام حقوق الانسان الناتج عن الطغيان وسوء إدارة الحكومة و استبداد الحزب الواحد، والدكتاتورية، وعدم اعتماد دساتير حقوقية، وتغييب اليات تنفيذ القوانين وتفعيل الديمقراطية.

المطلب الاول: الدستور الليبي و حقوق الانسان

يعرف ارساء دستور ليبي، توافق عليه جميع الاطراف، عراقيل كثيرة ومعارضة من فئات سياسية واجتماعية و قبلية كثيرة منذ الاطاحة بالقذافي، مما ادي الى سلسلة من التعديلات التي طالت الوثيقة الاولى التي تم إقرارها بعد الإطاحة بحكومة القذافي في الحرب الأهلية الليبية الأولى. وقد تم الانتهاء من صياغته في 3 غشت 2011 من قبل المجلس الوطني الانتقالي.

1 - مشروع دستور 2011

تتكون هذه الوثيقة الدستورية من 37 مادة في 5 أبواب. وخصصت المواد 7 من الى 15 للحقوق المدنيّة والحريّات العامة. وتطرقت المادة الاولى الى بعض الحقوق فيما يتعلق بحرية القيام بالشعائر الدينية لغير المسلمين و ضمان الحقوق اللغوية و الثقافية لكل مكونات المجتمع الليبي من طرف الدولة.

أما ما يختص به هذا الموضوع من دستور2011 ، فيتعلق بحقوق الانسان بصفة عامة، ثم بصفة خاصة ما يتعلق بالهجرة وحقوق المهاجرين، كون هذا المعطى يلعب دورا مهما في مسار العلاقات الليبية الافريقية، خصص دستور 2011 الباب الثاني منه للحقوق و الحريات، حيث نصت المادة السابعة منه على ان الدولة تصون حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، اما ما يخص المهاجرين فلم يتطرق له هذا الدستور بصفة مباشرة و انما تطرق لحقوق المهاجر من صنف لاجئ حيث المادة (10) منه تحظر تسليم "اللاجئين السياسيين" وتنص على ان الدولة تكفل حق اللُجوء بمقتضى القانون.

وقد عرف هذا الدستور عدة تعديلات سنة 2012 و 2013 و 2014، وكلها لم تعتمد حقوق المهاجرين، ولكنها واجهت معارضة من جانب فئات و مكونات عديدة من المجتمع الليبي.

2 - مشروع دستور 19 ابريل 2016 الذي تم التوقيع عليه بالبيضاء:

خصص دستور 2016 الباب الثاني منه للحقوق والحريات، واشتمل على 38 مادة كلها تتعلق بالحقوق والحريات، و تنص المادة 42 منه على حقوق المقيمين قانونيا، والمادة 43 تنص على حضر التهجير القسري وضمان حق العودة، وبخصوص اللجوء السياسي، فان المادة 18 تنص على ان الدولة تكفل اللجوء السياسي، ويحظر تسليم اللاجئين السياسيين لغير القضاء الدولي.

اما ما يخص العلاقات الدولية، التي تشكل الجزء الثاني من هذا البحث، فان مشروع الدستور نص في المادة المادة 15، على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي المادة 16 على التعاون مع المنظمات الاقليمية و الدولية.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوق الانسان التي صادقت عليها ليبيا واصلاح منظومة حقوق الانسان

رغم انضمام ليبيا الى عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الا ان مسالة حقوق الانسان في ليبيا لم تعرف تقدما كبيرا، سواء قبل 2011 او بعدها، حيث ادى التعتيم وتكريس السياسة والثقافة القبلية من طرف القذافي، واعتماد افتصاد الريع الى عدم الوعي بأهمية الممارسات الحقوقية، والانفتاح الديمقراطي.

1 - الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوق الانسان التي صادقت عليها ليبيا

تعتبر ليبيا طرفا في عدد من العهود والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري الأول؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري؛ واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة وفي المواد الإباحية؛ اما بخصوص المهاجرين، فان الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي تم اعتمادها عام 1990، لم تدخل حيز التنفيذ الا في 1 يوليوز 2003، وكانت ليبيا من الدول الاولى المنضمة اليها، حيث أصبحت طرفاً فيها سنة بعد دخولها حيز التنفيذ وكان ذلك في 18 يونيو 2004 دون أي تحفظات.

2- اصلاح منظومة حقوق الانسان:

عرفت منظومة حقوق الانسان في ليبيا عدة اختلالات، فرغم اعتماد عدد من القوانين التي تؤطر هذا الميدان الا انه مازال هناك قصورا في عدد من المجالات، جاءت بها تقارير هيئة الاستعراض الدوري الشامل في لسنة 2015 [1]، وشملت عددا من المجالات منها حقوق المرأة وحق الجنسية وحقوق السجناء وحقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء السياسي وغيرها.

وشمل تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الخاص بليبيا لسنة 2015 عددا من التوصيات التي تخص المهاجرين جاءت من اصحاب التوصيات، بلغت 14 توصية، من 137-184 الى 137- 198 وتخص هذه التوصيات المهاجرين و اللاجئين وملتمسي اللجوء والاطفال المشردين داخليا والنازحين واللذين يعبرون الحدود[2].

اما فيما يخص موضوع اللاجئين فقد أوصت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بان تنضم ليبيا الى اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين ولبروتوكولها الاختياري لسنة 1967[3].

المبحث الثاني: تأثير وضعية المهاجرين الحقوقية على العلاقات الليبية الإفريقية

ادت التغييرات في سياسات الهجرة الليبية في عهد الرئيس القذافي وبعد سقوطه في عام 2011 الى تفسير أهمية البلاد اليوم كنقطة انطلاق نحو أوروبا. بالإضافة إلى ما طبقته الدول الأوروبية من سياسات مناهضة للهجرة بالتعاون مع العديد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك ليبيا، الشيء الذي نتج عنه ما تعرفه المنطقة الان من فوضى.

المطلب الاول: دور ليبيا في تدفق المهاجرين بعد 2011 وانتهاكات حقوقهم

1- دور ليبيا في تدفق المهاجرين بعد 2011:

لم تكن ليبيا في عهد القذافي نقطة انطلاق للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى فقط، ولكن أيضا وجهة للمهاجرين والهاربين واللاجئين الذين، بدلاً من شق طريقهم إلى أوروبا كما خططوا لذلك، وجد معظمهم عملاً في ليبيا، وعادة هذا العمل يكون في ميادين تتطلب اليد العاملة بكثرة وبدون أي مؤهلات تقنية او فنية، مثل الزراعة والبناء. وشجعت كل من ليبيا، التي كانت بحاجة إلى العمال، والحكومات الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، التي لم يكن لديها وظائف، وتعاني من البطالة وشح

---

[1] انظر تقرير الاستعراض الدوري الشامل لليبيا https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/UPR/Pages/LYIndex.aspx

[2] انظر موقع الامم المتحدة -https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/162/89/PDF/G1516289.pdf?OpenElement

[3] نفس المرجع

الموارد، هذه الظاهرة. الا ان تدهور الاوضاع بعد سقوط حكم القذافي، ادى الى فسح المجال لشتى الاختلالات الامنية، والانقسامات الداخلية التي عرفتها البلاد، حيث قسمت الى منطقة شرقية بقيادة الجنرال حفتر واخرى غربية بقيادة حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا، ثم اندلاع الصراع بين الميلشيات والكتائب المسلحة، مما نتج عنه تطور الوقائع وبروز نوعين من النزوح، النزوح نحو ليبيا والنزوح خارج ليبيا هربا من الحرب:

- النازحون داخليا

قدرت "المنظمة الدولية للهجرة" عدد النازحين داخليا في ليبيا بحوالي 200 ألف نازح حتى أكتوبر 2018.

وحسب تقارير منظمة "هيومن رايتس ووتش"، فقد تم تهجير ما يقرب من 40 ألف من سكان تاورغاء قسرا من طرف جماعات مسلحة والسلطات في مصراتة في 2011، بسبب موالاتهم للقذافي، وأدى القتال في شرق ليبيا منذ مايو 2014 إلى نزوح آلاف المدنيين من بنغازي وأجدابيا. وسعى هؤلاء إلى غرب البلاد بعد أن اتهمتهم ميليشيات تابعة للجيش الوطني الليبي بأنهم إرهابيون[1]

- المهاجرون، واللاجئون، وطالبو اللجوء:

يربط طريقان رئيسيان للهجرة إفريقيا جنوب الصحراء بأوروبا. الأول، يستخدم بشكل أساسي من قبل المهاجرين من غرب إفريقيا ويعبر النيجر للوصول إلى ليبيا؛ والثاني يخص لاجئين يسافرون عبر السودان إلى ليبيا. وبمجرد وصولهم، يحاول اللاجئون والمهاجرون معا، العبور إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط بالقوارب في اتجاه إيطاليا.[2]

ومما جاء في تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" لسنة 2018، ان ليبيا ظلت ممرا رئيسيا للاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين المتوجهين الى أوروبا.[3]

ادت عدة اسباب الى تدفق المهاجرين على ليبيا على مرحلتين:

1 - المرحلة الاولى من بداية الستينات الى السبعينات

---

[1] انظر موقع "هيومن رايتس ووتش" على الرابط:-https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country chapters/325754#8913e3

[2] انظر تقرير المعهد الاسباني للدراسات الاستراتيجية http://www.ieee.es/en/Galerias/fichero/docs_marco/2018/DIEEEM01-2018_Migraciones_Europa_Niger-Libia_IreneDiazdeAguilar_ENGLISH.pdf

[3] انظر موقع "هيومن رايتس ووتش" على الرابط-https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country chapters/325754#8913e3

- ادت الحاجة الى اليد العاملة في حقول النفط، ومواقع البناء، والمزارع في جنوب ليبيا والجزائر، بشكل متزايد، الى استقطاب العمالة الأجنبية الرخيصة من الشباب النيجيري والطوارق الماليين.
- ادى تحسين البنية التحتية للنقل، الموجهة لاستغلال الموارد المعدنية في الصحراء، مثل النفط في ليبيا واليورانيوم في النيجر، الى تسهيل التنقل عبر الصحراء
- ترحيب كل من الجزائر وليبيا بالهجرة في ذلك الوقت، لأنها تستجيب لاحتياجاتهما الاقتصادية وساهمت أيضًا في إعمار المناطق الصحراوية.

2- المرحلة الثانية في التسعينات، حيث برز عدد من المحفّزات منها:

- ❖ فرص العمل الجيدة التي تمنحها ليبيا
- ❖ النزاعات في أماكن مثل دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ادت الى تشريد المهاجرين اللاجئين.
- ❖ منذ عام 1979، يتمتع المهاجرون من معظم دول غرب إفريقيا بحرية الدخول إلى النيجر، نظرا لعضويتها في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومنها الى ليبيا.
- ❖ إغلاق ليبيا لحدودها مع السودان بسبب النزاع في دارفور، دفع بالمهاجرين المتوجهين إلى ليبيا الى سلك الطريق النيجيري
- ❖ سهولة الوصول إلى ليبيا بمجرد الوصول إلى النيجر،
- ❖ ادخال الجزائر لضوابط شديدة على الحدود لدرجة أنها بحلول عام 2005 كانت "طريقا مسدودا" امام المهاجرين.[1]

ومن جهة اخرى، سجلت المنظمة الدولية للهجرة وصول حوالي 20 ألف شخص إلى إيطاليا ومالطا عن طريق البحر أغلبهم غادر من ليبيا.

واعتبارا من غشت 2018، ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن هناك 669,176 مهاجرا في ليبيا، بمن فيهم أكثر من 60 ألف طفل.

ساهمت هذه العوامل كلها في فتح المجال امام الجماعات الارهابية، وعصابات المتاجرة في الاسلحة، وسماسرة الهجرة وغيرهم مما خلق تهديدا للأمن الاقليمي.

- الجماعات المسلحة والارهابية:

ادت تداعيات الانقسامات والصراعات بين مختلف الفرقاء الليبيين الى ظهور مخاطر اخرى اكثر جسامة على الحياة في ليبيا، تمثلت في ظهور الجماعات المسلحة، التي ضمت الكتائب

---

[1] انظر تقرير المعهد الاسباني للدراسات الاستراتيجية
http://www.ieee.es/en/Galerias/fichero/docs_marco/2018/DIEEEM01-2018_Migraciones_Europa_Niger-Libia_IreneDiazdeAguilar_ENGLISH.pdf

والميليشيات، والجماعات الارهابية، تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة والمهربون، والمتاجرون في البشر، وسماسرة العبور اللذين ينشطون في منطقة دول الساحل، نظرا لما تعرفه المنطقة من حروب ونزاعات اثنية، وظهور الدولة الفاشلة في كل من مالي وتشاد، وتردي الاوضاع الاقتصادية، التي كانت لليبيا بقيادة القذافي يدا فيها، حيث قام بضخ أموال النفط على الجماعات المتمردة والأنظمة القمعية ابتداء من السودان ومالي وصولاً إلى ليبيريا، ولعب دوراً هائلاً في تدمير النسيج الاجتماعي في منطقة الساحل بأكملها.

اتاحت هذه الوضعية الفوضوية الفرصة للحالمين بتحسين ظروفهم المعيشية، باغتنام انعدام المراقبة على الحدود، فتدفقوا على ليبيا طمعا في العبور منها الى اوروبا عبر البحر الابيض. الشيء الذي جعلهم عرضة لمختلف الخروقات والانتهاكات اللاإنسانية. سواء في الصحراء او في ليبيا او على القوارب.

2- انتهاكات حقوق المهاجرين

لم تكن انتهاكات حقوق الانسان غريبة على ليبيا في عهد القذافي، ولو ان هذا البحث يخص الفترة ما بعد القذافي، الا انه لابد من الاشارة الى بعض الانتهاكات الجسيمة التي بقيت عالقة في الاذهان، وكان لها دورا كبيرا في قيام الثورة نفسها، فبالإضافة الى الديكتاتورية التي كانت تسود في الجماهيرية، هناك قضية سجن ابوسليم سنة 1996 الذي لقي فيه ما يقرب من 1200 سجين حتفهم[1].

بالإضافة الى وضعية حقوق الانسان في ليبيا بصفة عامة، عرفت حقوق المهاجرين بنوعيهم، العمال واللاجئون، عدة انتهاكات وتجاوزات بلغت حد العبودية، اذ تعتبر ليبيا من بين الاماكن التي استمرت فيها ممارسة تجارة الرقيق عبر الصحراء، حتى أوائل القرن العشرين[2]، وبمجرد ما كان هناك انفلات امني وعدم الاستقرار، الذي عرفته البلاد بعد ثورة 2011، عادت هذه الممارسات اللاإنسانية الى الظهور؛ فمما سجلته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا او في اماكن الاستقبال في اوروبا، تعددت اشكال انتهاكات حقوق الانسان التي تعرض لها المهاجرون واللاجئون و النازحون الليبيون ايضا باعتبارهم مُهجّرين ولاجئي حرب، هناك التقرير الذي اصدره المكتب الدولي للهجرة في ابريل 2017، وقد

[1] انظر تقرير هيومن رايتس ووتش: https://www.hrw.org/legacy/arabic/docs/2006/06/28/libya13641_txt.htm
[2] انظر المجموعات الاثنية واللغوية على الرابط: https://www.britannica.com/place/Libya/People

افاد ان آلاف المهاجرين الذين يعبرون ليبيا بيعوا مثل الماشية في أسواق العبيد قبل تعرضهم للعمل القسري أو الاستغلال الجنس وبمجرد الاعلان عن ذلك تناقلته وسائل الاعلام المختلفة[1] .

فبحسب تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لسنة 2018 ، فصّل التقرير سلسلة من الانتهاكات والاعتداءات التي ارتكبها عدد من موظفي الدولة وأفراد المجموعات المسلحة والمهربين وتجار البشر ضد المهاجرين واللاجئين، شملت عمليات القتل والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، والاغتصاب الجماعي، والعنف الجنسي، والإكراه على الدعارة الذي وصل إلى حد الاستعباد الجنسي، والرق والسخرة والابتزاز. وجاء هذا التقرير بناء على 1300 رواية مباشرة جمعها موظفو حقوق الإنسان في ليبيا ومن المهاجرين الذين عادوا إلى نيجيريا.[2]

ويتم شراء المهاجرين من غرب إفريقيا وبيعهم علنًا في أسواق العبيد الحديثة في ليبيا، حسبما أخبر به الناجون وكالة تابعة للأمم المتحدة تساعدهم في العودة إلى ديارهم. كما ابلغوا عن أعمال عنف وابتزاز وعمالة عبودية، واضافت المنظمة ان عملية الاتجار بالبشر أصبحت طبيعيةً لدرجة أن الناس يجري تداولهم في الأماكن العامة، كما جاء في الشهادة الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة[3].

اما في المجال الصحي، فبالإضافة الى سوء المعاملة، يفتقر المهاجرون إلى الرعاية الطبية، حيث رصدت منظمة أطباء بلا حدود الأمراض التي يعاني منها المحتجزون نتيجة ظروف الاحتجاز اللاإنسانية، ولخّصتها في التهابات الجهاز التنفسي والإسهال المائي الحاد وإصابات الجرب والقمل والتهابات المسالك البولية، واضافت المنظمة ان المحتجزين يعانون ايضا من سوء التغذية الحاد الناتج عن نقص الأغذية[4]،

ولم يكن تقرير 2019 احسن مما سبقه، فقد تواصلت عملية الانتهاكات، حيث سجلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الى حدود ديسمبر 2019 انه ما زال الآلاف من الليبيين محتجزين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في السجون. تستمر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في تلقي تقارير موثوقة عن تعذيب المعتقلين أو غير القانونيين في حالات التعذيب، والاختفاء القسري، والخلايا المكتظة التي تفتقر إلى المرافق الصحية ومياه الشرب المأمونة ،

---

[1] انظر مقال "العبودية في ليبيا: شكرا للناتو" على الموقع https://www.investigaction.net/fr/esclavage-en-libye-merci-lotan/

[2] انظر تقرير البعثة الاممية على الرابط:
https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24037&LangID=A

[3] انظر مقال "مهاجرون من غرب إفريقيا "يباعون في أسواق العبيد الليبية" على الرابط:
https://www.theguardian.com/world/2017/apr/10/libya-public-slave-auctions-un-migration

[4] انظر مقال " يجب وقف الاعتقال التعسفي للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين" على موقع اطباء بلا حدود:
https://www.msf.org/libya-arbitrary-detention-refugees-asylum-seekers-and-migrants-must-stop

والإهمال الطبي ، ورفض الزيارات من العائلات والمحامين، إلى جانب تقارير عن العنف الجنسي والتحرش ضد النساء والرجال والأولاد على أيدي خاطفيهم.

خلفت هذه الممارسات آثارا على المجتمع الدولي، فخرجت جهات افريقية ومنظمات دولية لتطالب ليبيا بوقف هذه التصرفات.

المطلب الثاني : اثار انتهاكات حقوق المهاجرين على العلاقة الليبية الافريقية

عرفت السياسة الخارجية الليبية العديد من التأرجح وواجهت العديد من التحديات من طرف المجتمع الدولي، بداية من محاولة القذافي تحقيق الوحدة العربية، التي لم ينجح فيها، ثم نهجه سياسة دعم حركات التحرير في جميع أنحاء العالم، وعداءه للإمبريالية الغربية، الذي دفع به الى التورط في العديد من الجرائم مثل قضية لوكيربي، ومحاولات الانقلاب، مما سبب في فرض العديد من القيود على ليبيا من بينها الحضر الجوي والحصار الاقتصادي. ما دفع بالقذافي الى تغيير وجهته نحو افريقيا.

1 - العلاقات الليبية الافريقية

أولا كان للوضع الأيديولوجي للنظام الليبي دورا في جعل السياسة الليبية في إفريقيا تُركز على العلاقات السياسية والاقتصادية والتاريخية، والاجتماعية والثقافية. وذلك راجع الى رؤية ليبيا لأفريقيا كبعد استراتيجي اعتمادا على عناصر متنوعة، يأتي في مقدمتها العنصر الجغرافي حيث ترتبط ليبيا بالحدود مع عدد كبير من الدول الافريقية جنوب الصحراء، الشيء الذي كان له اثرا على العلاقات الاجتماعية ومن تم الثقافة كعنصريين اضافيين، حيث تتداخل القبائل في الجنوب الليبي مع القبائل الافريقية في بلدان الساحل من الناحية العرقية واللغوية، خصوصا قبائل التوبو والطوارق، مما يمنح لليبيا نوعا من الشرعية في الامتداد الافريقي مع دول جنوب الصحراء، ثم السياسة والأمن كعنصر ثالث.

ثانيا كان تهديد الهيمنة الصينية في إفريقيا، والتطبيع مع اسرائيل، والوجود الغربي في القارة من الاسباب التي دفعت ليبيا للتدخل لإنهاء النزاعات بين البلدان الأفريقية من خلال الاعتماد على السياسات الاقتصادية والسياسات المختلفة للتعاون مع الدول الإفريقية، وبذلك تكون الاهداف الاقتصادية والأمنية السبب الرئيسي في الدفع بليبيا اتجاه الدول الافريقية. وقد لعبت ليبيا دورا في المصالحة بين التشاديين من جهة وبين تشاد والسودان من جهة اخرى، حيث قامت برعاية اتفاقيات السلام التي تنص على نزع السلاح وتسريح المحاربين وإعادة دمج المقاتلين التشاديين، كما كانت لها

القدرة على جلب الاطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات، ولو ان حل الازمات كان يتطلب تفعيل آليات التنفيذ[1].

ومن الناحية الاقتصادية، ساعدت حاجة ليبيا الى اليد العاملة الى استقطاب اعداد هائلة من الأفارقة للعمل في الفلاحة والبناء والصناعات البترولية، ومن جهة اخرى، تشير السياسة الليبية إلى أن أحد أهداف تأسيس شركة النفط الليبية "Oil Libya " هو التنافس مع الشركات الغربية والصينية التي تسعى للسيطرة على صناعة البترول داخل افريقيا. ونجحت "نفط ليبيا" في إدارة مشروع خط الأنابيب بين كينيا وأوغندا. بالإضافة الى سهولة التبادل مع الدول الافريقية عن طريق البر.

2 – آثار انتهاكات حقوق المهاجرين على العلاقة الليبية الافريقية

ساهمت السياسة الليبية، والامل في الحصول على فرصة شغل في ليبيا، في تشجيع المهاجرين على التدفق عل ليبيا خصوصا قبل فرض التأشيرة سنة 2004 ثم بعد 2011، مما جعل رد فعل الدول الافريقية على الانتهاكات التي طالت المهاجرين مؤخرا قليلة، خصوصا عملية بيع بعض الشباب المهاجرين في المزاد، التي صورتها اذاعة السي. إن. إن. (CNN) وتناقلتها وسائل الاتصال، لم يكن هذا الرد بالضخامة التي ربما تصورها ناشروا الواقعة الا من بعض الرؤساء والمثقفين وكان اولها رد الرئيس ألفا كوندي، بصفته رئيسًا للاتحاد الإفريقي، الذي عبر عن سخطه من تجارة المهاجرين السائدة في ليبيا وأدان بشدة تلك الممارسات ورئيس النيجر الذي عبر عن سخطه بعد عدة أيام من الصمت، قائلاً إن مزاد المهاجرين كعبيد في ليبيا اغضبه للغاية. وناشد السلطات الليبية والمنظمات الدولية، بوضع حد لهذه الممارسة.[2]

الدارس لهذه الواقعة سيقف على قوة العلاقة الليبية الافريقية، ثم ان فرضيات وخيارات وايضا اكراهات اخرى طُرحت عند تحليل هذه الظاهرة، منها المصالح الاقتصادية والاجتماعية، حيث ان لا المحتجين ولا الضحايا لديهم خيارا اخر، اذا ما نُظر الى الاوضاع المعيشية للضحايا في اوطانهم، وما يقدمه هؤلاء القادة المحتجون من بديل، ومن ناحية اخرى، هناك الوضعية الامنية لليبيا في غياب قانون ومؤسسات قوية للحماية والسهر على تطبيق القوانين، الراجع الى عدم قدرة المجلس الوطني الانتقالي علي دمج الميليشيات المسلحة في المؤسسات الأمنية الداخلية والخارجية مما ادى الى حالة من

---

[1] انظر المقال على موقع: https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4ba8e2d42

[2] انظر موقع : le point afrique.
https://www.lepoint.fr/afrique/marches-d-esclaves-en-libye-les-africains-revoltes-page-2-19-11-2017-2173569_3826.php#xtatc=INT-500

الانفلات الأمني، لكون معظم هذه المليشيات تتكون من الثوار الذين لعبوا دورا ملموسا في إسقاط القذافي مما اعطاهم الاحساس بأن لهم الشرعية الثورية على هذا المجلس الانتقالي نفسه، ثم لابد من استحضار العنصر الاجرامي وانتشار العصابات الاجرامية التي لا يهمها الا الربح المادي، وهي عادة تتكون من افراد ينتمون الى دول مختلفة ويصعب تحديد هوياتهم، وينتظمون في خليات متشابكة، ومتداخلة وممتدة عبر القارات مما يصعب فكها.

فما ضخّته ليبيا في افريقيا من اموال وما قامت به من استثمارات وما توفره من فرص عمل، جعل المصالح المادية تسمو على المبادئ الحقوقية، ورجح مبدأ الحكمة في اوضاع ليس من المستطاع السيطرة عليها في ظروف لها اسبابها المتنوعة والآنية في نفس الوقت. ومن البديهي تقسيم المسؤولية ايضا، كما اشار الى ذلك المناهضون لما يجري في ليبيا وفي غيرها من البلدان الافريقية، من سياسات الاستغلال الاقتصادي والتهميش ونهب الخيرات، الذي يصطلح عليه بالاستعمار الجديد[1]. فمسؤولية انتهاكات حقوق المهاجرين في ليبيا من غير المنطقي تحميله لدولة هي في طور الانشاء من جهة، ثم هي نفسها تنتهك حقوقها، وتتخبط في الصراعات الداخلية، والعمليات العسكرية، وانتشار الاسلحة وحرب المليشيات.

خلاصة:

نستخلص من هذا البحث انه حين تتضارب حقوق الانسان ومصالح الدول الامنية، فان الدول ترجح مصالحها الامنية على حقوق الانسان، فتقوم بتقليص حقوق الانسان عن طريق سن قوانين تحد من هذه الحقوق او تقلل منها، فكلما كان الخيار بينهما، ترجح المصالح بدعوى حماية الامن والاستقرار الاجتماعي. وفي هذه الحالة التي يتناولها هذا البحث، فان الدول الافريقية وان كان البعض منها قد اصدر تنديدات مثل النيجر، فإنها رجحت المصالح الاقتصادية، حيث ان القذافي قبل الثورة كان قد ضخ اموال البترول في جميع الدول الافريقية دون استثناء، وقام باستثمارات مختلفة، كما قام بفتح الحدود امام العمالة الافريقية الى حدود 2004، حين قام بفرض التأشيرة، على جميع الجنسيات بما فها العربية، بسبب الانفتاح على والتقرب من الاتحاد الاوربي. وتصرّفه هو نفسه ينصب في هذا السياق، بحيث انه هو ايضا رجح المصالح الاقتصادية والسياسية، باتخاذه ورقة الهجرة وسيلة للضغط على الاتحاد الاوربي املا في رفع العزلة وتعزيز التبادل والفوز بصفقات، وهو ما كان له. السؤال المطروح الان هل تستمر العلاقات الليبية الافريقية بنفس الوثيرة التي كانت عليها في عهد القذافي ام انها ستتخلى عن سياسته.

[1] انظر المقال على موقع: https://www.investigaction.net/fr/esclavage-en-libye-merci-lotan/

ببليوغرافيا

باللغة العربية:

الكتب:

- البرناوي، سالم حسين. العلاقات العربية الإفريقية، دراسة حالة العلاقات الليبية، اكاديمية الدراسات العليا طرابلس ليبيا 2005.
- بن حليم، مصطفى احمد. صفحات مطوية من تاريخ ليبيا، مطابع الاهرام التجارية، 1992 فليوب، مصر.
- الصلابي، علي محمد. صفحات من التاريخ الاسلامي والشمال الأفريقي دار البيارق، 1998 عمان.

التقارير:

- ليبيا: خارطة طريق لتعزيز حقوق الإنسان واستعادة حكم القانون، ائتلاف المنصة ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.
- الأزمة الليبية الى اين مركز دراسات الشرق الاوسط ، فريق الأزمات العربي، عمان الاردن، مارس 2017
- بعد السقوط، ازدياد الجماعات المسلحة في ليبيا، برايان ماكوين، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف 2012 سويسرا .
- السياسة بوسائل أخرى، المصالح المتضاربة في القطاع الأمنيّ الليبيّ، ولفرام لاخر وبيتر كول، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف 2014 سويسرا.
- عاصمة الميليشيات، سيطرة التشكيلات المسلحة في طرابلس على الدولة الليبية، ولفرام لاخر وعلاء الإدريسي، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف 2018 سويسرا.
- من يقاتل من في طرابلس؟ كيف تغير حرب عام 2019 الأهلية ملامح المشهد العسكري في ليبيا؟ ولفرام لاخر، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف 2019 سويسرا.
- التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة 2011.
- تقريرُ التنمية الإنسانية العربية لعام2016 الشبابُ في المنطقة العربية: آفاقُ التنمية الإنسانية في واقعٍ متغيّر، برنامج الامم المتحدة الإنمائي.

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-human-development-report-2016--youth-and-the-prospects-for-.html

- ليبيا بعد القذافي، عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل، Christopher S. Chivvisكريستوفر س. شيفيس (حُضِّرَ لمصلحة مؤسسة سميث ريتشاردسونSmith Richardson Foundation)،)

(جيفري مارتينيJeffrey Martini)

البعد الاقتصادي في العلاقات المغربية الإفريقية

The economic dimension in Moroccan-African relations

الباحث إدريس بحير

طالب في سلك الدكتوراه السنة النهائية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

الملخص:

تعتبر العلاقات المغربية الإفريقية، إحدى المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية المغربية، إلا ان المغرب دائما ما كان يركز على منطقة شمال إفريقيا دون المناطق الأخرى ، بحكم التقارب العرقي والتجانس اللغوي وتلاقي المصالح، خصوصا بعد مغادرته لمنظمة الوحدة الإفريقية، سلف الاتحاد الإفريقي، لكن و مع التعثرات التي عرفها المغرب العربي، و خصوصا في العشري الثانية من القرن الواحد والعشرون، بدأ المغرب يتجه نحو الغرب الإفريقي بسياسة اقتصادية لا يستهان بها لا من حيث النوع و لا من حيث الكيف، و اتجه حتى لبعض الدول في الشرق الإفريقي التي كانت دائما غير متناغمة معه، و قد استغلت المملكة التقارب الديني و الإرث الثقافي الذي يجمعه مع عدة دول في جنوب الصحراء و خليج غينيا ، و قد بدأ يحاول بشجاعة ربط علاقات مهمة مع نيجيريا و النيجر و غانا، رغم التحديات السياسية القائمة مع الجزائر بخصوص ملف الصحراء.

تتحرك السياسة الخارجية المغربية في اتجاهات متعددة في مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية التي تطرحها المتغيرات الراهنة من خلال تحقيق التقارب و التواصل مع عدة أطراف و فاعلين، وقد برز البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الموجهة لإفريقيا كمحرك أساسي للديبلوماسية المغربية، و تحاول هذه الدراسة تحديد معالم هذه السياسة و انعكاساتها، ومن تم فإن هذه الدراسة تبحث في تطور العلاقة، في إطار المتغيرات الراهنة و التوجهات المستقبلية .

abstract :

Moroccan-African relations are one of the main determinants of Moroccan foreign policy, but Morocco has always focused on the North African region, due to ethnic convergence, linguistic homogeneity and convergence of interests, especially after leaving the Organization of African Unity, a predecessor The African Union, but with the stumbles of the Maghreb, especially in the second decade of the 21st century, Morocco began to move towards the West Africa with a policy of economic ism not to be underestimated, not in terms of quality, and even for some countries in the East Africa that have always been not In harmony with him, the kingdom has exploited the religious rapprochement and cultural heritage that it brings together with several countries in sub-Saharan Africa and the Gulf of Guinea, and has begun to courageously try to forge important ties with Nigeria, Niger and Ghana, despite the political challenges that exist with Algeria regarding the Sahara file.

مقدمة:

تعد القارة الإفريقية ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا من حيث المساحة و السكان إذ تبلغ مساحتها 30 مليون كيلومتر مربع بما في ذلك الجزر المحيطة بها أي أنها تغطي نحو 23 في المائة من إجمالي مساحة المعمورة و يقطنها مليار و 22 مليون 432 ألف نسمة أي نحو 13 في المائة من إجمالي سكان العالم.

و يحد القارة من الشمال البحر الأبيض المتوسط، و تحدها قناة السويس و البحر الأحمر من جهة الشمال الشرقي، و يحدها المحيط الهندي من الشرق و الجنوب الشرقي و المحيط الأطلسي من الغرب.

تضم القارة 55 دولة و هي القارة الواحدة التي تمتد من المنطقة الشمالية المعتدلة إلى المنطقة الجنوبية المعتدلة. و تقع القارة بين خطي عرض 21.35 درجة شمال خط الاستواء عند الرأس الأبيض، و 51.34 درجة عند رأس (أجولهاس) في أقصى القسم الجنوبي من القارة، أي أن خط الاستواء يمر من منتصفها تقريبا، و تقع القارة بين خطي طول 32.17 غرب غرينتش عند الرأس الأخضر في السينغال غرب القارة، و 23.51 شرقا عند رأس هافون في الصومال شرق القارة و أصى طول القارة من الشمال إلى الجنوب نحو 8000 كيلومتر، و يصل أقصى عرض لها نحو 7500 كيلومتر.

لقد اكتسبت القارة الإفريقية بعدا استراتيجيا متناميا على المستوى الدولي بعدما عانت التهميش طيلة السنوات السابقة بعد انتهاء الحرب الباردة، و يرجع هذا الاهتمام إلى أهميتها الجيو-استراتيجية المتمثلة في الموقع، و إطلالتها على الممرات البحرية القريبة من منابع النفط في الخليج العربي مما أكسبها دورا مهما في إمدادات النفط ومصادر الطاقة الأخرى إلى الدول الأوربية والولايات المتحدة، إذ تعتبر القارة الإفريقية مخزونا استراتيجيا ضخما من مصادر الطاقة والموارد الأولية التي ترفد اقتصاديات الدول المتزاحمة عليها، و لكن دول عدة في القارة تعاني من عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي الأمر الذي أثر سلبا على وضعها الأمني و السياسي .

أهمية الدراسة وحدودها:

غير المستقر المتمثل بكثرة الحروب الأهلية و النزاع حول السلطة ، مما يؤذي إلى تغير الأنظمة السياسية، و تبدلها عن طريق الانقلابات العسكرية ، فضلا على المشاكل الحدودية و مشاكل الدول القارية و الصغيرة التي تلقي بضلالها على الأوضاع الأمنية، و هذا ما زاد من أشكال التحدي الدولي في القارة.

تعتبر إفريقيا منطقة ذات نسب نمو اقتصادي مرتفع ما جعل منها مجالا خصبا للاستثمارات الدولية، كما تعرف بلدانها تحديات سياسية و أمنية استدعت حضورا دوليا و إقليميا متزايدا وتتسم

العلاقة بين المغرب و دول غرب إفريقيا أهمية خاصة بسبب التنافس الدولي المتعلق بالمنافع الاقتصادية للمنطقة، مثل الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و جنوب إفريقيا، و الدور الذي يمكن أن يؤديه المغرب في تنمية القارة مهم جدا، و تتثمل المقاربة التنموية التي اضطلع بها المغرب تجاه المنطقة خطوة جديدة على مستوى المساهمات العربية الجادة في هذا المجال ما يستدعي دراستها و تقييم نتائجها في أفق بناء تصور جديد للتنمية داخل محور ، جنوب-جنوب و خاصة بعد التراجع العربي في صون الأمن

أهداف الدراسة:

القومي و حلقاته القريبة و البعيدة في إفريقيا و آسيا و أمريكا الجنوبية.

هذه الدراسة تتوخى تحقيق مجموعة من الأهداف:

1. معرفة إيجابيات و سلبيات التوجه الإفريقي للمغرب.
2. مدى تأثر القضية الوطنية وكذا اتحاد المغرب العربي.
3. ما تأثير السياسة الخارجية للمغرب على التوازنات في شمال إفريقيا.
4. هل المغرب قادر على منافسة قوى كبرى عالمية مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية.
5. إبراز الأهمية الجيو-سياسة للقارة الإفريقية و خاصة غرب إفريقيا باعتبار أن إفريقيا لاتزال قارة خصبة وغنية بالثروات غير المستغلة.

مناهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع سيتم الاعتماد على التحليل الجيوسياسي لدراسة الأهمية الجيوسياسية لغرب إفريقيا في السياسة الخارجية المغربية.

ولدواعي علمية لابد من الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مضمون السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وتحديدا الدول الخمس التالية:

السنيغال، مالي ، موريتانيا، الكوت ديفوار، نيجيريا، و ذلك لكونها الدول الأكثر تقاربا مع المغرب اقتصاديا و سياسيا و دينيا، و ستتم هذه الدراسة في المدة الممتدة بين 2008 – 2018 ، و ستركز الدراسة على تحليل الظواهر الاقتصادية و الدينية و الاجتماعية التي تربط المغرب بهذه الدول.

ومن الضروري الاعتماد على المناهج والأدوات العلمية المتاحة حسب ظروف ووضعية الأحداث المصاحبة للدراسة.

الفرضيات:

سننطلق في هذه الدراسة من فرضيات عدة:

1- أن المغرب سيستفيد اقتصاديا واجتماعيا من هذا التوجه الإفريقي.
2- أن القضية الوطنية للمغرب ستتأثر إيجابا من هذا التوجه.
3- سيواجه المغرب عدة تحديات في التنافس مع الدول العظمى في المنطقة.

الإشكالية:

المتغيرات الراهنة في الساحة الدولية والإقليمية أثرت على السياسة الخارجية للمغرب تجاه إفريقيا، مما جعل المملكة تنهج سياسة اقتصادية تجاه غرب إفريقيا و بعض الدول في شرق إفريقيا ووسطها، لكن تبقى أهمية هذه السياسة و المصلحة التي ستنعكس على المملكة، جديرة بالدراسة. وبالتالي نطرح التساؤلات التالية :

ماهي أهمية التوجه الإفريقي للمغرب؟

ماهي المصلحة من هذا التوجه؟

و ما هي الإكراهات والتحديات التي يمكن ان تواجه المغرب من خلال هذا التوجه؟

سيتم معالجة هذه الإشكالية عبر محورين:

- ✓ **أهمية التوجه الاقتصادي المغربي في القارة الإفريقية (المحور الأول)**
- ✓ **تمظهرات البعد الاقتصادي في السياسة المغربية الإفريقية (المحور الثاني)**

المحور الأول: أهمية التوجه الاقتصادي المغربي في القارة الإفريقية

نظرا لأهمية القارة من الناحية الجيو-استراتيجية السياسية و الأمنية و الاقتصادية، كانت الدول تتدخل في إطار التنافس الدولي الكبير لاستحواذ ما تزخر به القارة من مؤهلات استقطبت الجميع، إن كان الميزان يميل إلى بعض الدول على حساب الأخرى سواء كان ذلك من خلال الدول المتنافسة على القارة أو من خلال رغبة الدول الإفريقية المستقطبة إلى تلك دون الأخرى.[1]

و تمثل افريقيا أولوية من أولويات الدبلوماسية المغربية فهي تنطوي على فرص (اقتصادية وسياسية) بقدر ما تنطوي على عوامل تهديد (الاتجار بالمخدرات والشبكات الإرهابية العابرة لمنطقة الساحل وتدفقات الهجرة) ناهيك عن الانقسامات الافريقية فيما يخص موقفها بشان قضية الصحراء المغربية التي تضعف موقع المغرب في هذه المجموعة الإقليمية.

[1] نسرين رياض، مصادر الطاقة ومستقبلها في القارة الإفريقية، مجلة دراسات إفريقية، العدد الرابع، 2018 ص 5.

إذ جعل الدستور المغربي العمق الإفريقي ضمن المجال الاستراتيجي الثالث إلى جانب بناء الاتحاد المغاربي ثم تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية و الإسلامية و ذلك في سعيه الحثيث لتوسيع شركائه وتوسيع حضوره الإقليمي في إفريقيا، فقد أدرك المغرب أن سياسة المقعد الشاغر في منظمة الاتحاد الإفريقي أصبحت متجاوزة و لن تلبي طموحاته و تطلعاته في تحقيق مصالحه الحيوية و الدفاع عن قضاياه الوطنية، خاصة مع الجمود الذي يعرفه اتحاد المغرب العربي بسبب القطيعة بين المغرب والجزائر وصراعهما على النفوذ والزعامة الإقليمية دفع المغرب إلى البحث عن بدائل في افريقيا وخارجها. ولعل طموح المغرب الانضمام الى المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا هو أحد تجليات فقدان الأمل في تحقيق تكامل مغاربي.

ويعكس هذا التوجه دخول العلاقات المغربية الإفريقية منعطفا جديدا يتجلى في التعاون الثنائي بين المغرب والعديد من دول غرب إفريقية، تغطي مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الدينية و الثقافية.

لقد أصبح توجه المغرب واضحا في سياسته الخارجية خلال السنوات القليلة الماضية، وقد توّجت هذه الاستراتيجية الجديدة بمجموعة من الإنجازات المهمة، و تأتي الزيارات التي قام بها الملك محمد السادس إلى عدد من الدول الإفريقية ضمن المسعى المغربي الجديد الذي يجعل من التعاون مع القارة السمراء خيارا استراتيجيا، على جميع المستويات.

ففي سنة 2017 عاد المغرب إلى منظمة الاتحاد الإفريقي و حصل على العضوية في مجلس الأمن و السلم الإفريقي بداية من 2018، إلى جانب تقديمه طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقية، بالإضافة إلى توسيع مشاريعه الاستثمارية في العديد من دول غرب إفريقيا.

و قد تحققت هذه الإنجازات نتيجة عمل ديبلوماسي دؤوب، مسنود بأدوات اقتصادية واستثمارية مهمة، و كذا دينية، وعلى هذا الأساس فإن الموقع الجيوسياسي للمغرب يضعه في أولوية السياسة الخارجية للعديد من دول غرب إفريقيا، خاصة السنيغال و مالي و الكوت ديفوار بحكم التقارب التاريخي و الديني الموجود بينهما حيث للمغرب الفضل في نشر الإسلام على المذهب السني المالكي المعتدل بواسطة الزوايا و برعاية رسمية من السلاطين و الملوك المغاربة، و هو ما اثمر في النهاية توسع الإسلام في القارة الإفريقية، و مما يقوي ذلك الترابط الصوفي بين الزوايا المغربية و شقيقاتها في إفريقيا، فتعلق مجموعة من شعوب إفريقيا خاصة المنتمية إلى غرب إفريقيا بالمغرب لهو خير دليل على هذا الإرث التاريخي الذي راكمه الجانبين.

إن المغرب حاضر وبقوة في غرب افريقيا كمستثمر أين توجد العديد من قطاعات الاقتصاد المغربي حيث إن 62.9 في المائة من الاستثمارات الخارجية المغربية تتم داخل القارة الافريقية وهو

المستثمر الأول في الجزء الغربي من افريقيا. وتعتبر المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الشريك التجاري الأول للمغرب.

وكما هو معلوم فالمذهب المالكي يشمل الدول المغاربية بدون استثناء، الذي يجعل من الوسطية و الاعتدال مبدأ أساسيا له، و نظرا للتطورات التي عرفتها مناطق شمال إفريقيا خاصة ما مسها من ظهور الحركات الإسلامية متعددة المشارب.

تتميز العلاقات المغربية والإفريقية بروابط عمرها قرون، وتاريخ مشترك يتميز بتبادل قيم الإسلام و امتداد الزاويا، كان المغرب من أوائل الدول المستقلة في إفريقيا ، وهو أحد مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية، بتنظيم مؤتمر الدار البيضاء في عام 1961 الذي كان تاريخيا في بناء التعاون الإفريقي .

تتميز العلاقات المغربية الإفريقية بثلاث فترات رئيسية: الفترة تحت حكم الملك محمد الخامس مع تعزيز الشراكة مع البلدان الأفريقية في جهد الكفاح ضد الاستعمار. فترة ثانية ، في عهد الملك الحسن الثاني ، تميزت بظهور التوترات وتهدئة العلاقات مع القارة بسبب حرب الاستقلال الموريتانية والحرب ضد الجزائر وقضية الصحراء الغربية.[1]

تتميز الفترة الثالثة والأخيرة ، وهي الفترة التي نشهدها حاليًا ، بدينامية كبيرة في العلاقات المغربية الإفريقية ، و ينهج المغرب سياسة واقعية مع شركائها الأفارقة بهدف إقامة تعاون اقتصادي فعال يهدف إلى التغلب على المشكلات التي يطرحها ملف الصحراء ، وأزمة المالية العامة في البلدان الأفريقية وانفتاحها على العولمة ، إن السياسة التي تسود اليوم هي إقامة تعاون جيد بين الجنوب والجنوب ، وعلاقات التنمية المشتركة ، ويجب على إفريقيا أن تثق في نفسها لكي تستطيع التقدم.

إن هدف المغرب هو المشاركة قدر الإمكان في إطار متعدد الأطراف في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة من أجل استعادة المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية. كما يسعى إلى توسيع نطاق الدول الشريكة مع تنويع مجالات التعاون بشكل متزايد. لقد طور المغرب سياسة ثنائية انتقائية تهدف إلى البحث عن أكبر عدد ممكن من الشركاء والمضي قدمًا قدر الإمكان في التعاون مع من هم أكثر اهتمامًا ومواصلة و إبقاء الباب مفتوحًا أمام الآخرين ، مع ضمان احترام حقوق. المغرب على صحرائه.[2]

تمثل إفريقيا العمق الاستراتيجي للمغرب و الإطار التشاركي بين المغرب و دول إفريقيا جنوب الصحراء و هي شراكة غنية و متطورة، ور غم تموقع المغرب في غرب إفريقيا بدا يهتم أيضا بوسط و شرق إفريقيا، و تحتل إفريقيا موقع مهم في السياسة الخارجية المغربية و ذلك يتجسد في الزيارات

[1] EL KHAYAT Sami, Les enjeux de la politique africaine du Maroc, revue espace géographique et société marocaine, 15/2016, page 74
[2] Opcit,page 75

الملكية المتعددة للقرارة و التي كانت متمرة اقتصاديا و تجاريا حيث سجلت انعقاد اكثر من 600 اتفاقية للتعاون المتعدد الأطراف مع اكثر من 41 دولة من سنة 2000 و تقوية العلاقات الاقتصادية مع المنظمات الجهوية كمجموعة اقتصادية لدول و سط و شرق إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق إفريقيا و المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، و قد عرفت سنة 2014 و2015 ديناميكية كبيرة حيث وجهت الاستثمارات المغربية على جميع المستويات منها الخدماتية و البنكية المصرفية و الفلاحية و الطاقية و كذا السياحية و العقارية و البنية التحتية، و تجاوزت العلاقات البعد الاستثماري حيث يهدف المغرب إلى المساهمة في تنمية الدول الأقل تقدما و ذلك بتقديم مجموعة من التسهيلات الضريبية و دعم الأمن الغذائي والتكوين المهني والاستفادة من خبرته في حكامة الموارد الطبيعية، و قد شكلت الزيارة الملكية لإفريقيا لكل من الكوت ديفوار و السينغال و الغابون و غينيا الاستوائية ونجيريا ومالي نقلة أساسية في العلاقات الاقتصادية المغربية.[1]

المحور الثاني: تمظهرات البعد الاقتصادي في السياسة المغربية الإفريقية

ترتبط الدبلوماسية الاقتصادية بشكل متزايد باستراتيجية التنمية الشاملة و تتعلق هذه الظاهرة على وجه الخصوص بالبلدان النامية التي يتعين عليها أن تواجه صعوبات متعددة للاندماج في الاقتصاد العالمي. مثل هذه البلدان، يعتمد المغرب على دبلوماسيته الاقتصادية لتعزيز نموه الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزانه التجاري.

مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية نسبي ومن الصعب تحديده، لأنه يختلف وفقًا للبلد ووفقًا للجهات الفاعلة المعنية ويتم تعريفه "ليس بأدواته ، بل بالمشاكل الاقتصادية التي تعطيه مضمونه

فالدبلوماسية الاقتصادية الجديدة. هذه "جميع الآليات والممارسات التي يتبناها الأفراد أو الجماعات ، الدولة أو غير الدولة ، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة من خلال استخدام الوسائل السياسية ، أو تحقيق الأهداف السياسية من خلال استخدام الوسائل الاقتصادية مثل أعمال الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[2]

و كان خروج المغرب من الاتحاد الأفريقي خطأً استراتيجياً حرمه من فرصة للدفاع عن مصالحه ومنعه من التأثير على القرارات الرئيسية التي اتخذتها المنظمة. وإدراكا منه هذا الوضع ، اختار المغرب تعزيز دبلوماسيته الثنائية والإقليمية التي تقوم عليها سياسته الأفريقية من خلال العديد من السياسات الثنائية والتقارب المدروس مع مختلف مناطق القارة، ويحبذ المغرب اتخاذ مبادرات سياسية تجاه البلدان الأفريقية إلى جانب التدابير الاقتصادية ، مما يؤدي إلى زيادة المساعدات المالية والاستثمارات الوطنية المباشرة والأفضليات التجارية والاقتصادية الممنوحة للبلدان الأفريقية.

---

[1] المركز الغربي للدراسات الاستراتيجية، تقرير حول السياسة الإفريقية المغربية، 26 أكتوبر 2015

[2] philippe hugon ,La géopolitique de l'afrique,4e edition , armand colin France , 2016, page 51

فقد تم توقيع أكثر من 300 اتفاقية بين المغرب وبلدان جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية خلال العقد الماضي و هي سياسة تهدف إلى تزويد رواد الأعمال المغاربة بإطار قانوني وتنظيمي يتيح لهم اختراقًا لأفريقيا من خلال تعزيز حصص السوق المكتسبة وتنويع المنافذ الأجنبية.

و في الواقع ، يوجد 25 تمثيل دبلوماسي مغربي في إفريقيا ، بما في ذلك 21 تمثيلاً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هذه السفارات هي اللاعب الرئيسي في الدبلوماسية الاقتصادية خارج المغرب والتي لديها القدرة على التدخل محليا لتعزيز صورة البلاد. والغرض منها هو تشجيع التجارة في البلدان التي يتم اعتمادهم بها وتوجيه رأس المال الأجنبي إلى السوق الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى بعض السفارات مستشارون اقتصاديون تتمثل مهمتهم الرئيسية في الدفاع عن المصالح الاقتصادية للمملكة في دول الاعتماد ، هؤلاء المستشارون الاقتصاديون هم اللاعب الرئيسي في الاستراتيجية الوطنية الثنائية، ويلعبون دورًا أساسيًا في دعم الأعمال المغربية. ومع ذلك ، فإن الدور الذي لعبه هؤلاء المستشارون والقيمة المضافة التي يجلبونها للدبلوماسية الاقتصادية المغربية لا يزال غير معترف بها بالنظر إلى سرية مهامهم وعدم كفاية الموارد المتاحة لهم.[1]

وبالمثل، تبرر الزيارات الرسمية، الإرادة السياسية لتكثيف التوقعات الاقتصادية للمصالح المغربية في المنطقة الجنوبية للصحراء، فبين 2001 - تاريخ تولي الملك محمد السادس - و 2009 ، قام الأخير ب 21 زيارة رسمية إلى 13 دولة من دول جنوب الصحراء الكبرى. وكانت الأخيرة مناسبة عمومًا لبدء مشاريع التنمية وتوقيع اتفاقيات ثنائية ، وفي هذا السياق ، نشهد ظهور دبلوماسية تعاقدية جديدة: الدبلوماسية التي تهدف إلى الاستفادة من الدعم السياسي والاقتصادي لتوقيع العقود الكبيرة لصالح المستثمرين الوطنيين الكبار و في الواقع ، تمكنت العشرات من الشركات المغربية ، التي تعتبر "بطلة وطنية" ، من إيجاد مكان بين أكبر المستثمرين الأفارقة في القارة.

بالإضافة إلى ذلك ، يرغب المغرب في الاستفادة من موقعه الجغرافي المتميز وعلاقاتها المتقدمة مع شركائها التجاريين الأوروبيين ، الأمريكي و الغولف والبحر الأبيض المتوسط، لوضع نفسه باعتباره المحور الاقتصادي والمالي للقارة الأفريقية. و إنشاء مدينة مالية ، بمدينة الدار البيضاء (CFC) والتي تهدف إلى جذب المستثمرين الدوليين و تزويدهم ببنية تحتية وظروف مناسبة تمكنهم من تحسين الربحية لاستثماراتهم في مشاريع بشمال أفريقيا ، وفي غرب ووسط أفريقيا. عبر دور الميسر في المناقشات التجارية والمالية الدولية ، المغرب يشدد على التعاون الثلاثي - شكل مبتكرة ومكملة للتعاون الثنائية - وهو جزء من التعاون بين الشمال والجنوب ولكن أيضا فيما بين بلدان الجنوب.[2]

و قد انقسم التدخل المغربي في إفريقيا عبر ثلاث مراحل ، عرفت المرحلة الأولى مشاركة الشركات العمومية المغربية في تنفيذ مختلف المشاريع المتعلقة بتطوير البنية التحتية الأساسية بما في

[1] Le Maroc et l'Afrique Pour une mobilisation nationale d'envergure Ouvrage collectif réalisé par les équipes de l'Institut Amadeus sous la direction de Brahim FASSI FIHRI,page 106
[2] Opcit,page 110

ذلك بناء السدود و الطرق و السكة الحديدية و الصرف الصحي و الكهرباء والاتصالات السلكية ولاسلكية، و إدارة الموارد المائية و الري، في المرحلة الثانية شارك المستثمرون الخواص في القطاعات الخدماتية و التعدين و البنوك و التدريب المهني مدعومين في مبادرتهم بديبلوماسية اقتصادية قوية، وتميزت المرحلة الثالثة باستراتيجية اقتصادية حقيقية كجزء من رؤية متوسطة و طويلة الأمد، موجهة نحو تحقيق تكامل إقليمي أكبر بكل أبعاده التجارية و الثقافية و حتى النقدية ، حيث اتخذ التوجه الإفريقي للمغرب بعدا جديدا يستند لمبادئ التعاون جنوب -جنوب وضرورة التنمية البشرية بهدف تأسيس علاقات اقتصادية عديدة و متوازنة، في هذا الإطار شارك المغرب بالفعل في الكثير من المبادرات لمصلحة البلدان الإفريقية بما في ذلك إلغاء ديون بعض البلدان الاقل تقدما و الإعفاء التام لمنتجاتها من الرسوم الجمركية عند دخولها السوق المغربية، مع تركيز روابط التعاون مع الشركاء الأفارقة بالعمل من اجل الاتفاق مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا و الانضمام لتجمع دول الساحل و الصحراء و التفاوض على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بما في ذلك السعي لإنشاء مناطق التجارة الحرة مع الشركاء مع السيدياو و السيماك ، و بناء على ذلك بدأ التكامل الاقتصادي المغربي مع غرب إفريقيا في التسارع على الرغم من أن أوروبا لا تزال الشريك التجاري الأكبر مع المغرب لكن التجارة المغربية الإفريقية كانت تنمو بمعدل 12.7 في المائة سنويا بين 2008 و 2016، و نمت الصادرات المغربية بمعدل 9 في المائة لكل عام على وجه الخصوص لغرب إفريقيا التي ارتفعت إلى ثلاث مرات بين 2006 و 2016 ، كما توجهت 90 في المائة من الاستثمارات التجارة الخارجية المباشرة لإفريقيا بين 2007 و 2018 حيث بلغت 10.2 مليار دولار، و برزت السينغال و كوت ديفوار و نيجيريا كأكبر المستوردين الأفارقة للمنتجات المغربية التي تراوحت بين المواد الغذائية و الآلات و السلع الكيمائية.[1]

إلا أن هناك مؤشرات تنعكس سلبا على التوجه الاقتصادي المغربي في إفريقيا، و يتجلى أبرزها في تراجع مناخ الأعمال في القارة حيث أظهر تقرير الاستثمار في العالم 2018 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، أن استثمارات الشركات الأجنبية في إفريقيا في انخفاض من عام 2015، 56.6 مليار دولار 2015 و 53.2 مليار دولار سنة 2016، 41.7 مليار دولار 2017، و أظهر التقرير أن الاستثمار الأجنبي في إفريقيا يسجل أدنى مستوياته له منذ 10 سنوات ، حيث انخفض ب21 في المائة بين 2016 و 2017 ، و انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية لغرب إفريقيا و وسط إفريقيا بنسبة 22 بالمائة لوسط إفريقيا و 11 في المائة لغرب إفريقيا مع استمرار التباطؤ في الاقتصاد النيجيري.

و بالرغم من انخفاض نسبة الاستثمار الموجه لشمال إفريقيا فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي الموجه للمغرب ارتفعت بنسبة 23 في المائة مسجلة 2.7 مليار دولار مدفوعة باستثمارات قوية في قطاع السيارات، و تتزايد المخاطر أمام الاستثمارات المباشرة للمغرب في إفريقيا في

[1] سامي السولامي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 217، المجلد 54، يوليو 2019، ص 172

ظل تراجع مناخ الأعمال بسبب تصاعد مخاطر الفساد والاحتيال والمشاكل القانونية في المجتمعات المحلية و المنظمات غير الحكومية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من عمليات التدقيق و النزاعات الضريبية و إعادة التفاوض بشأن الاتفاقات الحكومية أو القيود المتزايدة على الصادرات تشكل عقبات أمام المستثمرين الاجانب الراغبين في الاستثمار في القارة، مقابل ذلك تتزايد مخاوف دول غرب إفريقيا من الفائض التجاري القوي للمغرب في علاقاته التجارية مع المنطقة، و قد باتت هذه المخاوف تشكل حاجزا أمام تسريع التفاوض بشأن طلب المغرب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و يحاول المغرب تعويض هذا الفائض جزئيا من خلال التدفق القوي للاستثمار المغربي المباشر في غرب إفريقيا و الذي يتركز أساسا في الأعمال المصرفية و التأمين و التصنيع والاتصالات السلكية واللاسلكية، واتجهت المملكة لجلب الاستثمارات الإفريقية المباشرة لما توفره من فرص للمستثمرين من القارة الإفريقية للوصول إلى الأسواق الأوربية، و الولايات المتحدة من خلال 55 اتفاقية للإتجار الحرة صادق عليها المغرب مع مختلف الشركاء حيث يتم وضع تحفيزات ضريبية كما بذل المغرب جهودا لتسهيل حركة رأس المال، لجعل المغرب وجهة أكثر تنافسية.[1]

و قد أبرم المغرب أكثر من 600 اتفاقية تعاون مع أكثر من 40 دولة ، منذ أوائل 2000 ، بالإضافة إلى ذلك ، تعزيز علاقات التعاون مع التجمعات الإقليمية (UEMOA، ECOWAS) وتعزيز علاقات المغرب مع البلدان الأفريقية تتجاوز إطار بسيط للعلاقات الاقتصادية لتشمل أبعاد الهيكلة: مساعدات التنمية للبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، البعد الروحي للتعاون ، والترحيب بأكثر من 16000 طالب في المغرب منها 6500 تستفيد من المنح الدراسية المغربية المساهمة الفعالة للمملكة في تعزيز السلام و الاستقرار في إفريقيا وإطلاق المغرب لاستراتيجية الهجرة ، وذلك باستخدام النهج الإنساني وحقوق الإنسان.

لا يزال وضع المغرب مستقطباً لغرب أفريقيا و عدد قليل من بلدان وسط أفريقيا ، لكن العلاقات مع دول الشرق و الجنوب متوترة نوعا ما بسبب بعد المسافة الجغرافية لهذه البلدان على وجه الخصوص ، و انتمائهم إلى المجتمعات اللغوية مختلفة و تبنيهم لمواقف متضاربة ، وحتى عدائية تهدد الأمن الإقليمية للمملكة.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص 173 - 174

[2] institut royale des études stratégiques, rapport stratégique, panorama du maroc dans le monde,février 2016, page 98

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية:

مقالات:

- نسرين رياض، مصادر الطاقة و مستقبلها في القارة الإفريقية، مجلة دراسات إفريقية، العدد الرابع، 2018 .
- سامي السولامي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 217، المجلد 54، يوليو2019.

تقارير:

المركز الغربي للدراسات الإستراتيجية، تقرير حول السياسة الإفريقية المغربية، 26 أكتوبر 2015

مراجع اجنبية:

كتب :

- Le Maroc et l'Afrique Pour une mobilisation nationale d'envergure, Ouvrage collectif réalisé par les équipes de l'Institut Amadeus sous la direction de Brahim FASSI FIHRI
- . philippe hugon ,La géopolitique de l'afrique,4e edition , armand colin France , 2016

مقالات:

- EL KHAYAT Sami, Les enjeux de la politique africaine du Maroc, revue espace géographique et société marocaine, 15/2016

تقارير:

- institut royale des études stratégiques, rapport stratégique, panorama du maroc dans le monde,février 2016

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

إنّ الآراء والأفكار التي تحملها المؤلف

لا تعبّر بالضّرورة وجهة نظر

المركز الديمقراطي العربي

منشورات

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين - ألمانيا

Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
58228345 -131
10811212 -131
29851112 -131
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: info@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman " Democratic German Center

2020